مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير

أ. د. عبدالرزاق خليفة الشايجي

هيئة التحرير

أ.د.محمد خالد منصور

الأستاذ بقسم الفقه وأصول الفقه

أ.د.علي ذريان العنزي

الأستاذ بقسم التفسير والحديث

أ.د.عبد الرحمن حمود المطيري

الأستاذ المشارك بقسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية

د.أحمد عبدالله المخيال

الأستاذ المشارك بقسم التفسير والحديث

د. ناصر خليفة اللوغاني

الأستاذ المشارك بقسم العقيدة والدعوة

تفهرس المجلة و ملخصاتها ونصوصها في قواعد البيانات والمعلومات التالية:

Academic Search International

Arab World Research Source

تتوافر نصوص البحوث كاملة لدى:

EBSCO Publishing Products

دار المنظومة WWW.mandmah.com

مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت
تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

الهيئة الاستشارية

أ. د. قطب مصطفى سانو
الأمين العام لمجمع الفقه الإسلامي الدولي.

أ. د. محمد غورمز
رئيس الشؤون الدينية الأسبق - الجمهورية التركية.

أ. د. عبد الحميد مدكور
أستاذ الفلسفة الإسلامية بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة - الأمين العام لاتحاد الأكاديميات العربية جمهورية مصر العربية.

أ. د. سعود الشريم
إمام وخطيب المسجد الحرام - عميد كلية الدراسات القضائية والأنظمة جامعة أم القرى السابق المملكة العربية السعودية.

أ. د. جونثان براون
مركز الأمير الوليد بن طلال للتفاهم الإسلامي المسيحي جامعة جورج تاون – الولايات المتحدة الأمريكية.

أ. د. ذو الكفل محمد
رئيس مركز البحوث القرآنية بجامعة مالايا والمدير السابق لأكاديمية الدراسات الإسلامية ماليزيا.

أ. د. خلوق آغا
عميد البحث العلمي جامعة العلوم الإسلامية العالمية المملكة الأردنية الهاشمية.

أ. د. محمد مصطفى الزحيلي
لويفيل - كنتاكي - الولايات المتحدة الأمريكية
عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية السابق جامعة الشارقة – الإمارات العربية المتحدة

أ. د. حميد لحمر
أستاذ التعليم العالي جامعة سيدي محمد بن عبدالله فاس - المملكة المغربية - رئيس مجموعة البحث في التراث الفقهي المالكي بالغرب الإسلامي.

البحث التاسع

حرية العمل الخيري في دولة الكويت
من وجهة نظر عينة قيادات الجمعيات الخيرية والمبرات والفرق التطوعية

أ.د. عبدالرزاق خليفة الشايجي (باحث رئيس)
أستاذ كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الكويت

د. سامر رضوان أبو رمان (باحث مشارك)
أستاذ باحث زائر، جامعة برنستون، الولايات المتحدة

10.34120/0378-037-131-010

حرية العمل الخيري في دولة الكويت من وجهة نظر عينة قيادات الجمعيات الخيرية والمبرات والفرق التطوعية*

أ.د.عبدالرزاق خليفة الشايجي**

د.سامر رضوان أبو رمان***

ملخص البحث

سعت الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، تمثّل أبرزها في: التعرف إلى مدى مواكبة البيئة التنظيمية لممارسة العمل الخيري داخل دولة الكويت، ومدى وجود قيود مفروضة على تلك الممارسة، خاصة فيما يتعلق بالعمل الخيري العابر للحدود، وأيضًا معرفة مدى مواكبة البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن استشراف مستقبل العمل الخيري الكويتي.

وقد استخدمت الدراسة أداة استطلاع الرأي لعدد من قيادات الجهات والمبرات والفرق التطوعية للإجابة عن أسئلة حول حرية العمل الخيري في الكويت، وذلك من خلال التطبيق على عينة قصدية من ١٠٢ خلال الفترة ما بين يناير– يوليو ٢٠٢٠، باستخدام رابط إلكتروني خاص للاستمارة.

وكان من أبرز نتائج الدراسة ما يلي:

عبَّر ما يقارب نصف المستجيبين (٥,٦٤٪) عن أن إجراءات تأسيس الجمعيات والمبرات الخيرية سهلة، ويرى أكثر من (٥٥٪) من العينة أن متطلبات التأسيس أيضًا سهلة، لكن (٥,٥٥٪) لم يوافقوا

(*) هذا البحث تم تحكيمه وإجازته بمعرفة لجنة من مجلس النشر العلمي وفق قواعد التحكيم وشروطه في المجلات العلمية.

(**) أستاذ في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية قسم التفسير والحديث في جامعة الكويت، حاصل على شهادة الدكتوراه عام ١٩٩٢ والماجستير عام ١٩٩٠، والليسانس عام ١٩٨٦م، وهو عضو باحث في عدد من المراكز البحثية في العالم، له عدد من الكتب المطبوعة، والعديد من الأبحاث العلمية المحكمة. حصل على جائزة الكويت مؤسسة الكويت للتقدم العلمي في مجال العلوم الإنسانية للعام ٢٠٠٤م، وجائزة البحث المتميز في جامعة الكويت على مستوى الكليات النظرية عام ٢٠٠٠، وجائزة التدريس المتميز في جامعة الكويت على مستوى الكليات النظرية عام ١٩٩٩.

الاهتمامات البحثية: الدراسات الميدانية، الدراسات المستقبلية، العمل التطوعي.

(***) أستاذ باحث زائر، جامعة برنستون، الولايات المتحدة، ٢٠٢٢– حتى تاريخه ، حاصل على دكتوراه في استطلاعات الرأي عام ٢٠١١. والماجستير عام ٢٠٠٠. والليسانس ١٩٩٤، باحث زائر سابقاً– جامعة دلاوير الولايات المتحدة عام ٢٠١٦ مؤسس ومشرف عام مركز عالم الآراء لاستطلاعات الرأي، الأردن، ٢٠١٢ الكويت ٢٠٢٠ مدير مركز الآراء الخليجية لاستطلاعات الرأي والإحصاء، الكويت، ٢٠١٢–٢٠٢٠. له العديد من الكتب المطبوعة، مستشار لعدة جهات بحثية في الخليج العربي.

الاهتمامات البحثية: استطلاعات الرأي، الدراسات في القطاع غير الربحي، مراكز الفكر والدراسات والأبحاث، الحوارات الدينية.

سهلة، ويرى أكثر من (٥٥٪) من العينة أن متطلبات التأسيس أيضًا سهلة، لكن (٥,٥٥٪) لم يوافقوا على التزام الإدارة المختصة بالرد على طلب التأسيس بالوقت المحدد في القانون، ورأوا أن ذلك لا يتم بالتساوي بين الجهات المختلفة. وعن أفضلية العمل تحت مظلة الجمعيات والمبرات الخيرية عبَّر ٩,٦٥٪ من العينة عن رفضهم لذلك، ولكن رأى أكثر من نصف المستجيبين بقليل (١٥٪) وجود قيود قانونية تتعلق بانضمام البعض إلى الجمعيات والمبرات الخيرية. ويرى (٥,٧٤٪) أن إجراءات حل الجمعيات والمبرات الخيرية متوافقة مع اللوائح، وبالتالي فهي شفافة ونزيهة، ووافقت نسبة (٤,٣٦٪) من العينة على أن قرار حل الجمعيات والمبرات الخيرية يخضع لإشراف قضائي. إلى أما عن مدى كون البيئة مشجعة لممارسة العمل الخيري بحرية أم لا داخل دولة الكويت، فقد رأت غالبية العينة في الدراسة (٦,٩٦٪) من العينة أن الظروف السياسية تُشكِّل بيئة ملائمة لممارسة العمل الخيري بحرية في الدولة، واعتبرت نسبة (٣,٦٨٪) أن الظروف الاقتصادية بيئة ملائمة، وأن المجتمع الكويتي ملئ بقيم العمل الخيري، وأن القيم الاجتماعية الأساسية داعمة لممارسة العمل الخيري بنسبة (٨٩٪).

الكلمات المفتاحية:

العمل الخيري، الجمعيات الخيرية، المبرات، الفرق التطوعية، البيئة السياسية، البيئة الاجتماعية والثقافية، التطوع، غير ربحي، مجتمع مدني.

المبحث الأول

مدخل إلى الدراسة العلمية

بشكل عام يُعرف العمل الخيري بأنه: "**عملية إسهام المواطنين تطوعاً في أعمال التنمية، سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل أو غير ذلك**"، ومن ثم فالعمل الخيري هو عمل تطوعي، يختار الأفراد المُشاركة فيه للمساهمة في تنمية مجتمعاتهم العامة أو المحلية، أو ربما جماعات وفئات محددة، وللقيام بذلك العمل التنموي التطوعي، هناك حاجة إلى توفير قدر من الحرية لممارسته عبر كل جوانبه، وجعله قيمة مشتركة بين الأفراد وإدراك أهميته في الحياة الإنسانية [١].

ومن ثم فإن دراسة كافة الأبعاد ذات الصِلة بممارسة العمل الخيري خاصة في المجتمع الكويتي يُعد أحد الإسهامات العلمية والعملية المهمة؛ لما له من دور في تأصيل ممارسة صور العون والمساهمة الإنسانية المختلفة، وترسيخ المعايير والمبادئ الأخلاقية المشتركة داخل المجتمع الكويتي، والمعروفة **بالقيم**[٢]؛ وهو ما قد يكون عاملاً على نشر ثقافة العمل الخيري

(١) **سعيد المصري**، قيم العمل الخيري، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، أغسطس ٢٠١٠، ص: ٦.

(٢) **المرجع السابق**.

والتطوعي داخل المجتمع ككل، وهو ما كان مجالاً لتراث أدبي ونظري كبير يتضمن دراسات لواحد أو أكثر من الأبعاد الخاصة بممارسة العمل الخيري سواء المتعلقة بسياقه العام أو بالممارسين له والمعنيين به من متطوعين ومتبرعين وأصحاب مصلحة وغيرهم.

أهمية الدراسة

جاءت دولة الكويت في المرتبة الثالثة على مستوى العالم العربي على مؤشر مساعدة الغرباء خارج حدود الدولة، والمرتبة ٣٣ على مستوى العالم في المشاركة المدنية من إجمالي ١٤٦ دولة في عام ٢٠١٩، وذلك بنسبة ٨٠٪ من الأفراد المشمولين في التقرير على مؤشر "**العطاء العالمي**"World Giving Index"، والذي يقيس درجة مُشاركة الأفراد في المؤسسات الخيرية، وكذلك تفضيلاتهم حول تلك المُشاركة سواء بالمال أو بالجهد[١]•[٢].

وبرغم ظهور عدد كبير من الدراسات في مجال العمل الخيري والعمل التطوعي وأطرافه، وخصائص القائمين به[٣]، ومنها في العمل الخيري الكويتي، وما يتعلق بتوثيق مسيرته وإبراز الجهود المبذولة فيه، فإنه لا يزال هناك افتقار لدراسات أكثر تخصصاً وعمقاً في العوامل التي تؤثر على ممارسة العمل الخيري بحُرية، وما زالت هذه الساحة تحتاج إلى مزيد من الجهود من التخصصات المعنية وذات الصِلة، خاصة في الدراسات العربية.

ومن هنا تتبلور أهمية الدراسة في محاولة سد الفجوة المعرفية، من خلال التعرف إلى واقع وملامح حرية ممارسة العمل الخيري في دولة الكويت وفق ما يراه المختصون والممارسون من الميدان، وتقديم نتائج الدراسة ومجموعة من التوصيات لصُناع القرار مثل وزارة الشؤون الاجتماعية وبعض أعضاء مجلس الأمة والمُشرِّع المعني بالعمل الخيري الكويتي في ظل ظروف وتقلبات وأبعاد دولية حتى تبقى مكانة الكويت متقدمة في هذا المجال.

---

(١) Charity Aid Foundation (CAF)، World Giving Index، world's leading study of generosity، Washington، 2018.

(٢) • **مؤشر العطاء العالمي**: هو مؤشر يقيس درجة العطاء في دول العالم وذلك على مستوى 146 دولة، وقيمته تُقدر بنسبة مئوية، وكلما اقتربت النسبة من 100% دل ذلك على ارتفاع درجة ممارسة العمل التطوعي.

(٣) Kimberly Yao، "Who Gives? The Determinants of Charitable Giving، Volunteering، and Their Relationship"، Wharton Research Scholars، University of Pennsylvania، Scholarly Commons، 126، 2015، p: 2.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بوجه عام إلى **التعرف إلى ملامح الحرية في ممارسة العمل الخيري داخل دولة الكويت من وجهة نظر قيادات الجمعيات والمبرات الخيرية والفرق التطوعية**، والذي تتفرع منه مجموعة من الأهداف، تتمثَّل في التعرف إلى:

١. البيئة التنظيمية الحاكمة لممارسة العمل الخيري داخل دولة الكويت.
٢. مدى وجود قيود مفروضة على ممارسة العمل الخيري في الكويت عبر الحدود.
٣. مدى مواكبة البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لممارسة العمل الخيري بحرية داخل الدولة.
٤. أبرز الإيجابيات التي تشجع على ممارسة العمل الخيري في الكويت بحرية.
٥. أبرز المعوقات التي تحول دون ممارسة العمل الخيري في الكويت بحرية.
٦. استشراف مستقبل العمل الخيري الكويتي.

مصطلحات ومفاهيم الدراسة الإجرائية

من خلال أهداف الدراسة وأهميتها، يُمكن تحديد المفاهيم التي تندرج تحت الدراسة فيما يلي:

- **العمل الخيري** Charitable Work: هو كل مال أو وقت أو جهد يُبذل من أجل الصالح العام وتقديم العون لفئات محددة، وهذا يعني أن العمل الخيري يتضمن الشقين المادي وغير المادي، وفي بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية يتم التفريق بين مفهومي الإحسان، والعمل الخيري، واعتبار أن الإحسان يُستخدم لحل آثار مشكلة اجتماعية ما، في الوقت الذي يُنظر فيه للعمل الخيري على أنه معالجة لجذور المشكلة[١]، ويعتبر التبرع بالأموال هو أكثر أنواع العمل الخيري شهرة، وقد يتم تقديمه إما مباشرة إلى المستفيد أو الفئات المستهدفة، أو إلى جهة خيرية هدفها تقديم الدعم أو المساعدة[٢].

(١) عبد الكريم بكار، ثقافة العمل الخيري، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠١١، ص: ١٢.

(٢) Ian Thomas Pritchard، Economic Freedom and Philanthropy، A Master Thesis of Science Submitted to the Graduate Faculty of the North Dakota State University of Agriculture and Applied Science، October 2017، p: 7.

ويندرج العمل الخيري تحت مفهوم أوسع وهو العمل الاجتماعي، والذي يعرف بأنه " إسهام الأفراد في الأعمال التي تتعلق بالرعاية الاجتماعية والتنمية، وهذه الأعمال إما أن تكون بالعمل، أو بالرأي، أو حتى بالتمويل. ومن خصائص العمل الاجتماعي التعاون من أجل تحقيق احتياجات المجتمع، والتطوع المبني على خدمة الآخرين دون انتظار المقابل"[١].

- **العمل التطوعي** Volunteer work: هو الأنشطة أو الأعمال التي يُقدمها بعض الأفراد طواعية ودون أجر، وذلك لخدمة قضية ما أو لمُساعدة أفراد خارج أسرهم المعيشية أو أقاربهم المباشرين[٢]، وعادة ما يتم إجراؤه في سياق منظمة أو مجموعة، ويؤثِّر رأس المال الاجتماعي بشكلٍ كبير على ممارسة التطوع[٣]، وللتطوع مجموعة من الأسباب قد يكون من بينها: الاهتمام بقضية ما، التأثر الشخصي بأسباب المشاكل المطروحة في المجتمع، أو بسبب معتقداتهم الدينية، وربما يتطوع آخرون لتحسين مهاراتهم الوظيفية، أو غيرها من الأسباب أو جميعها[٤].
- **المؤسسات الخيرية** Charities: تُعرف على أنها: "تجمُّع لجهود مجتمعية، تَجْمَعُ متطوعين مؤمنين بمجتمعاتهم وبالقضايا الإنسانية وبمسؤولياتهم المجتمعية، عكفوا على دراسة احتياجات المجتمع ووجهوا جهودهم وأموالهم للعمل الخيري"[٥]. **وتندرج**

---

(١) يعقوب يوسف الكندري، دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية – الاجتماعيون في الكويت نموذجاً، ورقة علمية مقدمة إلى الملتقى الخليجي العاشر لجمعيات وروابط الاجتماعيين بدول مجلس التعاون حول (التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي.. التحديات والأدوار)، كلية العلوم الاجتماعية–جامعة الكويت، 2016، ص3.

(٢) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، العمل الخيري للأسر المصرية، تقرير معلوماتي، مجلس الوزراء المصري، السنة الرابعة، العدد ٤٤، أغسطس ٢٠١٠، ص: ٥.

(٣) Kathleen Doyle and Alasdair Rutherford، Volunteering Participation in Scotland: An Analysis of Linked Social Survey and Administrative Data"، The Voluntary Sector and Volunteering Research Conference، Final paper submission، Institute for Volunteering Research، 2014، p: 4.

(٤) Norah MaClintock، «Understanding Canadian Volunteers"، Canadian Centre for Philanthropy، Toronto، Ontario، Canada، 2004، p: 7.

(٥) **وجدي محمد بركات**، "تفعيل الجمعيات الخيرية التطوعية في ضوء سياسات الإصلاح الاجتماعي بالمجتمع العربي المُعاصر"، المؤتمر العلمي الثامن عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 16 –

المؤسسات الخيرية ضمن مفهوم مؤسسات المجتمع المدني، والتي تعرف بأنها "جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر لتحقيق أغراض متعددة، قد تكون سياسية أو نقابية أو ثقافية، أو للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية، ويقوم نشاطها على العمل التطوعي"(١).

- **قيم العمل الخيري** Philanthropy Values: "هي مجموعة من التوجهات والمبادئ التي يؤمن بها الأفراد، والتي توجههم نحو مُساعدة الآخرين سواء بالوقت أو الجهد أو المال، وتقوم على تعظيم قيمة العمل التطوعي" (٢).
- **حرية العمل الخيري**: تُشير حرية العمل الخيري إلى وجود ظروف وعناصر تُمكِّن المجتمع والمنظمات الخيرية داخل الدولة من دعم تنفيذ الأنشطة الخيرية بحُرية واستقلالية، وتشمل حُرية العمل الخيري الأبعاد التالية:
- **البيئة التنظيمية للعمل الخيري**، والتي تتضمن: إمكانية وسهولة إنشاء الأفراد للمنظمات الخيرية، وحرية المنظمات الخيرية دون التدخل الحكومي، وغيرها.
- **التدفقات الخيرية عبر الحدود**، وتتضمن: تماشي البيئة القانونية مع إرسال التبرعات عبر الحدود، ومع تلقي التبرعات عبر الحدود.
- **البيئة السياسية**، وتشمل العوامل التي تساعد على وجود بيئة سياسية ملائمة لعمل المنظمات الخيرية، وملاءمة السياسات والممارسات العامة.
- **البيئة الاقتصادية – الاجتماعية**، وتعني مدى تناسب القيم والممارسات الاجتماعية والثقافية لممارسة بيئة العمل الخيري، والتشجيع عليها، واعتبارها جزء من ثقافة المجتمع.
- **المبرات الخيرية**، جهة غير ربحية تختص بأعمال البر أو النفع العام، ينشئها أشخاص

17 مارس 2005، ص: 15.

(١) يعقوب يوسف الكندري، دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية – الاجتماعيون في الكويت نموذجاً، مرجع سابق، ص6–5.

(٢) A Social Metrics: Babita Bhatt and Tessa Hebb، "Measuring Social Value Primer»، Carleton Center for Community Innovation، 2013، p p: 3 – 4.

طبيعيون أو اعتباريون، يخصص لها مال غير قابل للرجوع فيه بسند خاص لمدة غير محددة، كما يجوز ذلك بوصية إذا كان مالك المال شخصاً طبيعياً، يمكن للمبرة قبول التبرعات، ومع ذلك، فإن عملية جمع التبرعات الخاصة بها محدودة للغاية ومحكومة بشكل أكثر شمولاً مقارنة بالجهات الخيرية الأخرى.[١]

مشكلة وتساؤلات الدراسة

تتمثل المشكلة البحثية في هذه الدراسة في الإجابة على تساؤل رئيسي يتمثل في "**ما مدى الحُرية في ممارسة العمل الخيري داخل دولة الكويت بشكل عام من وجهة نظر قيادات الجمعيات والمبرات الخيرية والفرق التطوعية**؟"، وتنبثق عدة أسئلة فرعية تتمثل في:

١. ما أبرز ملامح البيئة التنظيمية الحاكمة لممارسة العمل الخيري في الكويت؟
٢. ما مدى وجود قيود مفروضة على ممارسة العمل الخيري عبر الحدود؟
٣. ما ملامح البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتأصلة داخل المجتمع الكويتي والتي قد تؤثِّر بشكل أو بآخر على ممارسة العمل الخيري بحرية؟
٤. ما أبرز الإيجابيات التي تشجع على ممارسة العمل الخيري في الكويت بحرية؟
٥. ما أبرز المعوقات التي تحول دون ممارسة العمل الخيري في الكويت بحرية؟
٦. ما الرؤية المستقبلية للعمل الخيري الكويتي؟

بناء وتصميم الاستمارة

تمت صياغة الاستمارة بالاستناد إلى البنود الرئيسية التي وردت في "مؤشر بيئة العمل الخيري العالمي" الصادر عن كلية ليلي فاميلي للعمل الخيري–جامعة إنديانا، وقد تم تكييفها لتناسب استطلاعاً للرأي بدل أن تكون في مقابلة للخبراء، ثم تم تحكيم الاستمارة من خمسة محكمين، وإجراء بعض التعديلات المقبولة والمناسبة.[٢]

(١) قرار مجلس الوزراء رقم (48) لسنة 1999 بإصدار النظام الأساسي النموذجي للمبرات الخيرية، الكويت اليوم، العدد 404.
https://www.icnl.org/wp-content/uploads/Kuwait_KuwaitPublicCharitiesStatute1999.pdf

(٢) سبق للباحثين بالمشاركة في هذا المؤشر و إعداد تقرير دولة الكويت.

الدراسات السابقة:

ثمة تراث أدبي ونظري كبير قد تناول العمل الخيري بجوانبه المختلفة بالدراسة والتحليل، والذي اختلف نطاق تركيزه سواء على مستوى العالم العربي، أو دول الخليج، أو دولة الكويت، وفي هذا الإطار، ومع الزخم المعرفي في موضوع العمل الخيري، فإن من أقرب الدراسات إلى هذه الدراسة، والتي يمكنتقسيمها إلى عدة محاور، ما يلي:

أ) دراسات ركزت على العمل الخيري العالمي:

اهتمت العديد من الدراسات الأجنبية بدراسة جوانب مختلفة من العمل الخيري، منها ما يتعلق بالجوانب التشريعية، وأخرى تتعلق ببعض المسائل المنهجية والتي منها كيفية قياس العمل الخيري، ومنها ما تناول دور العمل الخيري في المجتمع، وفي هذا الإطار تم عرض نماذج من الدراسات السابقة التي ركزت على عدد من دول العالم، والتي نجد منها:

دراسة نومي وينريب Noomi Weinryb، ٢٠٠٩، «**مفارقة سياسة العمل الخيري – آليات المساءلة والشرعية وتأثير السياسة**»(١)، والتي هدفت إلى التحقيق في كيفية عمل العاملين في القطاع الخيري كجهات فاعلة في شبكة السياسات، من خلال تحليل ما إذا كان بإمكانهم التأثير في صنع السياسات وكيفية ذلك، بمقارنة أدبيات العمل الخيري حول السياسة العامة بأدب شبكة السياسات، والتي يتضح من خلالها كيف يولّد الأدبان مؤشرات متناقضة حول ما إذا كان فاعلو الخير قد يؤثرون على السياسة العامة وكيف يمكن ذلك. والتي خلصت إلى أن قيود العمل الخيري المفروضة على ممارسته، قد تأتي من عِدة عوامل من بينها افتقار القطاع الخيري لوجود آليات للمساءلة، وهو ما قد يؤثِّر على شرعية الجهات الخيرية نفسها، وقدرتها على المساهمة في تحقيق التأثير المطلوب.

دراسة سيلفيا جارسي Silvia García، ٢٠١٨، «**كيف يؤثر تغير المشهد السياسي والاقتصادي على العطاء الخيري**»، والتي هدفت إلى فحص العلاقة بين البيئة الخيرية للعطاء الخيري وغيرها من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية السياقية،

(١) Noomi Weinryb، The Policy Paradox of Philanthropy – Accountability Mechanisms، Legitimacy and Policy Influence، Conference paper 2009، p: 1.

باستخدام بيانات من مؤشر البيئة الخيرية العالمي لعام ٢٠١٨ eht ٢٠١٨ labolG xednI tnemnorivnE yporhtnalihP،وقد أشارت النتائج إلى أن أ) العطاء الرسمي هو أكثر في البلدان التي لديها حوافز ضريبية أفضل، وذات سياسات اجتماعية وثقافية مواتية، في حين أن العطاء غير الرسمي مرتبط حصريًا بالظروف الاجتماعية الثقافية المواتية، ب) الجودة التنظيمية للبلد هي مؤشر جيد لبيئته الخيرية، ج) قد تتفاعل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتعزيز بعضها البعض في تشكيل البيئة الخيرية ، ولكن هذه التفاعلات المعززة وجدت في الغالب في البلدان ذات المستويات العالية جدا من التنمية( )، وكان المؤلف في دراسة سابقة في الإطار ذاته قد أشار إلى أنه بتقييم الظروف الاقتصادية، يتضح أن العلاقة بينها والعمل الخيري أقوى في الدول ذات مستويات التنمية البشرية المرتفعة، وأنها تكوِّن في تلك الحالة بيئة تمكينية لممارسة العمل الخيري[١].

وعلى صعيد البيئة التنظيمية:

دراسة ليستر سالامون وستيفان توبلر، ٢٠٠٠، «**تأثير البيئة القانونية على تنمية القطاع غير الربحي**» والتي سعت إلى إطار مفاهيمي للتفكير في العلاقة بين القانون والقطاع غير الربحي. وعلى هذه الخلفية، فإنها توضح بعد ذلك كيف يمكن تطبيق هذا الإطار لتطوير مجموعة من «النتائج» التي تقيس المدى الذي تكون فيه قوانين الدولة مواتية أو غير مواتية لتطوير القطاع غير الربحي. من خلال الاستفادة من مجموعة فريدة من البيانات حول كل من نطاق وهيكل القطاع غير الربحي والأحكام الرئيسية للقانون المتعلقة بهذا القطاع والتي تم تطويرها كجزء من مشروع قطاع المنظمات غير الربحية المقارن لجونز هوبكنز Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project ، كما تقدم الدراسة اختبارًا أوليًا لمدى تأثير تفضيل الإطار القانوني لبلد ما على حجم قطاعها غير الربحي. وفي المحصلة تضيف الدراسة نظرياً وتجريبياً للمساعي إلى تطوير القطاع غير الربحي وتوجيه السياسة في هذا المجال، وقد خلصت الدراسة إلى أن وجود أو عدم وجود قوانين

(١) Silvia García Urrea، Measuring Philanthropic Freedom across Countries Conference، European Research Network on Philanthropy 8th At: Copenhagen، July 2017، p: 1. International Conference

مواتية للعمل غير الربحي هو جزء واحد فقط من المعادلة التي تحدد التأثير القانوني على تطوير هذا القطاع، وأنه يجب أيضاً تطبيق القوانين لتكون فعالة. من المتصور أن القوانين القمعية قد لا تكون لها آثار سلبية لأنها من الناحية العملية قد لا تطبق بالكامل ويمكن أن يكون الشيء نفسه صحيحاً في الاتجاه المعاكس. وبخلاف الأحكام الرسمية للقانون، يجب الانتباه أيضاً إلى الطريقة التي يتم بها إنفاذ القوانين.(١)

دراسة سوزان أبي ومايكل لايتون، ٢٠١٥، "**الحكومة والقطاع غير الربحي في أمريكا اللاتينية**" والتي هدفت إلى فحص مجموعة مختلطة من البيئات التنظيمية هناك، من خلال الاستفادة من الأدبيات الموجودة لإلقاء الضوء على العلاقة المعقدة بين حكومات أمريكا اللاتينية وقطاعاتها غير الربحية، وأشارت الدراسة إلى أنه في أمريكا اللاتينية، تحدث النقاشات السياسية حول الأطر القانونية للمجتمع المدني في سياق انتقال ديمقراطي تتقاطع فيه معايير المجال العام، مع الحكومات والأحزاب السياسية والمنظمات غير الربحية التي تسعى إلى كسب المساحات، و من المهم التأكيد على أن هذا المجال من القانون غالبًا ما يكون محل نزاع، حيث يدعو المجتمع المدني إلى بيئة تمكينية أكثر ملاءمة، وتسعى الحكومة في كثير من الأحيان إلى وضع قيود على الأنشطة والوضع القانوني لمنظمات المجتمع المدني، والتي غالبًا ما تعتبرها منافسة. وقد خلصت الدراسة إلى أنه رغم الاعتراف الدستوري أو القانوني بحرية تكوين الجمعيات وأهمية وجود قطاع مستقل، إلا أن إمكانية تحقيق علاقة متبادلة المنفعة بين الحكومة والمنظمات غير الربحية في أمريكا اللاتينية يعوقها غياب الشروط المؤسسية الرئيسية التي تستحق الاهتمام المستمر في الأدبيات: الأطر القانونية القديمة، عدم ثقة الحكومة وجهلها بالقطاع، الغيرة بين القطاعات، مع إحجام الحكومات عن بناء قدرات القطاع والمنظمات غير الربحية التي بدورها لا تثق في الحكومة(٢).

(١) Salamon، Lester M. & Toepler، Stefan، The influence of the legal environment on the development of the nonprofit sector. Researchgate Publications، January 2000.
https://www.researchgate.net/publication/237310233_THE_INFLUENCE_OF_THE_LEGAL_ENVIRONMENT_ON_THE_DEVELOPMENT_OF_THE_NONPROFIT_SECTOR

(٢) Appe، Suasan & Layton، Michel D.، Government and the nonprofit sector

وعن أثر العمل الخيري في المجتمع:

دراسة كونور كارول Conor Carroll، ٢٠١٩، «**دليل العمل الخيري لتعزيز الديمقراطية**»، والتي هدفت إلى إنشاء إطار عمل لأولئك الذين يتطلعون إلى تعزيز النظام الديمقراطي من خلال تعظيم تأثير النشاط الخيري، الناتج بدوره عن استخدام التحليل القائم على الأدلة للتحديات الاجتماعية، وقد استعانت الدراسة بالبحث الأكاديمي لمراجعة الأدبيات المتعلقة بالنظرية الديمقراطية، إلى جانب الخبرة الميدانية لفهم الفرص الخيرية القائمة على الأدلة والقابلة للتنفيذ، والتي تم استقاؤها عبر ورشة عمل حضرها ٠٢ باحثاً وممولاً وممارساً، وقد توصلت الدراسة إلى أن للعمل الخيري دوره في التأسيس للعمل الجماعي والتضامن داخل المجتمع، وأنه بتحقق هذا يساهم في دعم الصالح العام، وهو ما يؤثِّر بشكل إيجابي على تعزيز الديمقراطية داخل المجتمع، كما حددت إطاراً للعمل من خمسة أبعاد أساسية ضرورية لدعم الديمقراطية ومساعدة المانحين على فهم أنواع الجهود التي يجب تمويلها.(١).

دراسة ماركو كوفيك ونينا هانسلي، ٢٠١٧، « **تأثير الانقسامات السياسية، التدين، والقيم على المواقف من المنظمات غير الربحية**" ، إلىوالتي هدفت إلى استكشاف تأثير ثلاث فئات من المحددات المحتملة للمواقف من المنظمات غير الربحية: الانقسامات السياسية، التكامل الثقافي مقابل ترسيم حدود، والتكامل الاقتصادي مقابل ترسيم حدود، والتدين والروحانية؛ والقيم (البقاء مقابل البعد القيمي للتعبير عن الذات)، واستندت إلى مسح تمثيلي في سويسرا، وقد تم تقدير تأثير تلك العوامل على مختلف المواقف وستة أنواع من المنظمات غير الربحية، وخلصت الدراسة إلى أن جميع الفئات الثلاث من المحددات لها تأثير صغير إلى متوسط، حيث كانت آثار التدين والروحانية والبعد القيمي للتعبير عن الذات، والتكامل الاقتصادي بشكل عام إيجابية، أما آثار بُعد قيمة البقاء وترسيم الحدود الثقافية سلبية

in Latin America. Nonprofit Policy Forum · January 2015.
https://www.researchgate.net/publication/276457904_Government_and_the_Nonprofit_Sector_in_Latin_America

(١) Conor Carroll، A Philanthropic Guide to Strengthening Democracy، The Center for High Impact Philanthropy، 2019، p: 5.

بشكل عام.[١]

وعلى صعيد القيود والعوائق أمام حرية العمل الخيري:

دراسة مؤسسة «مبادرات عبر العالم لدعم المانحين WINGS، ٢٠١٧، « **البيئة المواتية للعمل الخيري والمجتمع المدني**»، والتي هدفت إلى فهم السيناريو والتحديات المتعلقة ببيئة أكثر تمكينًا للمشاركين بشكل أفضل، وكيف تعمل شبكات العمل الخيري والمنظمات الداعمة وراء الكواليس لحماية وتنمية مساحة العمل الخيري والعطاء بنجاح، وقد استندت الدراسة إلى مسح استقصائي لأعضاء المؤسسة، والذي كانت أبرز نتائجه أن القيود المفروضة على استلام الأموال الأجنبية كانت أقوى تحد تنظيمي أبلغ عنه المستجيبون لعمل منظماتهم ، تليها متطلبات الإبلاغ وقيود توزيع الأموال على الصعيد الدولي، في حين قيل إن دمج وتقييد توزيع الأموال محلياً لا يمثل تحديًا أو أقل تحديًا من قبل أكثر من نصف المجيبين، من حوالي ٥٠ ممثلاً عن المنظمات والمؤسسات الدولية التي تدعم الأعمال الخيرية، وغيرها من المؤسسات التي تعمل على خلق بيئة أكثر تمكينًا للمجتمع المدني والعمل الخيري[٢].

دراسة مؤسسة «العمل العاجل URGENT ACTION"، ٢٠٠٥، "**العمل الخيري في خطر: حلول إدارية وتشريعية للتغيير في الولايات المتحدة**"، والتي هدفت إلى فحص القوانين والتعليمات التي تحكم العمل الخيري في الولايات المتحدة، والعوامل التي تقتضي تغييرها، كضمان عدم استخدام الأموال لدعم الإرهاب أو للنفع الشخصي، من خلال اختبار وتحليل العديد من التشريعات من حيث الأغراض والآثار المتوقعة، خاصة فيما يتعلق بالمنظمات الخيرية الصغيرة أو الدولية، ومن ضمنها تعليمات وزارة الخزانة الأمريكية المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب، ومسودة لجنة التمويل في مجلس الشيوخ الخاصة بمكافحة الاحتيال في المنظمات الخيرية. كما تناولت الدراسة الجهود المبذولة من المنظمات الخيرية للاستجابة والتعامل مع الآثار السلبية لهذه التشريعات، واقترحت بعض

(١) Kovic، Marko and H¨ansli، Nina. The impact of political cleavages، religiosity and values on attitudes towards nonprofit organizations.2017.

(٢) Worldwide initiatives for Grantmaker support. Enabling Environment for Philanthropy and Civil Society. WINGS Forum workshop، February 21st، 2017، Mexico City.

الأدبيات في هذا الإطار، وكانت خلاصة الدراسة أن التشريعات تتجاوز الحدود المقبولة، بما قد يجعل العديد من المنظمات الخيرية غير قادرة على أداء مهامها [١].

أما عن ممارسة العمل الخيري عبر الحدود:

وثيقة مجلس المؤسسات ومركز المؤسسة الأوروبية، ٢٠٠٧، " **مبادئ المساءلة للأعمال الخيرية الدولية–أداة طموحة للجهات المانحة الدولية**»، والتي إلىتم إعدادها عن طريق مجموعة العمل المشتركة التابعة لمجلس المؤسسات ومركز مؤسسة التمويل الأوروبية عام ٢٠٠٧، والتي تعرضت للعمل الخيري عبر الحدود، ومخرجاته وتحدياته، وهدفت إلى تثقيف وتوجيه ومساعدة أعضاء المجلس ومؤسسة التمويل الأوروبية لتكون أكثر مساءلة وفعالية في أنشطتها عبر الحدود، وتضمنت خلاصة مشاورات مع مجموعات من الحاصلين على المنحة والمنظمات الشريكة الخيرية في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وأفريقيا ، بما في ذلك ورشة عمل لمدة ثلاثة أيام مع ٢٥ من قادة المنظمات غير الحكومية في جنوب إفريقيا. وقد خلصت الدراسة إلى أن الامتثال القانوني والمسؤولية الائتمانية والرقابة الإدارية هي مكونات أساسية للمساءلة الخيرية، أمام المانحين، والشركاء والمستفيدين المستهدفين من النشاط الخيري عبر الحدود، وحددت الوثيقة سبعة مبادئ للمساءلة عن الأعمال الخيرية الدولية هي: النزاهة، التفاهم، الاحترام، الاستجابة، الإنصاف، التعاون، الفعالية [٢].

دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،٢٠١٤، » **العمل الخيري كمساهم ناشئ في التعاون الإنمائي**»، والتي سعت إلى تناول مجموعة من القضايا بشأن العمل الخيري عبر الحدود وطرح توصيات بخصوصه موجهة إلى الحكومات والقطاع الخيري، واستندت إلى تحليل الأدبيات المتوفرة في هذا الشأن والتي تعرض للمشهد العالمي الحالي للعمل الخيري

(١) Urgent Action Foundation. Philanthropy at Risk: US administrative and legislative Proposals for Change.2005.
https://urgentactionfund.org/wp-content/uploads/-downloads/2012/06/Philanthropy-at-Risk_Final1.pdf

(٢) Council on Foundations and European Foundation Centre (EFC). Principles of Accountability for International Philanthropy: An Aspirational Tool for International Donors. 2007.

عبر الحدود، وقد خلصت الدراسة إلى الدعوة إلى قياس مساهمات العمل الخيري في التنمية الدولية بشكل أفضل، وأكدت الحاجة إلى تركيز أقوى على تحسين البيانات بشكل عام من حيث قياس التقدم، وتمكين الفهم الأفضل لمجموعة من المانحين المحتملين الذين يعملون في موضوعات التنمية، وإلى الحاجة لبناء الثقة ليس فقط في دور المؤسسات الخيرية، ولكن في المجتمع المدني على نطاق أوسع. في جميع بلدان العالم، وإنّ المشهد العالمي الحالي للعمل الخيري عبر الحدود، حتى لو كانت تقيده عوامل اجتماعية أو سياسية، إلا أن فيه إمكانيات هائلة فيما يتعلق بإيجاد شركاء للتعاون الإنمائي، كذلك، أوصت الدراسة الحكومات بأن تعمل على تهيئة بيئة مواتية للأعمال الخيرية المحلية والدولية على حد سواء حتى يتمكن هذا القطاع من الازدهار والمساهمة في أقصى إمكاناته ، والعمل على بناء الثقة في القطاع وفي العطاء الخيري، و أن تصبح وكالات التنمية الحكومية أكثر دراية بالعمل الخيري المحلي والدولي والمجتمع المدني في البلد، مع التأكد من إمكانية الوصول إلى البيانات عن الأعمال الخيرية، وضمان تشجيع السياسات والتشريعات للأعمال الخيرية المحلية والمجتمع المدني على نطاق أوسع، ووضع سياسات ضريبية تشجع التوسع في العطاء الخيري المحلي، وتعزيز الانفتاح على المساهمات الخيرية الدولية لاستكمال الموارد الحكومية والمساعدة الإنمائية الرسمية[1].

دراسة مجموعة العمل المشتركة لمجلس المؤسسات ومركز المؤسسة الأوروبية(EFC) ، ٢٠٠٧،«**مبادئ للمساءلة في العمل الخيري الدولي**»، والتي هدفت إلى تطوير مجموعة من مبادئ المساءلة خصيصاً للأعمال الخيرية الدولية، بهدف تثقيف وتوجيه ومساعدة أعضاء المجلس ومركز المؤسسة الأوروبية ليكونوا أكثر مسؤولية وفعالية في أنشطتهم عبر الحدود. وفي سبيل إعداد الوثيقة، شرعت مجموعة العمل في عملية واسعة النطاق لاستشارة أعضاء المنظمتين بالإضافة إلى شبكات خيرية وخبراء آخرين. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت مشاورات مع مجموعات الجهات المانحة والمنظمات الخيرية الشريكة في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وأفريقيا، بما في ذلك حلقة عمل لمدة ثلاثة أيام مع ٢٥ من قادة المنظمات غير

(١) UNDP. Philanthropy as an Emerging Contributor to Development Cooperation.2014

الحكومية الأفريقية في جنوب أفريقيا. وقد خرج فريق العمل بمجموعة من المبادئ وخيارات الممارسات الجيدة التي تتناول مسألة المساءلة للمهمات، والمستفيدين من المنح، والشركاء، وفي نهاية المطاف، أمام المستفيدين المستهدفين من النشاط الخيري عبر الوطني، وخلص العمل إلى سبعة مبادئ للمساءلة عن العمل الخيري الدولي هي: النزاهة، التفاهم، الاحترام، الاستجابة، الإنصاف، التعاون والتعاضد، والفعالية[١].

ب) دراسات تناولت العمل الخيري على مستوى الدول العربية ودول الخليج:

يعتبر العمل الخيري جزءاً أصيلاً من المجتمعات العربية والخليجية، ويوجد تراث أدبي كبير تناول هذا المجال بالدراسة والتحليل، ولكن وبالاطلاع على تلك الدراسات، اتضح أن ثمة موضوعات تتناولها الدراسات الخاصة بالعمل الخيري في المنطقة العربية تختلف عن نظيرتها في المجتمعات الغربية، وأن ثمة موضوعات أخرى مشتركة، فنجد دراسات عربية تتعلق بتناول بعض التحديات التي يواجهها العمل الخيري سواء القانونية أو الضريبية أو غيرها، وطرح أفكار تتعلق بآليات التغلب على بعض التحديات، وهناك دراسات ركزت على عادات ممارسة العمل الخيري.

أما في الدراسات التي ركزت على بعض التحديات التي يواجهها العمل الخيري في المنطقة العربية:

دراسة جونسون بولد، بلا تاريخ، «**العمل الخيري المؤسسي العالمي**»[٢]، والتي سعت إلى استكشاف ملامح العمل الخيري المؤسسي، وشملت المنطقة العربية فضلاً عن دول أفريقية وأسيوية وفي الشرق الأوسط، واستندت الدراسة إلى مسح تناول عدداً من المحاور:

---

(١) How Changing Political and Economic Landscapes Affect Charitable Giving. Developed by a Joint Working Group of the Council on Foundations and the European Foundation Centre، April 2007.
https://www.cof.org/sites/default/files/documents/files/PrinciplesAccountability%20for%20International%20Grantmaking.pdf -

(٢) Paulad. Johnson، Global Institutional Philanthropy. THE PHILANTHROPIC INITIATIVE، INC (TPI). No date.
https://www.cbd.int/financial/charity/several-countryprofiles.pdf -

الاتجاهات والخصائص الخيرية، والبيئة القانونية للعطاء المؤسسي، والعقبات والتحديات التي تواجه نمو العمل الخيري المؤسسي في تلك الدول، والنماذج الخيرية المؤسسية، وغيرها من القضايا، وجاءت الردود من ٤٢ دولة، وكان من الطبيعي أن تختلف النتائج باختلاف الدولة، وكانت أبرز نتائج الدراسة، فيما يخص المنطقة العربية،إلى أن العمل الخيري، في كلٍ من لبنان ومصر وقطر والأردن والمملكة العربية السعودية والإمارات وفلسطين والكويت، يتم تنظيمه من قبل الهيئات الحكومية، والتي تتمثل في: وزارة الداخلية، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الخارجية، خاصةً وأن الأمر يستلزم إصدار التراخيص للمنظمات ومراقبة أدائها وأنشطتها، وهو ما يتطلب تواجد هيئات المراقبة الحكومية، كما أوضحت النتائج أنه في معظم دول المنطقة، توجد قيود على تلقي الأموال الأجنبية وتخصيصها أكثر مما هو الحال مع الأموال المحلية. ومن بين ملامح ممارسة العمل الخيري التي توصلت إليها الدراسة فيما يخص الدول العربية، أنه يتعين على المنظمات أن يكون لديها حد أدنى من الأعضاء المؤسسين ومجلس إدارة من أجل الحصول على الترخيص أو التسجيل، وأن هناك جهات تنظيمية هي من تعمل على مراقبة الأنشطة المالية للمنظمات الخيرية. كما إلىأنه لا يسمح، في الدول العربية الثماني التي تم تناولها بالدراسة والتحليل للمنظمات الخيرية بالانخراط في أنشطة سياسية أو أي أنشطة يُنظر إليها على أنها تهديدات للتماسك الاجتماعي.

ومن بين البحوث التي كانت استكمالاً لدراسة التحديات:

دراسة ريهام خفاجي، بلا تاريخ، «**العمل الخيري الخليجي: التحديات الهيكلية والمحلية والعالمية**»[١] والتي هدفت إلى إلى تسليط الضوء على التحديات الهيكلية والمحلية والعالمية التي تواجه المؤسسات الخيرية الخليجية، وتقييم هذه التحديات باعتبارها عقبات أمام تعزيز الأدوار المحلية والدولية للمؤسسات الخيرية الخليجية، كما تناقش الأدلة التجريبية لهذه التحديات وتقترح بعض الأساليب والإجراءات للتغلب عليها، مساهمة في الجهود الحالية لتحسين آفاق العمل الخيري الخليجي. وقد استندت الدراسة إلى فحص

(١) Riham Ahmed Khafagy، Gulf Philanthropy: Structural، Domestic، and Global Challenges.
https://cdn.ymaws.com/www.istr.org/resource/resmgr/working_papers_istanbul/khafagy_wp10.pdf

وتحليل الأدبيات المتوفرة حول العمل الخيري الخليجي، وكانت أبرز نتائج الدراسة أن القطاع الخيري الخليجي قد شهد مؤخرًا تغييرات كبيرة في البيئة المحلية والدولية التي تؤثر على الجهات المانحة والمؤسسات والممارسات الخيرية، وأنه فيما يتعلق بالممارسة العملية تحديدًا ثمة تحديات داخلية وخارجية، تتعلق ببعض المشاكل الإدارية والمؤسسية التي تضعف فعاليته وكفاءته وتحد من إمكاناته وتهدر بعض موارده. أما على مستوى الممارسة الداخلية للعمل الخيري، فقد أوضحت الدراسة أن القطاع الخيري الخليجي، على مستوى الاحتراف والشفافية والاستقلالية، يحتاج إلى تحسين كفاءته وتوظيف الكوادر المهنية وتوثيق وتحليل أنشطته وتقديم المساعدة الفنية لمؤسساته وتدريب موظفيها. وأن تلك الممارسات الداخلية مهمة لتحسين فعالية المؤسسات الخيرية الخليجية وتعزيز مصداقيتها المحلية والدولية.

دراسة وجدي محمد بركات،٢٠٠٥، "**تفعيل الجمعيات الخيرية التطوعية في ضوء سياسات الإصلاح الاجتماعي المجتمع العربي المعاصر**، والتي هدفت إلى التعرف على واقع الجمعيات الخيرية بالمجتمع العربي المعاصر من خلال بعض الأبعاد (أنشطة وخدمات الجمعية – طبيعة الأهداف المراد تحقيقها – تخطيط وتنظيم الخدمات بالجمعية – مصادر التمويل – إستراتيجية وسياسة العمل)، وكذلك التعرف على تداعيات الأحداث والمتغيرات المجتمعية المعاصرة التي يمر بها المجتمع العربي على المستوى الداخلي والخارجي في الفترة الراهنة على أسلوب عمل وخدمات وبرامج الجمعيات الخيرية التطوعية، واستندت الدراسة إلى الأدبيات ذات الصلة بالعمل الخيري والتطوعي، واستطلاع شمل ٩١ جمعية خيرية وإسلامية بمملكة البحرين، وقد خلصت الدراسة إلى جملة من التحديات والعوائق أمام العمل الخيري، مثل تخبط القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الخيري التطوعي، وتضييق نطاق مجالات وتوجهات العمل الخيري التطوعي. ووضع العديد من القيود على الخدمات التطوعية الخيرية، وتقييد حرية بعض الجمعيات الخيرية في التصرف بمواردها، وتجميد أموال بعضها الآخر، وصعوبة الحصول على مساعدات خارجية للجمعية، وانحسار دور الدولة في دعم العمل الخيري، ومعاناة القائمين على العمل الخيري من التشويه الإعلامي، وإحساسهم بالتهديد وعدم الحماية، ووضع القيود الدولية على تقديم برامج ومساعدات

الإغاثة[1].

دراسة كارولين هارتنل، ٢٠١٨، «**العمل الخيري في المنطقة العربية**»[2] والتي هدفت إلى تقديم لمحة عامة عن وضع العمل الخيري في المنطقة العربية، ولا سيما إلقاء الضوء على المجالات الجديدة والابتكار في العمل الخيري، وتداعيات ذلك على دوره المستقبلي. على أمل الإجابة بشكل أفضل عن سؤال: كيف ندعم ونبني دور العمل الخيري كعامل للتغيير الاجتماعي؟، واعتمدت الدراسة على آراء الخبراء والممارسين في عدد من الدول العربية، وكانت أبرز نتائجها أن الاتجاه الناشئ في العمل الخيري العربي هو الانتقال من النهج الخيري / الديني إلى نهج إنمائي، وأنه قد ظهر جيل جديد من المؤسسات العربية ذات التركيز التنموي بشكل أكبر، وهو ما صاحبه تغير في الصورة الذهنية عن العمل الخيري الذي انتقل من ممارسته في المناسبات الدينية كرمضان والأعياد، إلى الاتجاه نحو الاستجابة لحل الأسباب الجذرية لعدد من المشاكل والقضايا.

وعن تأثير بعض آليات تطوير العمل الخيري كانت:

دراسة أجدى للاستشارات الإدارية، ٢٠١٩، «**تأثير الإصلاحات الاقتصادية على إيرادات الجهات الأهلية والخيرية في المملكة العربية السعودية: الواقع– التحديات– الحلول**»[3] والتي هدفت إلى الوقوف على واقع الاقتصاد في المملكة العربية السعودية عموماً، واستكشاف واقع الجمعيات والجهات الخيرية والأهلية والتعرف على التجارب الدولية والإقليمية في تأثير الإصلاحات الاقتصادية، وكذلك بيان حجم الإيرادات التي تصلها وتوضيح العلاقة ما بين الاقتصاد السعودي وإيرادات هذه الجهات، والكشف عن الطرق الفاعلة لتحسين حجم هذه الإيرادات. وكانت أبرز نتائج الدراسة أن الجهات الأقل

(١) وجدي محمد بركات. تفعيل الجمعيات الخيرية التطوعية في ضوء سياسات الإصلاح الاجتماعي بالمجتمع العربي المعاصر، كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان، المؤتمر العلمي الثامن عشر. ٢٠٠٥.

(٢) Caroline Hartnell، Philanthropy in the Arab Region. Philanthropy for Social Justice and Peace،2018.
http://www.psjp.org/wp-content/uploads/2018/03/Philanthropy-in-the-Arab-region-March-2018.pdf

(٣) أجدى للاستشارات الإدارية، تأثير الإصلاحات الاقتصادية على إيرادات الجهات الأهلية والخيرية في المملكة العربية السعودية: الواقع– التحديات– الحلول، مبادرة غصن، ٢٠١٩، ص: ١.

تأثراً بالإصلاحات الاقتصادية كانت جمعيات الأيتام وجمعيات تحفيظ القرآن خاصة في المدن الرئيسية، وشملت الجهات الأكثر تأثراً مكاتب الدعوة والجهات الاجتماعية كلجان التنمية والجمعيات الأسرية وكان ذلك واضحاً في أدائها، كما تأثرت وبشكل محدود الموارد المخصصة للزكاة والإيرادات المخصصة للمشاريع والبرامج في الجمعيات الخيرية، بينما تأثرت وبشكل كبير الإيرادات المخصصة للتشغيل، وعلى مستوى المكان، كانت المدن الرئيسية الأقل تأثراً، والمناطق النائية أكثر تأثراً، وبالنظر إلى عمر الجمعية وجد أن إلىالجمعيات الجديدة والناشئة قد تأثرت بشكل كبير على حين كانت الجمعيات القديمة ذات الأوقاف أقل تأثراً[1].

ونجد كذلك نمطاً من الدراسات قد ركز على عادات العطاء في الدول العربية، والتي نجد نموذجاً لها في:

منصة Philanthropy Age، ٢٠١٥، «**العمل الخيري في دول مجلس التعاون الخليجي: استكشاف عادات العطاء للعرب في جميع أنحاء المنطقة**»[2]، والتي إلىهدفت إلى استكشاف ملامح العطاء في دول الخليج، واستندت إلى مسح خاص، تمت خلاله مقابلة ما مجموعه ١٠٠٨ من سكان دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة ما بين ٢٩ مايو و ٨ يونيو ٢٠١٥، بالتعاون ما بين منصة Philanthropy Age و UKAID و YouGov ، وكانت أبرز نتائجها فيما يخص دولة الكويت، أن "الأفراد يتبرعون للجهات الخيرية" بنسبة ٤٠٪، وكان متوسط المبلغ الذي تم التبرع به ١٨٢ دولاراً، ٤٠٪ قدموا المبلغ مباشرة إلى صندوق التبرعات الخاص بالجمعية، و١٨٪ عن طريق الخصم من الحساب البنكي ، ويشار هنا إلى أن هذه الدراسة كانت بين عدد من الدراسات التي أكدت على أهمية تأثير العادات الاجتماعية على ممارسة العمل الخيري، سواء من خلال شبكات الأفراد والعلاقات أو من خلال الثقة في الآخرين وفي المجتمع، فحتى رأس المال الاجتماعي مهم في ممارسة العمل الخيري الجماعي

(١) المرجع السابق.

(٢) Kuwait country report– 2020 Global Philanthropy Tracker. Indiana University Lilly Family School of Philanthropy. p7.
https://scholarworks.iupui.edu/bitstream/handle/1805/24849/kuwait–report21.pdf

داخل مظلات مؤسسية من جمعيات وجهات ومبرات[١].

ج) دراسات ركزت على العمل الخيري الكويتي:

تعتبر دولة الكويت مركزاً للعمل الإنساني على مستوى العالم، وقد ظهر عدد كبير من الدراسات التي تناولت العمل الخيري الكويتي على مستوى عدد من القضايا، ومنها:

تقرير المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني ICNL، ٢٠١٧، "**تقرير عن قانون العمل الخيري**»[٢] ، والذي هدف إلى تقييم البيئة القانونية للعمل الخيري في الكويت، من خلال فحص وتقييم القوانين والأنظمة وآخر التطورات في هذا الإطار، وقد توصلت الدراسة – ضمن نتائج عدة – إلى أن الإطار التنظيمي للمنظمات غير الربحية في الكويت ذو طابع تقييدي نسبياً؛ حيث يقتضي إنشاء الجمعيات الخيرية الحصول على العديد من الموافقات الرسمية من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وغيرها.

زهيرة المرزوقي، بولا د. جونسون، توفيق رحيم، ٢٠١٩، "**العمل الخيري في تطور: قطاع التأسيس في دولة الكويت**"[٣]، والتي سعت إلى توفير معارف وبيانات جديدة حول القطاع الخيري المنظم في الكويت، واستندت إلى مقابلات مع ٣٣ من قادة المؤسسات الخيرية والمنظمات غير الربحية، وممثلي الشركات والمؤسسات الأكاديمية، وقد خلصت الدراسة إلى أنه رغم الجهود التي بذلتها الحكومة لتنظيم قطاع الأعمال الخيرية، بما في ذلك ضمان أن جميع الأعمال الخيرية تعالج الأهداف الخيرية المشروعة والمعتمدة. إلا أن البيئة القانونية والسياساتية للأعمال الخيرية، في الوقت الحاضر، تمثل تحديات لتطوير قطاع خيري أكثر قوة؛ حيث يمكن أن يكون تسجيل المؤسسات الخيرية مرهقًا، وقد تكون اللوائح غامضة،

(١) Eleanor Brown and James M. Ferris، Social Capital and Philanthropy: An Analysis of the Impact of Social Capital on Individual Giving and Volunteering، International Society for Third Sector Research، Toronto، Canada، 2007، p: 86.

(٢) المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني، تقرير عن قانون العمل الخيري، الكويت، ٢٠١٧.

(٣) Zahira El Marzouki، Paula D. Johnson، Taufiq Rahim. Philanthropy in Evolution: The Foundation Sector in the State of Kuwait. Belfer center – Harvard Kennedy school. June 2019، p22.

وهناك قيود صارمة على جمع التبرعات، كما أصبح التبرع للمنظمات خارج الكويت أكثر صعوبة، وباتت التشريعات الأخيرة تعيق نمو العمل الخيري المؤسسي في الكويت.

دراسة مارا أ. ليختمان، ٢٠١٧، "**الإنسانية الكويتية: تاريخ وتوسع سياسات المساعدة الخارجية الكويتية**»[١]، والتي ناقشت التاريخ والأساس المنطقي وراء ظهور الكويت كلاعب عالمي في الإغاثة الإنسانية والمساعدة الإنمائية، ونظراً إلى أن الخطوط الفاصلة بين الأعمال الخيرية والإغاثة والتنمية أصبحت غير واضحة بشكل متزايد، تقدم الدراسة لمحة عامة عن سياسات الكويت المتغيرة، مع تسليط الضوء على أنشطة مختارة – ومتشابكة من نواح كثيرة – مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، وتختتم بمناقشة التحديات المستقبلية.

دراسة نورال عبد الهادي، ١٩٩٠،»**المنظمات غير الحكومية الكويتية ودورها في تدفق العون إلى البلدان النامية**»[٢]، والتي هدفت إلى رصد مساهمة المنظمات غير الحكومية الكويتية في تنمية البلدان النامية وحصتها من مجمل المساعدة الإنمائية التي تقدمها الكويت إلى الخارج، واعتمدت في ذلك على دراسة وتحليل بعض الأدبيات الكويتية في هذا الشأن، وقد خلصت الدراسة إلى أن المنظمات غير الحكومية الكويتية، كمنظمات تعمل من الجنوب إلى الجنوب، قد أضافت بشكل ملحوظ إلى العطاء الخاص والذي كان مهيمناً عليه من المنظمات غير الحكومية من الدول الصناعية، كما أشارت إلى أن المنظمات غير الحكومية الكويتية التي تعمل في الميدان مقربة من المنتفعين والمجتمعات والمنظمات غير الحكومية المحلية، وفي المقابل، لفتت الدراسة الانتباه إلى أن المزيد من الاتصال والتعاون بين المنظمات غير الحكومية الكويتية والمنظمات غير الحكومية الأخرى والجهات المانحة والمنظمات الدولية قد يكون

(١) Mara A. Leichtman, Kuwaiti Humanitarianism: The History and Expansion of Kuwait's Foreign Assistance Policies. Stimson 2017.
https://www.stimson.org/wp-content/files/file-attachments/Kuwaiti%20Humanitarianism-%20The%20History%20and%20Expansion%20of%20Kuwaits%20Foreign%20Assistance%20Policies_0.pdf -

(٢) Nural Abdulhadi, The Kuwaiti NGOs: Their Role in Aid Flows to Developing Countries. Policy and Review Departmen – World bank, 1990.
https://core.ac.uk/reader/6645355 -

مفيداً بشكل متبادل.

وعلى الرغم من النظرة العامة الإيجابية إلى العطاء الخيري الكويتي، إلا أن هذا لم يمنع من ظهور محاولات لتشويه صورة العمل الخيري الكويتي والتهجم عليه، وهو ما تناولته بالتحليل:

دراسة المركز العالمي لدراسات العمل الخيري، ٢٠١٩،»**الثقة في مواجهة التشكيك في مؤسسات العمل الخيري الكويتي**»[١]، والتي هدفت، وبصورة موضوعية، إلى البحث في الأسباب والدوافع الكامنة وراء موجات التشكيك في مؤسسات العمل الخيري الكويتي، واستكشاف سبل الاستجابة الممكنة، بهدف الارتقاء بالعمل الخيري وتطوير أداء مؤسساته والعاملين فيه، واعتمدت على وسيلتين، وكانت أبرز نتائج الدراسة أن ٦١,٦٪ ممَّن أجابوا عن أسئلة الاستبيان قد ذكروا بأنهم قد تابعوا موجات التشكيك في مؤسسات العمل الخيري الكويتي على وسائل التواصل الاجتماعي، بينما شكَّلت نسبة غير المتابعين ٢٧,٨٪، وذكر ٦٠٪ أن ذلك التشكيك لم يصنع فرقاً في مشاعرهم تجاه المؤسسات الخيرية الكويتية، بينما أشار ١٧٪ إلى أن التشكيك قد زاد من نظرتهم الإيجابية تجاه المؤسسات الخيرية الكويتية، كما صرح ٩٣,٣٪ بثقتهم في مؤسسات العمل الخيري الكويتي في مقابل ٢,٩٪ ممن لا يثقون فيها مطلقاً.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة، نجد أن طبيعة الموضوعات التي تناولتها الدراسات التي ركزت على العمل الخيري العالمي، تختلف عن نظيرتها في الدول العربية ودول الخليج والكويت، وهو ما يعكس مدى احتياج بيئة العمل الخيري في كل دولة.

وبالتركيز على الدراسة الحالية، يتضح أنها قدَّمت إسهامات معتبرة في دراسة حرية العمل الخيري في دولة الكويت، ومن أبرز تلك الإسهامات، أنها تعد من الدراسات القليلة والحديثة التي ركزت على دولة الكويت باعتبارها مركزًا للعمل الإنساني، كما أن الدراسة كشفت النقاب عن آراء نخبة لرؤيتهم عن مدى الحرية التي يتمتع بها العمل الخيري في دولة

(١) الثقة في مواجهة التشكيك في مؤسسات العمل الخيري الكويتي – استطلاع رأي المتبرعين والتوجهات على شبكات التواصل الاجتماعي، سلسلة تقارير استطلاع الرأي (2)، المركز العالمي لدراسات العمل الخيري 2019.

https://cutt.us/XWkhM -

الكويت، ومدى وجود فجوات من وجهة نظرهم، وهو ما يعد إسهامًا كبيرًا ومهمًا لمد صانع القرار والمعنيين ببعض المؤشرات التي قد تساعد على تحسين بيئة العمل الخيري، فضلاً عن سبر أغوار عدد من القضايا التي تعد إضافة معرفية مثل: معرفة مدى سهولة حل المؤسسات الخيرية من قبل الحكومة، ومدى تأثير القضايا المالية على العمل الخيري، وأبرز المعوقات التي تقف حائلاً أمام التدفقات الخيرية عبر الحدود، ومدى تأثير البيئة السياسية والحُكم والبيئة الاجتماعية والثقافية على ممارسة العمل الخيري، ورؤية المؤسسات الخيرية في الكويت لمُستقبل العمل الخيري في ظل وجود القيود أو عدمها، واستخلاص مجموعة من التوصيات المهمة في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها لدعم ممارسة العمل الخيري وحريته داخل الدولة.

المنهجية

مجتمع الدراسة وعينتها

تبنى البحث المنهجين الكمي والكيفي Mixed Mode Methods، ومُحاولة توظيفهما في عملية جمع البيانات وتحليلها، وذلك من خلال اتباع عدة خطوات هي:

١. التعرف إلى مجتمع الدراسة: وذلك من خلال التطبيق على عدد ١٠٢ من القيادات في مجال العمل الخيري في جمعيات خيرية ومبرات وفرق تطوعية خلال الفترة ما بين يناير– يوليو ٢٠٢٠، وذلك بإرسال رابط إلكتروني خاص.

٢. جمع البيانات: وذلك من خلال منهجية **استطلاع الرأي** من خلال وضع تصور عام للدراسة الاستطلاعية في صياغة أسئلة واستمارة تعكس أهداف البحث، ومن ثم تصميم استبيان إلكتروني للتطبيق على مجتمع الدراسة من القيادات في العمل الخيري الكويتي في الجمعيات الخيرية والمبرات والفرق التطوعية، وقد أتيحت الفرصة لكل الجمعيات والمبرات والفرق التطوعية بالإجابة كمسح شامل.

٣. نسبة الاستجابة:

تم إرسال الاستمارة من خلال البريد الإلكتروني وحسابات الواتساب إلى ما يقارب ٢٧٠ شخصاً ممن تنطبق عليهم الشروط بأنهم من قيادات العمل الخيري الكويتي، من الجمعيات والمبرات الخيرية والفرق التطوعية، واستجاب من بين هؤلاء ١٠٢ شخصاً، وشكلت نسبة الاستجابة حوالي ٣٨٪. وقد استغرقت عملية جمع البيانات شهرين.

٤. أساليب التحليل والتفسير:

جمع البحث بين الأساليب **الكمية** والأساليب **الكيفية** لتحليل نتائج استمارة الاستبيان الخاصة بالجمعيات الخيرية والمبرات والفرق التطوعية.

٥. خصائص العينة:

تم التطبيق على عينة قصدية مكونة من ١٠٢ من قيادات العمل الخيري، في الجمعيات والمبرات الخيرية والفرق التطوعية، وفيما يلي عرض لأبرز خصائص العينة التي استجابت لفريق البحث:

أ) النوع:

شكل الذكور حوالي٩٣٪ من إجمالي العينة، مُقابل ٧٪ من الإناث، وهو ما يتضح من الشكل رقم (١) وينسجم إلى حد كبير بالعاملين في القطاع الخيري.

شكل رقم ١
توزيع العينة وفقا للنوع

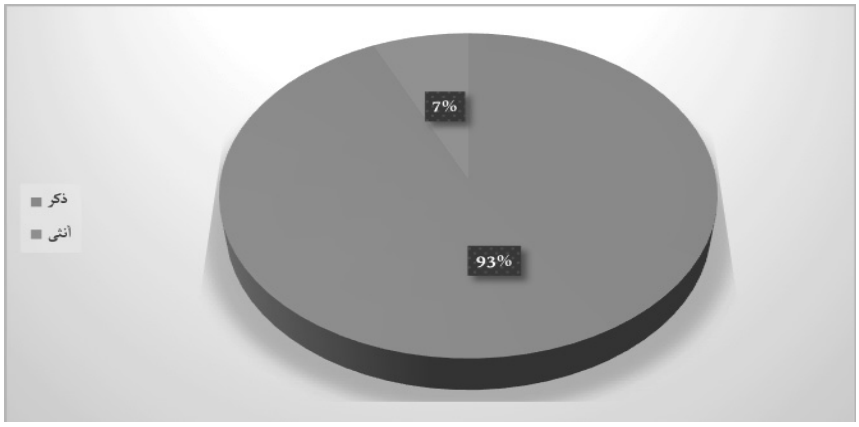

ب) العمر:

كانت نسبة تقارب الثلثين ٦٢٪ لمن أعمارهم أكثر من ٥٠ عاماً، تلتها نسبة ٢٠٪ لمن تتراوح أعمارهم بين ٣٠–٤٠ عاماً، ثم ١٨٪ لمن تتراوح أعمارهم من ٤١–٥٠ عاماً، وهو ما يتضح من الشكل رقم (٢).

شكل رقم ٢
توزيع العينة وفقًا للعمر

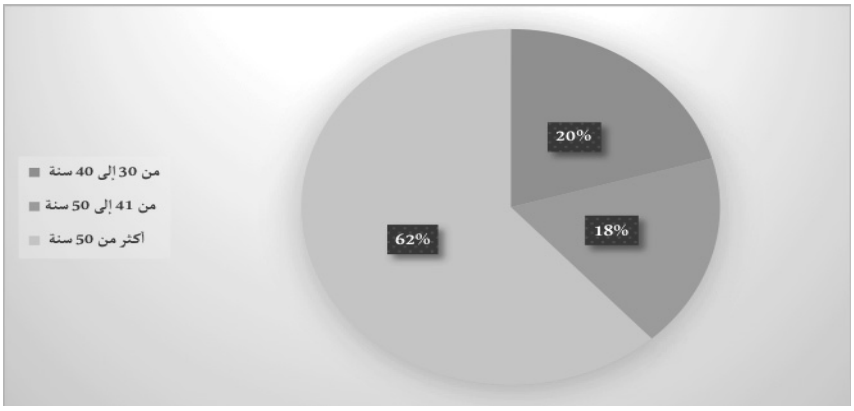

ج) المؤهل العلمي:

شكل حملة البكالوريوس ما يقارب نصف المستجيبين ٤٨٪، ثم كان الخمس ٢١٪ من حملة الدكتوراة، أما حملة الدبلوم فبلغت نسبتهم ١٧٪، وكانت أقل النسب ١٤٪ لحملة الماجستير.

شكل رقم ٣
توزيع العينة وفقًا للمؤهل العلمي

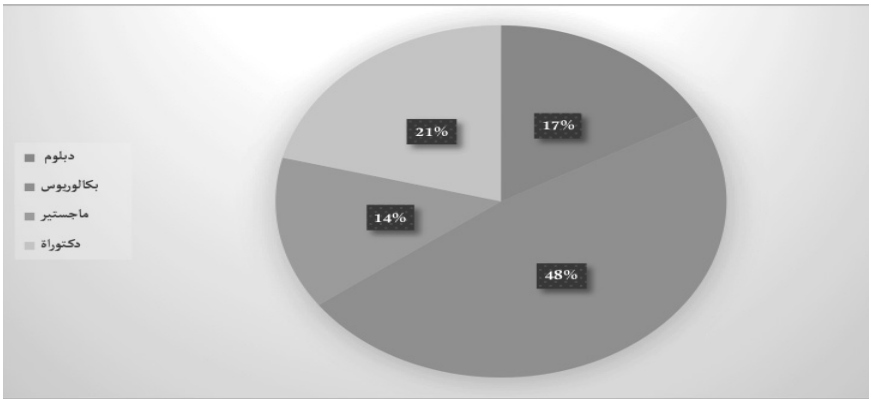

د) المستوى الوظيفي في المؤسسة الخيرية/المبرات/ الفرق التطوعية:

كان ٤٤٪ من المستجيبين ممن يشغلون منصب رئيس أو مدير لجمعية، أما من يشغلون منصب رئيس أو مدير لمبرة فلم تتجاوز نسبتهم ٢٪، على حين وصلت نسبة من يشغلون

منصب رئيس أو مدير لفريق تطوعي ٨٪، وبالمقابل كانت نسبة من هم في موقع نائب رئيس/مدير جمعية ٧٪، أما من يشغلون منصب رئيس/مدير مبرة أو فريق عمل تطوعي فكانت نسبهم ١ و٢٪ على التوالي، في حين كان أكثر من الثلث ٣٦٪ممن يشغلون مناصب أخرى، وهو ما يتضح من الشكل رقم (٤).

شكل رقم ٤

توزيع العينة وفقًا للمستوى الوظيفي

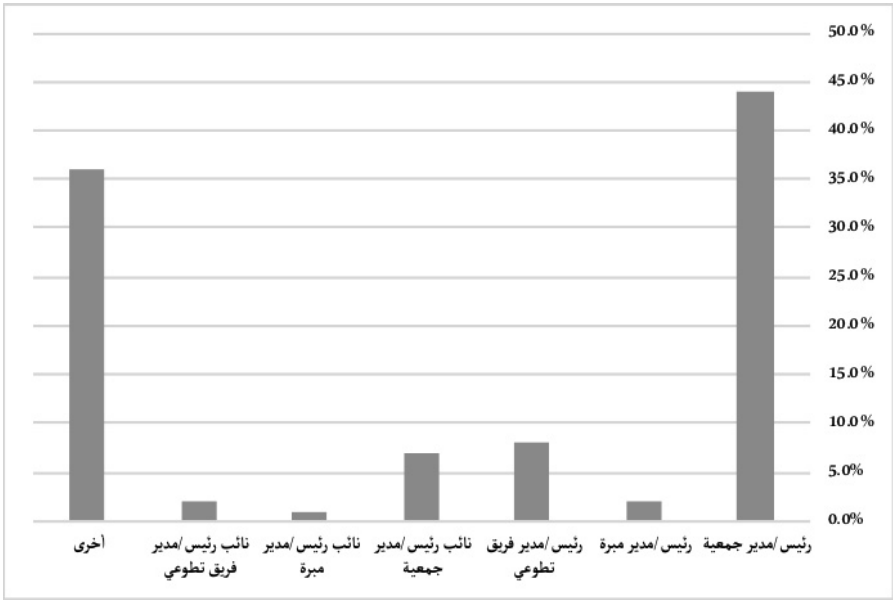

ه) عدد سنوات الخبرة العملية:

كان أكثر من ربع العينة ٢٨٪ ممن تراوحت سنوات خبرتهم ما بين ٦–١٠ سنوات، ثم ما يقارب خمس العينة ١٨٪ لمن كانت سنوات خبرتهم ما بين ١–٥ سنوات، ثم ١٤٪ لمن سنوات خبرتهم ما بين ١١–١٥ سنة، أما أقل الفئات فهم من تقل خبرتهم عن سنة وبنسبة ولم تتجاوز ١٪، انظر الشكل ٥.

شكل رقم ٥

عدد سنوات الخبرة لدى قيادات العمل الخيري الذين تم التطبيق عليهم

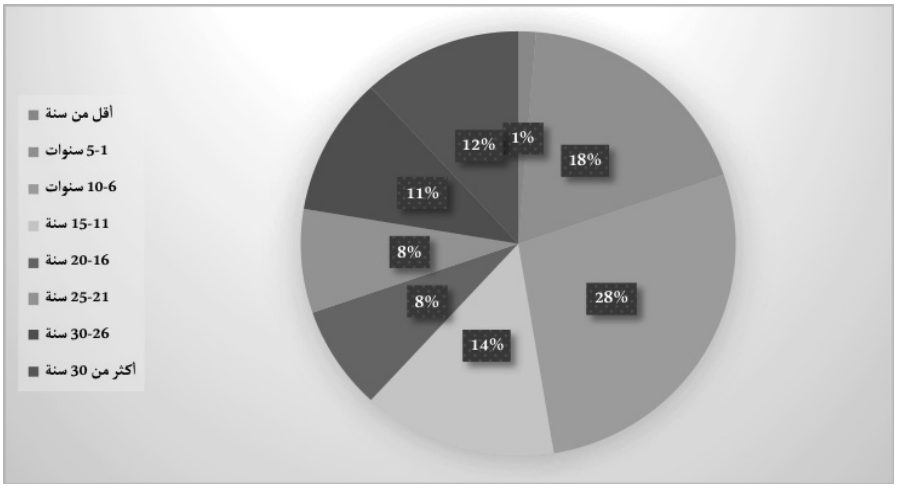

المبحث الثاني

حرية العمل الخيري إطلالة نظرية

يتناول هذا الفصل مُقاربة نظرية لبعض الدراسات والأطر المُتعلقة بُحرية العمل الخيري، كمحاولة للتعرف على الإسهامات العلمية في الموضوع، والاقتراب من التفسيرات والدلالات النظرية الخاصة به، فضلاً عن التعرف إلى تطور التراث البحثي الذي تناول موضوع حُرية العمل الخيري بالدراسة والتحليل؛ وذلك بهدف تكوين رؤية وخلفية نظرية شاملة حول الموضوع تساعد القارئ لاستيعاب التحليلات الكمية اللاحقة التي سيتم تناولها فيما بعد..

قراءة نظرية حول حرية العمل الخيري: نظرة عامة

انطلاقًا من مفهوم حرية العمل الخيري وأبعاده ومكوناته، يُمكن اعتبار العمل الخيري عملاً أو فعلاً قائمًا على التشارك في الفعل، ومن ثم فهو يقترب كثيرًا من مفهوم **السياسة التشاركية** Participatory Politics[١]، والمعتمدة بشكل رئيسي على شبكة

(١) Cathy J. Cohen and Joseph Kahne، participatory politics: New Media and 2012. Youth Political Action، Mills College، University of Chicago،

العلاقات الاجتماعية، والتي تعد الأساس في تنمية ثقافة المُشاركة Participate والتشارك Sharing، ومن ثم فيمكن اعتبار السياسة التشاركية هي المظلة الكُبرى التي تتضمن التفسير النظري لممارسة العمل الخيري والتطوعي.

داخل تلك المظلة القائمة على التشارك في الفعل الخيري، والأبعاد المكونة لحرية العمل الخيري، يُمكن تقسيم الأطر النظرية المفسرة لأبعاد حرية العمل الخيري، والمتمثِّلة في: الأبعاد التمكينية والمتعلقة بدوافع الانخراط في العمل الخيري، والبُعد العلائقي أو ذي الصلة ببناء العلاقات، وبُعد دور العمل الخيري في المجتمع، وفيما يلي عرض كل بُعد من الأبعاد المترابطة والمكونة لحرية العمل الخيري.

البُعد التمكيني:

في هذا البُعد نجد نموذج **رأس المال البشري** هو الأكثر سيطرة في تفسير الانخراط في العمل الخيري، وبداخله يُستخدم نموذج "**الوضع المُهيمن**" Dominant Status Model الذي طوره ديفيد هورتون سميث David Horton Smithفي عام ١٩٩٤ في مزيد من التفسير، ذاهبًا إلى أن رأس المال البشري هو الأساس في ذلك الانخراط[١].

ثم جاء كل من مالينا فواكو Malina Voicu وبوجدان فواكوBogdan Voicu في عام ٢٠٠٣ ليحاولا صياغة إطار نظري حول العمل الخيري يجمع بين الأطر النظرية الأكثر شيوعاً في تفسيره، حيث صنفا تفسير العمل التطوعي إلى فئتين، تُركِّز **الفئة الأولى** على التفسيرات المُتعلقة بأنواع الموارد المُختلفة والسمات أو الصفات التي تؤهل الأفراد والمؤسسات للانخراط في العمل التطوعي، أما **الفئة الثانية** من التفسيرات فتتعلق بمعتقدات المتطوعين وقيمهم[٢].

وبما أن القيم تعتبر إحدى ميكانزمات ودوافع التطوع، فهناك أطر نظرية في علم الاجتماع ترى أن توجهات الأفراد وتبنيهم لفعل الخير نابع من بعض القيم المتأصلة لديهم، ووفقًا **لنظرية بارسونز عن موجهات الفعل** فإن الموجهات القيمية المثالية هي التي تدفع

(١) Razvan–Lucian Andronic، "Volunteering: Theoritical Approaches and Personal Characteristics"، International Conference of Scientific Paper، General M.R. Stefanik Air Force Academy Slovak Republic، 2014، p p: 2 –3.

(٢) Ibid.، p: 1.

الناس إلى ممارسة خياراتهم، والموجهات الدافعية التي تُعبِّر عن قيم نفعية تعكس إدراك الفرد للعائد الذي يحصل عليه نتيجة أدائه لأفعال الخير[١].

فضلا عن ذلك توجد العديد من النماذج النظرية الأخرى التي فسَّرت ووصفت الانخراط في العمل الخيري، والتي منها نموذج بيجي ثويتس Peggy A. Thoits وليندي هويت Lyndi N. Hewitt اللذان قاما ببناء نموذج نظري وصفا من خلاله أربعة نماذج فرعية من الانخراط في العمل التطوعي، والتي كانت بمثابة مرشدٍ للعديد من الدراسات التي تناولت المتطوعين، وهي: النموذج الأول: "نموذج دوافع التطوع" The volunteering motivations model، والنموذج الثاني: "نموذج القيم والاتجاهات" Values and attitudes model ، والنموذج الثالث: "نموذج شخصية المتطوعين" the volunteer personality model، و النموذج الرابع: "نموذج الرفاه الشخصي" The personal well–being model[٢].

واستكمالًا للعوامل التمكينية، فهناك إلى جانب العوامل القيمية والتحفيزية، مجموعة من العوامل الأخرى وهي **العوامل القانونية**، والمتعلقة بصياغة السياسات والقواعد والممارسات داخل الدولة التي تساهم في رفع مستوى حرية المجتمع للمشاركة في العمل الخيري، وتسهيل ممارسة العمل الخيري عبر الحدود، فهناك إطار وضعه (Thindwa، Monico and Reuben ٢٠٠٣) لتحديد ملاءَمة بيئة الدولة لحرية العمل الخيري، والتي يُمكن من خلالها تحديد قائمة العوامل التي تُشكِّل دوافع للانخراط في العمل الخيري والمتمثِّلة في: الإطار القانوني والتنظيمي، وسياسات الدولة، والبيئة المالية.

بُعد بناء العلاقات:

بالتطرق إلى البُعد الثاني وهو بُعد **بناء العلاقات** سواء بين الأفراد وبعضهم بعضاً، أو بين الأفراد والمؤسسات، أو حتى بين المؤسسات وبعضها بعضاً، كانت وما تزال **نظرية رأس المال الاجتماعي** من النظريات المحورية في العلوم الاجتماعية والإنسانية لتفسير الإطار العام لبناء العلاقات بين الأفراد في مختلف المجالات والتفاعلات والمؤسسات

(١) **سعيد المصري**، قيم العمل الخيري، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مرجع سابق، ص: ٦.

(٢) Razvan–Lucian Andronic، "Volunteering: Theoritical Approaches and Personal Characteristics"، Op.، Cit.، p p: 3 – 4.

والتي من بينها العمل الخيري أو التطوعي، ويرجع أول استخدام لرأس المال الاجتماعي عام ١٩١٦ من خلال لي هانيفان Lj Hanifan المُشرف الحكومي للمدارس الريفية في غرب فرجينيا، والذي عرَّف المفهوم على أنه "قوة اجتماعية كامنة تكفي لتحسين الظروف المعيشية، وتنشأ من خلال التعاون بين أفراد الجماعة"، ثم بدأ المفهوم ينتشر ليظهر في أعمال علماء الاجتماع فيما بعد، ومن أبرزهم بيير بورديو Pierre Pourdieo، وجيمس كولمان James Coleman. ولعل أفضل التعريفات لرأس المال الاجتماعي كان تعريف بورديو الذي عرَّفه على أنه "**رصيد اجتماعي من العلاقات والرموز يتفاعل مع الرصيد الذي يملكه الفرد من رأس المال المادي، وهو رصيد قابل للتداول والتراكم والاستخدام؛ فالفرد عندما يُنشئ ويكوِّن شبكات اجتماعية أو ينضم إلى أحزاب سياسية أو يستخدم ما لديه من رموز المكانة في ممارسات اجتماعية، فإنما يكوِّن لنفسه رصيدًا اجتماعيًا وثقافيًا يزيد من مصالحه ومن رصيده من القوة والهيبة، ومن ثم تظهر الإمكانية في تحويل رأس المال الاجتماعي إلى رأس مال مادي والعكس**"(١).

وهكذا فالعمل الخيري يعتمد على رأس المال الاجتماعي في فاعلية المنخرطين فيه والمؤسسات الداعمة والمقدِمة له، والقدرة المؤسسية في العلاقات الاجتماعية، ولغة مشتركة من المعايير والقيم الملزِمة بين أفراد ذات توجهات متقاربة. وبهذا يُمكن اعتبار العمل الخيري أحد التجليات النوعية لرأس المال الاجتماعي، والمؤشر على مدى ارتفاعه وانخفاضه في المجتمع(٢)، إضافة إلى ذلك فهناك العديد من المُنظرين والعلماء، من أمثال جون ويلسون John Wilson ومارك موسيكMarc A. Musick، الذين يرون أن المنخرطين في العمل التطوعي ممن يمتلكون شبكة اجتماعية كبيرة، وأن هناك علاقة متبادلة بين العمل التطوعي وبين شبكة العلاقات الاجتماعية(٣)

(١) **أحمد زايد وآخرون**، رأس المال الاجتماعي لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطى، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص: ٥.

(٢) Maria Iliycheva، Philanthropy and Social Capital: Theoretical Aspects and Empirical Examples from Bulgaria، Wokół Debat Tischnerowskich – Tischner Debates Online– http://erazm.uw.edu.pl/wp–content/uploads/2009/12/Philanthropy– -and–social–capital.pdf

(٣) Ibid.،

شكل رقم ٦

العلاقة بين العمل التطوعي وشبكة العلاقات الاجتماعية

وجدير بالذكر أن هذه النظريات، إلى جانب تفسيرها لانخراط الأفراد وتشبيكاتهم مع بعضهم البعض في العمل الخيري، فإنها قد تساهم أيضًا في تفسير التشبيكات بين المؤسسات والمنظمات والفرق التطوعية وبعضها البعض سواء داخل الدولة الواحدة أو عبر الحدود.

بُعد الدور:

وبالانتقال إلى البُعد الثالث الذي يقع تحت مظلة السياسة التشاركية للعمل الخيري، والمتمثِّل في بُعد الدور، سيتم الاحتكام في تفسيره إلى نظرية الدور، والتي تركِّز على الدور الذي يؤديه الأفراد والمؤسسات في نشاط أو عمل ما، ومدى أهمية هذا الدور الذي يقومون به، والتي ظهرت في فرع علم النفس الاجتماعي، والتي تفترض أن الأفراد يتم تصنيفهم وفقًا للأدوار الاجتماعية التي يقومون بها، وهو الأمر الذي يختلف وفقًا للفئة العُمرية، والخصائص الاجتماعية، كما توصلت النظرية إلى أن الفرد يُحاول باستمرار تبني أدواراً مُتعددة لتعزيز تصوراته عن نفسه مجتمعيًا، وأن تلك الأدوار تُعزز من التماسك الاجتماعي(١).

وفي ضوء تلك النظرية فإن العمل الخيري والتطوعي يُعد أحد أشكال تلك الأدوار المُهمة لتشكيل الهوية، وتعزيز الاندماج والتكيف في المجتمع، ومن ثم الحصول على كافة المكاسب

(١) Jeni Warburton and Rachel Winterton، The Role of Volunteering in an Era of Cultural Transition: Can It Provide a Role Identity for Older People from Asian Cultures? La Trobe University، Diversity Publishing، Australia، 2010، p: 1049.

من وراء قيام المنخرطين فيه بذلك الدور، وبالتالي فتلك الأطر النظرية تُركِّز على نواة عملية التطوع، والمتمثلة في المتطوع نفسه ودوافع التطوع.

الخلاصة

مما سبق، ومن استعراض الإطار النظري السابق الذي يُعد مظلة لحرية العمل الخيري بكل ما تشمله، يتضح أن كافة تلك الأبعاد والمكونات السابق ذكرها تتشابك بطريقة يصعب فصلها، حيث تتخلل كل خطوات وأبعاد ممارسة العمل الخيري، وكافة مكونات حرية العمل الخيري المتمثِّلة في: **البيئة التنظيمية للعمل الخيري**، و**التدفقات الخيرية عبر الحدود**، و**البيئة السياسية**، و**البيئة الاقتصادية – الاجتماعية**، وفيما يلي عرض لأبرز ما توصلت إليه الدراسة الميدانية عبر مكونات حرية العمل الخيري السابق ذكرها، والتي تندرج تحت مظلة السياسة التشاركية التي تم الانطلاق منها في تفسير مكونات حرية العمل الخيري.

المبحث الثالث

البيئة التنظيمية للعمل الخيري

تُعد البيئة التنظيمية إحدى أبرز مكونات حرية العمل الخيري، وحرية ممارسته، بحسب ما جاء في التعريف الذي تم الانطلاق منه، والتي تتضمن: تسجيل المنظمات الخيرية، وحرية العمل، ومدى إمكانية حل هذه المنظمات، وحرية المنظمات الخيرية دون التدخل الحكومي، ومدى وجود سلطة حكومية لإغلاق المنظمات الخيرية، وفي إطار الدراسة الميدانية التي تمت سيتم استعراض أبرز النتائج المتعلقة بهذا المكون الرئيسي من مكونات حرية العمل الخيري.

البيئة التنظيمية للعمل الخيري على مستوى التأسيس:

أظهرت النتائج الميدانية أن التأسيس في الوقت الراهن للجمعيات والمبرات والفرق التطوعية الخيرية على ما يبدو قد لاقى تحسنًا، حيث أوضحت النتائج ما يلي على مستوى مراحل وأبعاد التأسيس المختلفة:

مدى سهولة إجراءات تأسيس الجمعيات والمبرات الخيرية

عرفت عدد من الدراسات مفهوم سهولة تأسيس الجمعيات الخيرية بأنه: «**حق كل شخص في تكوين الجمعيات الخيرية، مع عدم إجبار أي شخص على الانتماء لجهة**

معينة دون الأخرى»[1]، وأوضحت نتائج الدراسة الحالية أن ما يقارب نصف المستجيبين (٤٦,٥ ٪) يرون أن إجراءات تأسيس الجمعيات والمبرات الخيرية سهلة في دولة الكويت.

شكل رقم ٧
مدى سهولة إجراءات تأسيس الجمعيات والمبرات الخيرية

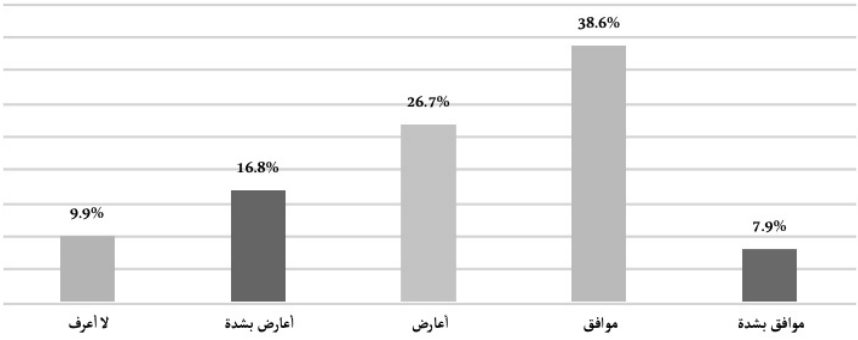

مقابل نسبة ترى أن إجراءات التأسيس صعبة بلغت (٤٣,٥ ٪)، وهي تقترب من نصف العينة أيضا، وهذا يعني أنه لا تزال هناك صعوبات في مرحلة التأسيس.

متطلبات تأسيس الجمعيات والمبرات الخيرية

استكمالاً لما يتعلق بتأسيس الجمعيات الخيرية والمبرات والفرق التطوعية، أوضحت النتائج أن أكثر من ٥٥٪ من القيادات في مجال العمل الخيري (من العينة) يرون أن متطلبات تأسيس الجمعيات والمبرات الخيرية سهلة، مقابل ٤٠٪ من المعارضين لذلك، وهي نتيجة تتماشى مع تلك لمن عارضوا سهولة التأسيس.

(١) مرفت رشماوي، حرية تكوين الجمعيات في البلدان العربية: دليل إرشادي، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ٢٠٢٠، ص: ١.

شكل رقم ٨
مدى سهولة متطلبات تأسيس الجمعيات والمبرات الخيرية

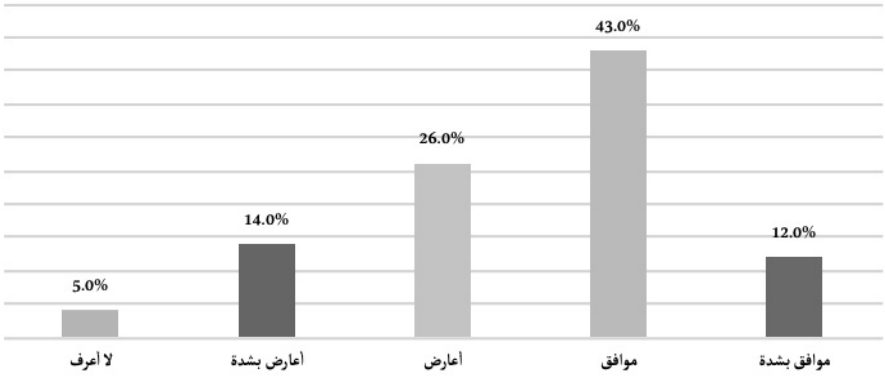

شفافية ومهنية قبول طلبات تأسيس الجمعيات والمبرات الخيرية

تتسم طلبات قبول تأسيس الجمعيات والمبرات الخيرية بالشفافية والمهنية من وجهة نظر (٥٥,٤٪)، وعلى الرغم من أنها نسبة تجاوزت نصف العينة، إلا أن هذا لا ينفي وجود نسبة ليست قليلة ترى عكس ذلك، فهي ترى وجود عدم شفافية وتحيز في قبول الطلبات، وهو ما يستدعي مزيداً من البحث والتقصي حول ذلك البُعد.

شكل رقم ٩
شفافية ومهنية قبول طلبات تأسيس الجمعيات والمبرات الخيرية

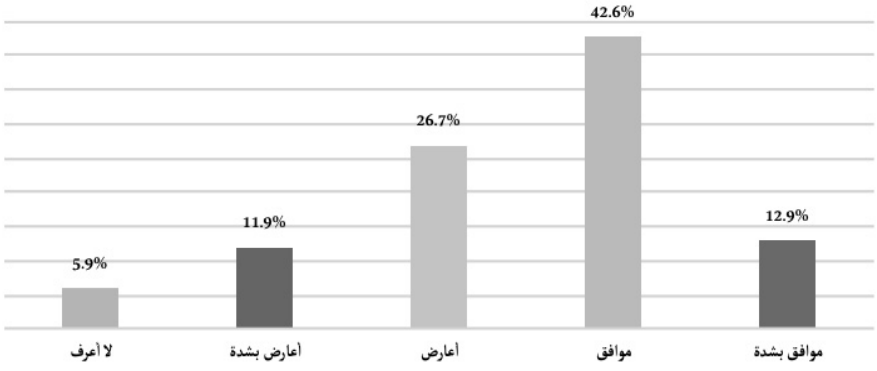

تطبيق الإدارة المختصة لوائح تأسيس الجمعيات والمبرات الخيرية بسواسية على الجميع

عند سؤال القيادات في مجال العمل الخيري عن رؤيتهم لتطبيق لوائح التأسيس بشكل متساوٍ بين الجميع دون انحياز، أظهرت النتائج أن (٥٠٪) منهم يرون أن تطبيق اللوائح يتم بشفافية على الجميع دون تمييز.

شكل رقم ١٠
تطبيق الإدارة المختصة للوائح تأسيس الجمعيات والمبرات الخيرية بسواسية على الجميع

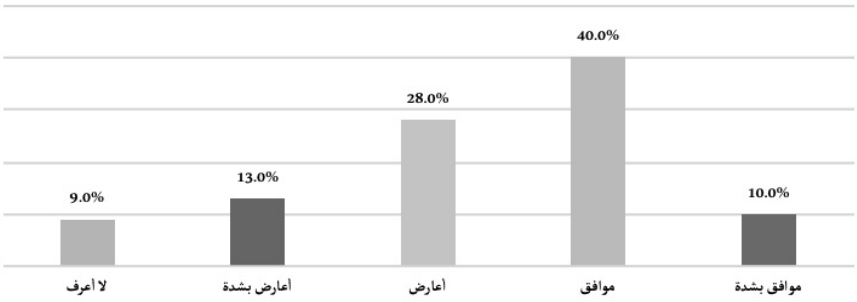

الالتزام بالفترة الزمنية المحددة في القانون للموافقة على إنشاء الجمعيات والمبرات الخيرية على الجميع

بسؤال العينة عن مدى موافقتهم على مدى التزام الجهات المختصة بالفترة الزمنية المحددة في القانون لإنشاء الجمعيات والمبرات الخيرية، أبدى (٥٥,٥٪) من العينة معارضتهم لوصف الإدارة المختصة بالالتزام، حيث يرون أنها لا تلتزم بالوقت المُحدد في القانون، بل وأن ذلك لا يتم بالتساوي بين الجهات المختلفة.

شكل رقم ١١
الالتزام بالفترة الزمنية المحددة في القانون للموافقة على إنشاء الجمعيات والمبرات الخيرية على الجميع

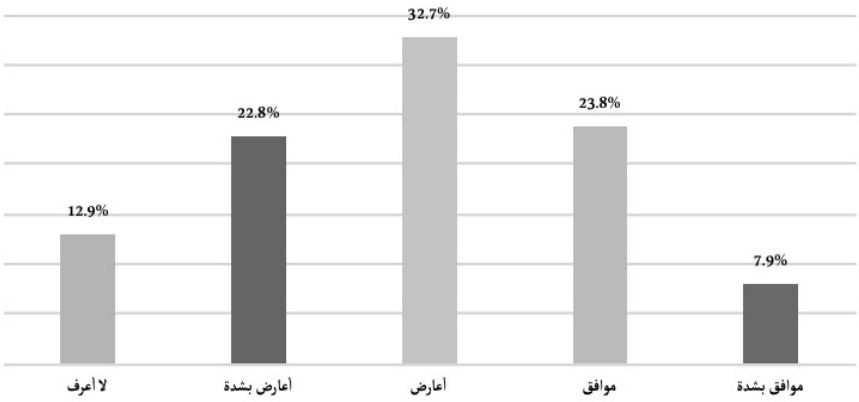

وهو ما يعني أن الجهات المعنية لم تحظ برضا أكثر من نصف القيادات في القطاع الخيري من حيث ذلك البُعد.

الحد الأدنى المطلوب لتأسيس الجمعيات والمبرات الخيرية

يرى حوالي ثلاثة أرباع المستجيبين (٧٥,٥٪) أن الحد الأدنى المالي المطلوب لتأسيس الجمعيات والمبرات الخيرية معقول وغير مبالغ فيه.

شكل رقم ١٢
مدى الموافقة على أن الحد الأدنى المطلوب لتأسيس الجمعيات والمبرات الخيرية معقول

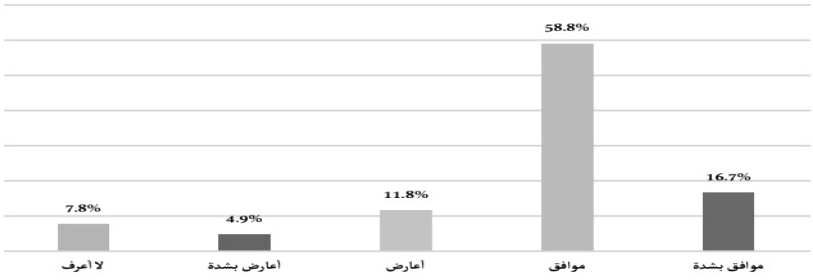

وتوضِّح تلك النسبة أن تأسيس جمعية خيرية مُتاح لجميع المستويات الاقتصادية، حيث لا يتطلب ذلك بالضرورة مبالغ مالية طائلة، وهو أيضًا أمر مشجع للغاية على الانخراط في العمل التطوعي والخيري داخل دولة الكويت.

مدى منطقية أسباب رفض تسجيل بعض الجمعيات والمبرات الخيرية

هناك شبه تساوٍ بين الموافقين على منطقية أسباب رفض تسجيل الجمعيات والمبرات الخيرية ومن يعارضون ذلك، حيث بلغ من يرون أنها منطقية (٤١,٦٪) مقابل (٣٩,٧٪) ممن يرون غير ذلك، وهو أمر يستحق الوقوف عنده بشكل كبير.

شكل رقم ١٣
منطقية أسباب رفض تسجيل بعض الجمعيات والمبرات الخيرية

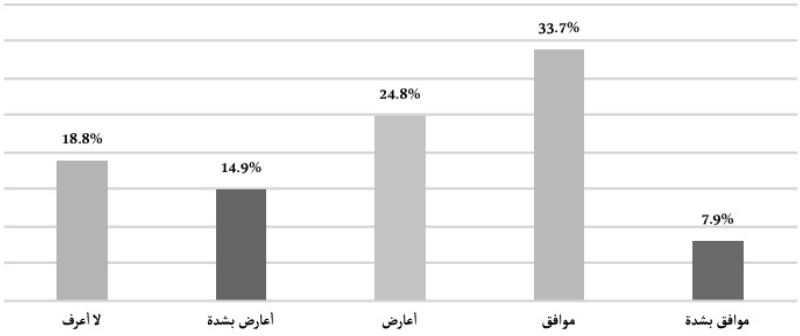

ولكن في المقابل رجحت كفة من يوافقون على أن الإدارة المختصة تنظر في قرارات تظلم رفض تسجيل الجمعيات والمبرات الخيرية بحيادية، وذلك بنسبة (٤٧,٥٪) مقابل (٢٨,٣٪) رفضوا ذلك وعارضوه.

شكل رقم ١٤
مدى قبول تظلمات قرار رفض تسجيل الجمعيات والمبرات الخيرية بحيادية

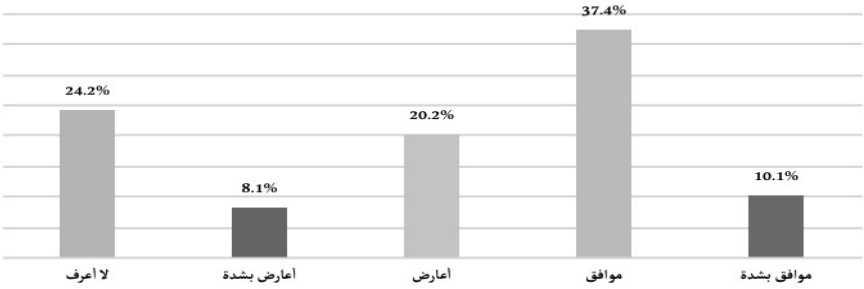

البيئة التنظيمية للعمل الخيري على مستوى الممارسة:

يندرج تحت البيئة التنظيمية للعمل الخيري على مستوى الممارسة عدد كبير من الأبعاد، والتي تتمثل في:

عمل الأفراد بشكل جماعي دون مظلة الجمعيات والمبرات الخيرية

لقياس مدى الحرية في ممارسة العمل التطوعي دون وجود مظلة المؤسسات الخيرية، عبَّر ٥٦,٩٪ من العينة عن رفضهم لهذا، وبالتدقيق سنجد أن «المعارضين بشدة» لهذا ومن حسموا أمرهم بلغت نسبتهم ٣١,٤٪، في حين أن الموافقين على عمل الأفراد بشكلٍ جماعي دون مظلة الجمعيات الخيرية بلغ ٨,٨٪ «موافقين بشدة»، وهي نسبة تستحق التأمل الشديد، حيث إن الفرق واضح وكبير للغاية، ويدل على حدية معارضة العمل الجماعي غير الرسمي للعمل الخيري.

شكل رقم ١٥
مدى الموافقة على عمل الأفراد بشكل جماعي دون مظلة الجمعيات والمبرات الخيرية

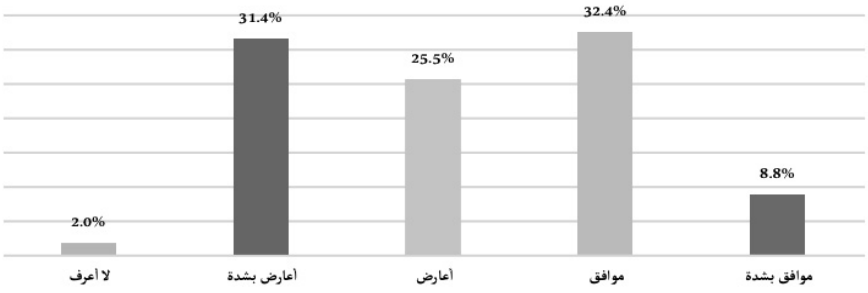

وهو ما يعني أنه من الصعب عمل الأفراد في مجال العمل الخيري دون مظلة قانونية وتأسيسية تجعل لهم وضعاً قانونياً واضحاً، ولعل هذا الوضع هو ما يدفع بالأفراد إلى ممارسة العمل الخيري وجمع التبرعات اعتماداً على علاقاتهم الشخصية وصداقاتهم وروابطهم الأسرية، دون الإعلان عن هذه العملية، التي يمكن تسميتها «العرف الخيري»

[١]. ولكن وعلى الرغم من إيجابية النتيجة السابقة، إلا أن هذا لم يمنع من أن أكثر من نصف المستجيبين بقليل (٥١٪) يرون وجود قيود قانونية تتعلق بانضمام البعض إلى الجمعيات والمبرات الخيرية، كما يتضح من الشكل رقم (١١).

شكل رقم ١٦
مدى وجود قيود قانونية على انضمام البعض إلى الجمعيات والمبرات الخيرية

وجود قيود على ممارسات الجمعيات والمبرات الخيرية في أنشطتها ومشاريعها

بسؤال العينة عن «**مدى وجود قيود على ممارسات الجمعيات والمبرات الخيرية في أنشطتها ومشاريعها**»، أوضحت النتائج موافقة نسبة كبيرة من العينة على وجود قيود سواء داخل دولة الكويت أو خارجها، وهو ما عبَّر عنه حوالي (٦٧,٦٪)، أي أن العمل الخيري يواجه صعوبات في ذلك الجانب.

شكل رقم ١٧
مدى وجود قيود على ممارسات الجمعيات والمبرات الخيرية في أنشطتها ومشاريعها

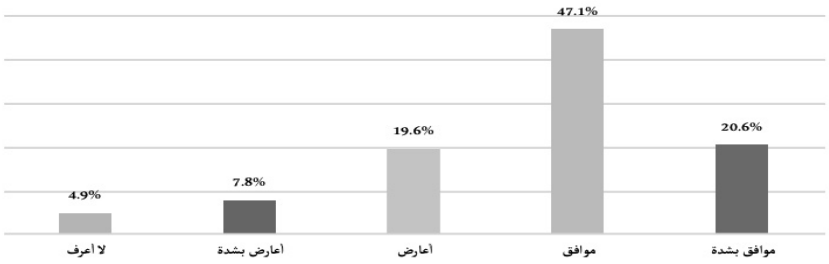

(١) Exploring the giving habits: Arab Giving Survey، Philanthropy in the GCC of Arabs across the region. Published by Philanthropy Age 2015، p: 30. https: //scholarworks.iupui.edu/bitstream/handle/1805/24849/kuwait– report21.pdf -

توافق متطلبات تقديم التقارير الدورية للجهة المختصة مع حرية العمل الخيري

أظهرت النتائج أن ما يقترب من ثلاثة أرباع المستجيبين (٧١,٣٪) موافقون على أن متطلبات تقديم التقارير الدورية للجهة المختصة تنسجم مع حرية العمل الخيري.

شكل رقم ١٨
مدى توافق متطلبات تقديم التقارير الدورية للجهة المختصة مع حرية العمل الخيري

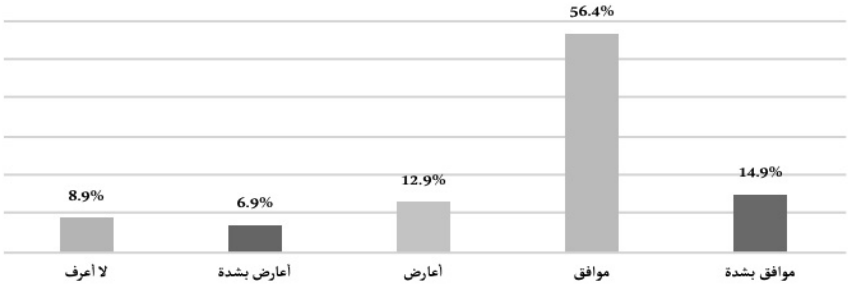

وهو ما يعني احتمالية أن التقارير الصادرة عن الجهات المختصة تُكتب بطريقة تتسم بالانفتاح، والتعبير الحُر عن الرأي دون خوف أو محسوبيات.

توافق إجراءات حل الجمعيات والمبرات الخيرية مع اللوائح

أظهرت الاستجابات أن (٤٧,٥٪) يرون إجراءات حل الجمعيات والمبرات الخيرية متوافقة مع اللوائح، وبالتالي فهي شفافة ونزيهة من وجهة نظرهم، مقابل (٣٤,٧٪) عارضوا ذلك.

شكل رقم ١٩
مدى توافق إجراءات حل الجمعيات والمبرات الخيرية مع اللوائح

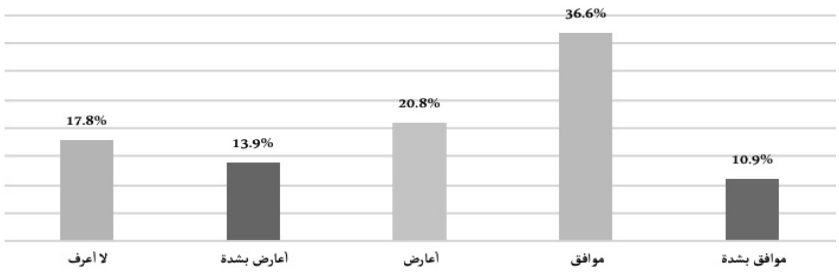

إخضاع التظلم من قرار حل الجمعيات والمبرات الخيرية لإشراف قضائي

وافقت نسبة (٦٣,٤٪) من العينة على أن قرار حل الجمعيات والمبرات الخيرية يخضع لإشراف قضائي، وبالتالي فهو يسير وفق عمل مؤسسي رسمي.

شكل رقم ٢٠
إخضاع قرار حل الجمعيات والمبرات الخيرية لإشراف قضائي

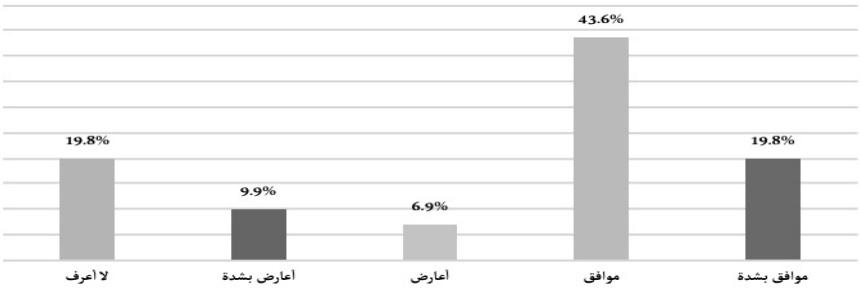

وفي المقابل يرى (٧٤,٢٪) من المستجيبين أن القضاء يقوم بالبت في دعاوى حل الجمعيات والمبرات الخيرية التي تم رفض تظلمها من قبل، أي أن القضاء لا يقوم بالحل بطريقة نهائية، ولكنه يُعيد النظر في التظلمات التي قام هو نفسه بالموافقة على حلها من قبل في حال تقديم تظلم بشأنها.

شكل رقم ٢١
مدى الموافقة على أن القضاء يقوم بالبت في دعوى الجمعيات والمبرات الخيرية التي تم رفض تظلمها

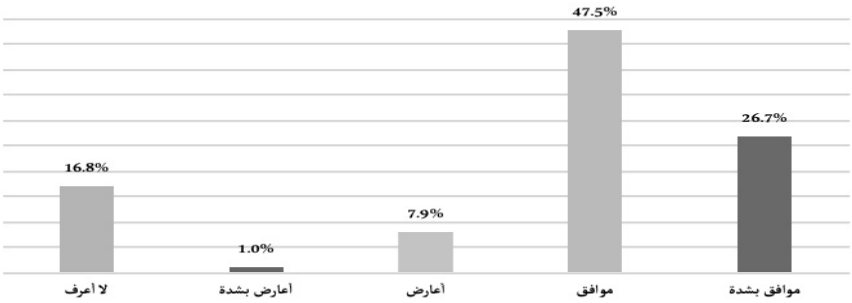

مدى سهولة إجراءات وزارة الشؤون لاعتماد المشاريع الخيرية

تقاربت النسب بين من يعارضون ويوافقون على أن إجراءات وزارة الشؤون لاعتماد المشاريع سهلة وميسرة، فبلغت نسبة المعارضين لذلك (٤٦,٥٪)، مقابل (٤٥,٥٪) ممن يوافقون على سهولة الإجراءات، وهي نسبة تستحق الوقوف عندها وإعادة النظر في طريقة اعتماد وزارة الشؤون الاجتماعية للمشاريع الخيرية.

شكل رقم ٢٢
مدى الموافقة على سهولة إجراءات وزارة الشؤون لاعتماد المشاريع

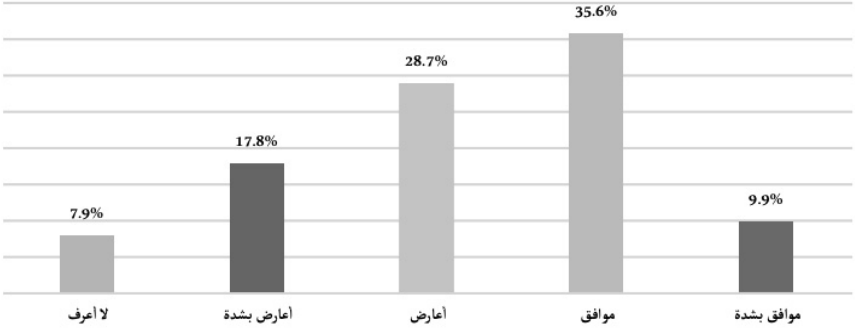

حيث يبدو أن ذلك الأمر كان مصدر معاناة لنصف الجمعيات الخيرية والمبرات والفرق التطوعية، فاعتماد المشاريع تصاحبه مشاكل، وربما يكون لهذا الأمر تفسيراته التي تتعلق بالأجواء السياسية التي تُحيط بالعمل الخيري خاصة في دول الخليج.

الخلاصة

من خلال التعرض للبيئة التنظيمية للعمل الخيري، يبدو أنها تعاني من بعض المشكلات المتعلقة بالتأسيس والإجراءات، وغيرها، فعلى سبيل المثال ترى نسبة (٤٣,٥٪) من المستجيبين أن إجراءات التأسيس صعبة، فضلاً عن أن حوالي (٥٥,٥٪) من العينة أبدوا اعتراضهم على وصف الإدارة المختصة بإنشاء الجمعيات والمبرات الخيرية بأنها تلتزم بالفترة الزمنية المحددة في القانون للموافقة على الإنشاء والتأسيس، وعند الانتقال إلى مستوى الممارسة، نجد أيضًا مجموعة من الصعوبات والتحفظات على الجهات المعنية بإدارة البيئة التنظيمية للعمل الخيري، فاتضح أن (٦٧,٦٪) من العينة موافقون على وجود

قيود في ممارسة الجمعيات الخيرية والمبرات لأنشطتها ومشاريعها سواء داخل دولة الكويت أو خارجها، وعلى مستوى المشاريع تقاربت النسب بين من يعارضون أو يوافقون على أن إجراءات وزارة الشؤون لاعتماد المشاريع سهلة وميسرة، فبلغت نسبة المعارضين لذلك (٤٦,٥٪) مقابل (٤٥,٥٪) ممن يوافقون على سهولة الإجراءات، وهي جميعها نسب تحتاج إلى وقفات لإعادة الترتيب والتنظيم وصياغة القوانين اللازمة لعلاج تلك المشكلات. وتجدر الإشارة هنا إلى ما ذكرته دراسة "العمل الخيري في تطور" من أن " البيئة القانونية والسياسية الحالية للمنظمات الخيرية في الكويت مقيدة نسبياً بالمعايير العالمية، ويعود ذلك جزئياً إلى التشريعات القائمة التي تحكم مجالات مثل التسجيل والحوكمة والممارسات التشغيلية وجمع الأموال والأنشطة المسموح بها للمؤسسات الخيرية، وكانت الحكومة قد أقرت مؤخرًا لوائح لضمان ألا ينتهي العطاء بدعم أنشطة مشبوهة أو غير مشروعة، وقد تبنت سياسة (عدم التسامح) واستجابت بقوة للاستخدامات غير المشروعة للأموال الخيرية. في حين أن زيادة البيروقراطية والتدقيق يعتبرها الكثيرون أمراً مرهقاً، أقر العديد من المشاركين بأن الإطار القانوني الجديد ساعد في بناء المزيد من الثقة مع الجمهور. علاوة على ذلك، ربما أدى ذلك إلى إنشاء المزيد من المؤسسات الخيرية والجمعيات الخيرية العامة داخل الكويت؛ أشار العديد من الأفراد إلى أنه كان من الحكمة إنشاء منظمة مسجلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل للمساعدة في ضمان امتثال العطاء الخيري لسياسات الحكومة»[١].

المبحث الرابع
التدفقات الخيرية عبر الحدود

يُقصد بالتدفقات الخيرية عبر الحدود، ذلك المكوِّن الذي يضمن تماشي البيئة القانونية مع إرسال وتلقي التبرعات عبر الحدود، وهو ضمن المكونات الرئيسية لحرية العمل الخيري، حيث اهتمت بذلك البُعد عدد من الدراسات، وفيما يلي عرض لأبرزها إلى جانب عرض لنتائج الدراسة الميدانية التي تم التوصل إليها.

(١) Zahira El Marzouki and others. Op.، Cit.، p20.

التدفقات الخيرية عبر الحدود في الكويت

لعل التدفقات الخيرية عبر الحدود تُعد إحدى أبرز وأهم المشكلات المطروحة على الساحة، والتي تواجه العمل الخيري خاصة في الدول الإسلامية، وقد ظهرت دراسات ووثائق وتقارير في هذا الإطار، منها دراسة «**العمل الخيري كمساهم ناشئ في التعاون الإنمائي**»، الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠١٤، والتي تم التطرق فيها إلى مجموعة من القضايا والتوصيات بشأن العمل الخيري عبر الحدود، كان من أبرزها أن هناك حاجة لبناء الثقة في دور المؤسسات الخيرية، وفي المجتمع المدني على نطاق أوسع، وأنه على الحكومات العمل على تهيئة بيئة مواتية للأعمال الخيرية المحلية والدولية على حد سواء حتى يتمكن هذا القطاع من الازدهار(١).

وتحاول بعض الجهات أن تدافع عن حرية تدفق التبرعات المالية عبر الحدود، ومنها جامعة إنديانا، حيث تقوم بإصدار متتبع العطاء العالمي Global Philanthropy Tracker (GPT)، وقد سبق للجامعة أن اعترضت على التوصية الثامنة لمجموعة العمل المالي الدولية التابعة لصندوق النقد الدولي (FATF) المتعلقة بـ«المنظمات غير الهادفة للربح»، واعتبرتها قيداً على العطاء الخيري العابر للحدود.(٢)

وبسبب أن التراث الأدبي في هذا الشأن قليل، حاولت الدراسة الحالية سد تلك الفجوة المعرفية من خلال تخصيص مجموعة من الأسئلة الخاصة بذلك المكوِّن الهام من مكونات حرية العمل الخيري، وقد توصلت إلى عدد من النتائج المهمة تبلورت فيما يلي:

حرية الاتصال والتعاون مع منظمات المجتمع المدني خارج الكويت

كان ضمن نتائج **التقرير الصادر عن المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني عن قانون العمل الخيري في الكويت عام ٢٠١٧**، أن الإطار التنظيمي الحالي يضع قيوداً مشددة على المشاركة الأجنبية في المنظمات غير الربحية، وأن الكويتيين فقط هم المصرَّح

(١) UNDP. Philanthropy as an Emerging Contributor to Development Cooperation، 2014

(٢) سامر أبو رمان، باحثون في صف الإنسانية، صحيفة الأنباء الكويتية، عدد ١٦١٤٩، ٢١ أبريل ٢٠٢١. ص ١٣

https://alanba.com.kw/١٠٣٧٩٩٣/

لهم بتأسيس المنظمات الخيرية ، وإمكانية تملك الأجانب ٩٤٪ من أسهمها كحد أقصى ، بالإضافة إلى موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية[١]، ولكن وعلى الرغم من ذلك، فإن هذا القيد لا يمنع من الاتصال بين الجمعيات والمبرات والفرق التطوعية بالدولة مع غيرها في الخارج، حيث أظهرت استجابات الدراسة الحالية أن ما يتجاوز نصف العينة (٥٦,٤٪) يوافقون على أن للجمعيات والمبرات الخيرية حرية الاتصال والتعاون مع نظرائها خارج الكويت، مقابل (٨٤,٣٪) يوافقون على أن هذا يحدث ولكن مع منظمات داخل الكويت.

شكل رقم ٢٣

حرية اتصال وتعاون الجمعيات والمبرات الخيرية مع منظمات المجتمع المدني خارج الكويت

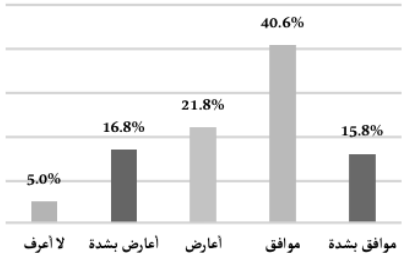

شكل رقم ٢٤

حرية اتصال وتعاون الجمعيات والمبرات الخيرية مع منظمات المجتمع المدني داخل الكويت

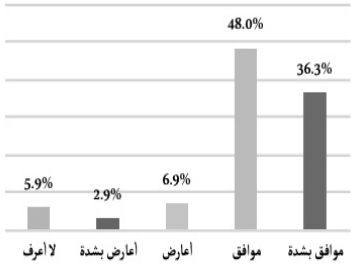

وهو ما يعني أن التعامل مع مؤسسات خيرية داخل حدود الدولة أسهل بكثير من خارجها، وهو ما تؤكده أيضًا موافقة الأغلبية (٩٥,١٪) على حرية وسهولة الاتصال والتعاون مع المحسنين داخل الكويت.

شكل رقم ٢٥

حرية اتصال وتعاون الجمعيات والمبرات الخيرية مع المحسنين داخل الكويت

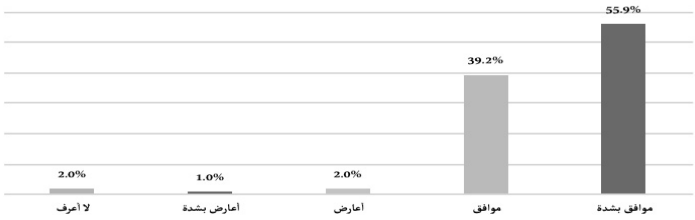

(١) المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني، تقرير عن قانون العمل الخيري، مرجع سابق.

إمكانية الحصول على التبرعات من الخارج أو إرسال تبرعات للخارج

لعل إمكانية الحصول على التبرعات من الخارج من بين المواضيع التي نالت اهتمام كثير من الدراسات، لما لها من أهمية ولما تعانيه من عوائق في كثير من الدول، ففي دراسة استقصائية أجرتها مؤسسة «مبادرات عبر العالم لدعم المانحين WINGS"، عام ٢٠١٧، تحت عنوان» **البيئة المواتية للعمل الخيري والمجتمع المدني**»، مع حوالي ٥٠ ممثلاً عن المنظمات والمؤسسات الدولية التي تدعم الأعمال الخيرية، اتضح أن القيود المفروضة على استلام الأموال الأجنبية كانت أقوى تحدٍ تنظيمي أبلغ عنه المستجيبون، تلتها قيود توزيع الأموال على الصعيد الدولي، في حين أن توزيع الأموال محلياً أقل تحديًا من قبل أكثر من نصف المجيبين(١).

وقد توافقت نتائج الدراسة الميدانية الحالية مع التراث الأدبي، حيث إن (٥٧٪) من العينة رأوا أن **إجراءات إرسال التبرعات الخيرية إلى الجمعيات والمبرات الخيرية خارج الكويت** صعبة، وهو ما يظهر التناقض أو التحدي بين الإجراءين، فاعتماد الجمعيات خارج الدولة سهل، ولكن إرسال التبرعات صعب.

شكل رقم ٢٦

سهولة إرسال التبرعات إلى خارج الكويت

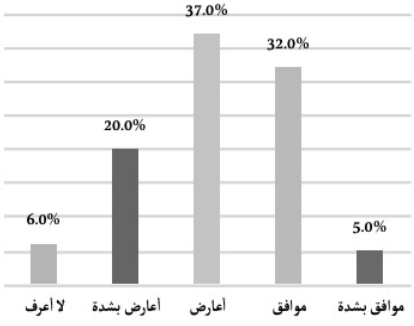

شكل رقم ٢٧

سهولة الحصول على التبرعات من خارج الدولة

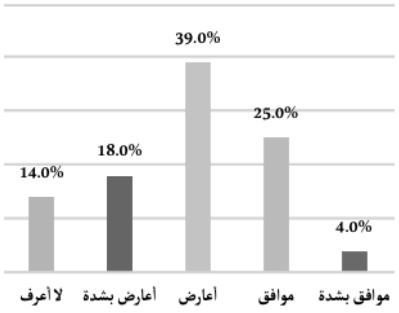

(١) Worldwide initiatives for Grantmaker support. Enabling Environment for Philanthropy and Civil Society. WINGS Forum workshop, February 21st, 2017, Mexico City.

وتجدر الإشارة هنا إلى بعض الظروف الاستثنائية التي قد تدفع السلطات إلى التدخل في توجيه المساعدات إلى الخارج، مثل الأزمة الاقتصادية التي واكبت عملية الإغلاق الاقتصادي بسبب جائحة كورونا، التي أثرت على استدامة المساعدات الخارجية، وقد واجهت الكويت خلالها اتهامات بأنها قد قللت من تبرعاتها الخارجية لصالح دعم الاحتياجات الداخلية للدولة، حيث وجهت حصيلة حملة «فزعة للكويت»[١] البالغة أكثر من ٩ ملايين دينار كويتي لمواجهة تداعيات الأزمة على القطاعات الأكثر تضرراً، مثل العمالة غير المنتظمة، والدعم الصحي، السلطات الكويتية أكدت من جهتها عدم المساس بالمساعدات الخارجية، موضحة أن الكويت في ظل جائحة كورونا لجأت إلى الموازنة بين «توطين العمل الخيري» ومراعاة الحفاظ على اسم الكويت كدولة راعية للإنسانية[٢].

أما فيما يتعلق **بإمكانية الحصول على تبرعات من الخارج**، فقد أظهرت الاستجابات أن (٥٧٪) يرون أن ذلك الأمر أيضًا غاية في الصعوبة.

وتتفق هذه النتائج مع آراء الخبراء الواردة في تقرير «متتبع العطاء العالمي» الخاص بدولة الكويت، من أنه يمكن للمؤسسات الخيرية الكويتية إرسال مساهمات إلى المنظمات الخيرية في الخارج، ولكن فقط إذا كانت الأخيرة معتمدة من قبل وزارة الخارجية الكويتية. ليس هذا فقط، ولكن على الجمعية الخيرية الكويتية تقديم تقرير إلى وزارة الخارجية يوضِّح حجم وتفاصيل المساهمات التي سيتم إرسالها إلى الخارج. أما بالنسبة للأفراد، فالقانون يحظر عليهم إرسال مساهمات مباشرة عبر الحدود، باستثناء التبرعات عبر الروابط الإلكترونية (على سبيل المثال عندما ينقر الفرد على »تبرع الآن» على الموقع الإلكتروني لمنظمة مقرها في بلد آخر.[٣]

(١) سامر أبو رمان ، في زمن كورونا.. لا غنى عن القطاع الخيري!، جريدة الأنباء الكويتية، الثلاثاء، ٧ أبريل ، ص١٨، https://alanba.com.kw/٩٦٠٦٥٤/

(٢) منظار للدراسات والتقارير والشؤون السياسية، العمل الخيري في الكويت: مستقبل محفوف بالمخاطر، 2021. ص10.
https://www.mentharkw.com/uploads/attachments/Untitled-3_compressed.pdf

(٣) سامر أبو رمان، تبرعات كويتية عابرة للحدود!، ألأنباء الكويتية، الأربعاء ١٥ يونيو ٢٠٢٢، ص١٧

هناك عدة إجراءات يجب اتباعها في حالة إرسال التبرعات الخيرية إلى الخارج، مثل الحصول على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على المشاريع وتحويل الأموال إلى الجهة الخيرية، يتم تدقيق الطلبات للتأكد من أن الجهة التي تتلقى المساهمات معتمدة من وزارة الخارجية، ثم يتم إصدار الموافقة على تحويل الأموال، إما من حساب الجمعية الخيرية الكويتية إلى حساب الجهة خارج الكويت، من خلال حساب وزارة الخارجية، أو من خلال مكاتب الصرافة. ويفسر البعض هذه الإجراءات بأنها لحماية العمل الخيري الكويتي من المخاوف المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها من الأمور غير المشروعة.

وفي المقابل، يمكن للمؤسسات الخيرية الكويتية الخاصة تلقي مساهمات من الأفراد من الخارج إلكترونياً عبر الروابط المتاحة لكل جمعية. لكن لا يمكن للجمعيات الخيرية الكويتية تلقي مساهمات مباشرة من المنظمات الخيرية خارج الكويت إلا في شكل تحويلات رسمية، وبموافقة رسمية من السلطات الكويتية، وهو أمرٌ نادر بسبب الوفرة المالية في الكويت [١].

وهو ما أكدته كذلك الدراسة التي تحمل عنوان «**تفعيل الجمعيات الخيرية التطوعية في ضوء سياسات الإصلاح الاجتماعي المجتمع العربي المعاصر**»، والتي شملت ١٩ جمعية خيرية وإسلامية في مملكة البحرين، حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك جملة من التحديات والعوائق أمام العمل الخيري، أهمها صعوبة الحصول على مساعدات خارجية للجمعية، فضلاً عن وضع القيود الدولية على تقديم برامج ومساعدات الإغاثة [٢].

ومن بين تلك الصعوبات التفصيلية، التي توصلت إليها الدراسة الحالية، أن إجراءات البنوك لتحويل المبالغ إلى الخارج صعبة، وهو ما أقره (٦٥٪) من العينة، حيث يرون إن إجراءات التحويل إلى الخارج بطيئة للغاية.

/https://alanba.com.kw/1124976

(١) Samir Abu Rumman and others، Kuwait country report– 2020 Global Philanthropy Tracker. Indiana University Lilly Family School of Philanthropy. Op.، Cit.، p3–4.

(٢) وجدي محمد بركات، تفعيل الجمعيات الخيرية التطوعية في ضوء سياسات الإصلاح الاجتماعي بالمجتمع العربي المعاصر، كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان، المؤتمر العلمي الثامن عشر، ٢٠٠٥.

شكل رقم ٢٨
سرعة إجراءات تحويل المبالغ المجمعة من الجهات الخيرية

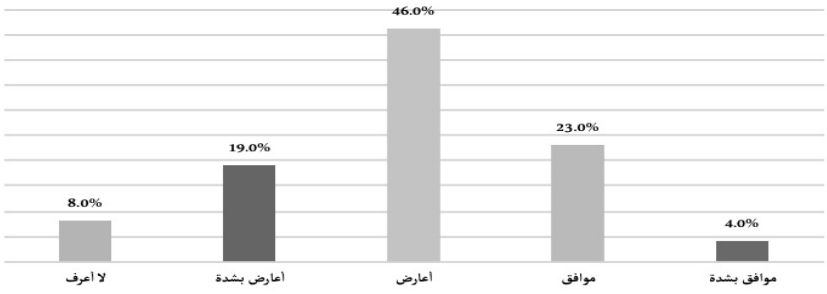

سهولة إجراءات اعتماد الجمعيات والمبرات الخيرية لغايات تنفيذ مشاريع خيرية خارج الكويت

فيما يتعلق **بسهولة اعتماد الجمعيات والمبرات الخيرية**، فقد أظهرت الاستجابات أن (٥٧٪) من المستجيبين يرون أنها سهلة، مقابل (٣٤٪) يرون أنها صعبة، وهو ما يعني أن الإجراءات الخاصة بإنشاء مشاريع عبر الحدود يسيرة، ولكن ربما تحتاج إلى مزيد من التطوير والتسهيل.

شكل رقم ٢٩
سهولة إجراءات اعتماد الجمعيات والمبرات الخيرية لغايات تنفيذ مشاريع خيرية خارج الكويت

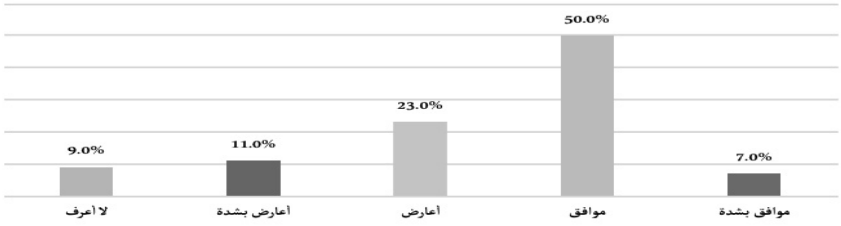

سهولة ممارسة الجمعيات والمبرات الخيرية لحملات جمع التبرعات للمشاريع الخيرية لتنفيذها خارج الكويت

لعل ما تعرض له العمل الخيري العربي من تحديات، تتعلق بربطه بالإرهاب والتنظيمات

الخاصة، قد أثَّر بشكلٍ كبير على ممارسة العمل الخيري، وقد ظهرت عدد من الدراسات في هذا الشأن، فنجد دراسة «**العمل الخيري في خطر: حلول إدارية وتشريعية للتغيير في الولايات المتحدة**»، والتي أصدرتها مؤسسة «العمل العاجل URGENT ACTION" عام ٢٠٠٥، لاختبار العديد من التشريعات، خاصة تلك التي تربط بين العمل الإرهابي والتبرعات من الجمعيات الخيرية، والتعرض للجهود المبذولة من المنظمات الخيرية للتعامل مع الآثار السلبية لهذه التشريعات(١).

ويشار هنا إلى التأثير البالغ لأحداث ١١ سبتمبر، التي أطلقت حملة لاستهداف ما سمي بالشبكات التي تدعم المتطرفين، وكان أبرز ضحاياها من الجمعيات الخيرية الإسلامية، وعقب قرار وزارة الخزانة الأمريكية عام ٢٠٠٨ بإدراج جمعية إحياء التراث الإسلامي ضمن قوائم دعم الإرهاب، بدأت وزارة الشئون الاجتماعية تدقيقاً على التبرعات والحسابات المصرفية في إطار مكافحة غسيل الأموال والإرهاب، واستحدثت قسماً لهذا الغرض. ثم كان القرار الوزاري رقم ٣٧ لعام ٢٠١٣، بشأن اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة الارهاب وغسيل الأموال، والذي وضع ضوابط وتدقيقات كبيرة أمام جمع ومنح التبرعات، وتوثيق العمليات الداخلية للجمعيات الخيرية، وفي العام نفسِه، أدى صدور تقرير أمريكي، يتهم أفراداً كويتيين بدعم جماعات متطرفة في سوريا، إلى دفع وزارتي الشؤون الاجتماعية والأوقاف والشئون الاسلامية إلى تعليق نشاط جمع الأموال في المساجد، وفرضت حظراً على التبرعات النقدية وقصرتها على على دفع الأموال من خلال البنوك(٢).

ويبدو أن هذه المتغيرات قد رسخت بعض التصورات في أذهان الكثيرين، والتي يعاني منها العمل الخيري، لا تزال موجودة، حيث إنه على الرغم من أن هناك سهولة في حملات جمع التبرعات إلى خارج دولة الكويت، كما يرى ذلك (٥٩,٦٪)، إلا أن تلك التبرعات التي يتم جمعها، ربما ستجد فيما بعد صعوبة في توصيلها للخارج.

(١) Urgent Action Foundation. Philanthropy at Risk: US administrative and legislative Proposals for Change.2005.

(٢) منظار للدراسات والتقارير والشؤون السياسية، العمل الخيري في الكويت: مستقبل محفوف بالمخاطر، مرجع سابق. ص2، 7–6.

شكل رقم ٣٠
سهولة ممارسة الجمعيات والمبرات الخيرية لحملات جمع التبرعات للمشاريع الخيرية لتنفيذها خارج الكويت

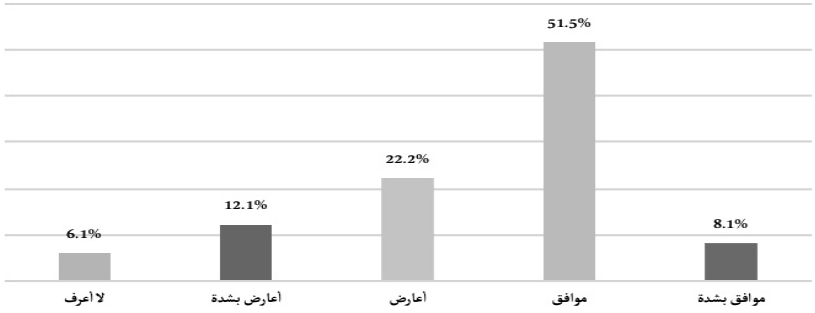

سهولة إجراءات وزارة الخارجية لاعتماد المكاتب الخارجية

عبَّر (٤٧٪) عن موافقتهم على أن إجراءات وزارة الخارجية لاعتماد الجهات الخارجية سهلة، وهو ما يؤكد على أن إجراءات الاعتماد ميسرة، ولكن تظل الصعوبة عند إرسال أو استقبال التبرعات المالية من الخارج.

شكل رقم ٣١
سهولة إجراءات وزارة الخارجية لاعتماد المكاتب الخارجية

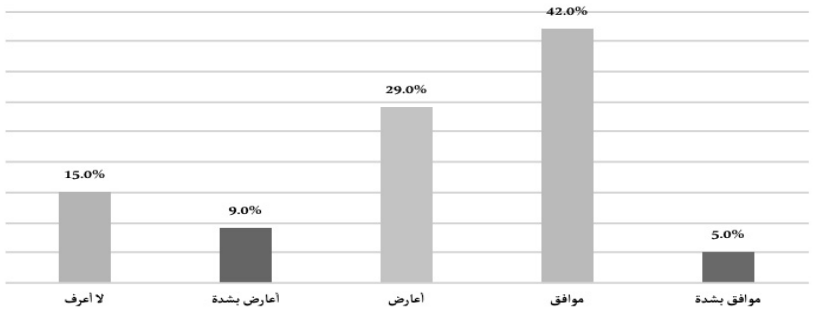

مدى أفضلية البنوك التقليدية عن الإسلامية في التجاوب مع الجهات الخيرية

يرى (٤١٪) من العينة أن البنوك التقليدية ليست أفضل من الإسلامية في التجاوب مع الجهات الخيرية، مقابل (٣٢٪) يرون عكس ذلك.

شكل رقم ٢٣
أفضلية البنوك التقليدية عن الإسلامية في التجاوب مع الجهات الخيرية

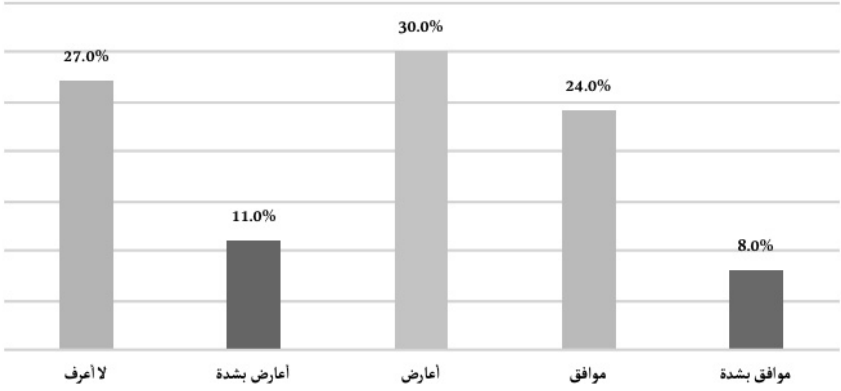

وعلى الرغم من أن نسبة من يرون أن البنوك الإسلامية هي الأفضل، إلا أن تلك النسبة ليست كبيرة، فهي لم تقترب حتى من نصف العينة، وهو ما يعني أن البنوك الإسلامية في حاجة إلى مزيد من التطوير في التجاوب مع الجهات الخيرية المختلفة.

الخلاصة

بالتعرض إلى ممارسة العمل الخيري عبر الحدود، اتضح وجود العديد من المعوقات، والتي تتسبب في مشكلات تعتري هذا المكون من مكونات حرية العمل الخيري، والتي تحتاج لتدخل تشريعي وسياسي جاد، حيث أظهرت البيانات،على سبيل المثال، أن (٥٧٪) من العينة رأوا أن إجراءات إرسال أو استقبال التبرعات الخيرية إلى الجمعيات والمبرات الخيرية خارج الكويت ليست سهلة، في حين توجد سهولة في حملات جمع التبرعات لخارج دولة الكويت كما يرى ذلك (٥٩,٦٪)، كما عبَّر (٤٧٪) من العينة عن موافقتهم على أن إجراءات وزارة الخارجية سهلة، وهو ما يؤكد على أن إجراءات الاعتماد سهلة، ولكن يبقى التحدي في الإرسال أو الاستقبال لأموال التبرعات المالية.

المبحث الخامس

العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وممارسة العمل الخيري

تعد الإجراءات الخاصة بالتأسيس والممارسة، وغيرها من الإجراءات القانونية، أساسية في تحديد مدى الحرية في ممارسة العمل الخيري، إلا أن تلك الإجراءات لا يُمكن تناولها بمعزل عن البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الكويتي، فهي المكملة لممارسة العمل الخيري لأنها تمس بشكل أكبر الممارسين، فالجزء الأول يمس الإجراءات، في حين أن الجزء التالي من النتائج يمس البشر والمجتمع والمنخرطين في العمل الخيري، وقد أثبتت العديد من الدراسات أن العطاء غير الرسمي مرتبط حصريًا بالظروف الاجتماعية – الثقافية المواتية، وأن العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتفاعل مع بعضها البعض لتعزيز تشكيل البيئة الخيرية(١)، وفيما يلي بيان لأبرز النتائج في هذا الجزء.

العوامل السياسية وممارسة العمل الخيري

على الرغم من أن إحدى النتائج الواردة في التقرير **الصادر عن المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني عن قانون العمل الخيري في الكويت عام ٢٠١٧** كانت أن ثمة قيوداً مفروضةً على أنشطة المنظمات غير الربحية، ووجود سلطة واسعة للحكومة لتحديد الأنشطة المسموح بها، والتي من بينها حظر الانخراط في الأنشطة السياسية على المنظمات غير الربحية(٢)، إلا أنه – وفي المقابل – رأت غالبية العينة في الدراسة الحالية (٦٩,٦٪) أن الظروف السياسية تُشكِّل بيئة ملائمة لممارسة العمل الخيري بحرية في دولة الكويت، مقابل (٢٥,٥٪) من المعترضين على ذلك، وهذا يعني أن القيادة السياسية في الكويت داعمة للعمل الخيري، وتتفق هذه النتيجة مع ما ورد في تقرير «متتبع العطاء العالمي» الخاص بدولة الكويت، من أن البيئة السياسية الكويتية قد أولت اهتماماً كبيراً بالعمل الخيري، واعتبرته رسالة إنسانية، ودعامة للعمل السياسي والدبلوماسي الكويتي، مما قاد إلى تصنيف

(١) Silvia Garcia، Measuring the Environment for Philanthropy across How Changing Political and Economic Landscapes Affect Countries Charitable Giving، Indiana University، Purdue University Indianapolis، Indianapolis، IN، U.S.2018.، Office of Community Engagement

(٢) المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني، تقرير عن قانون العمل الخيري، مرجع سابق.

الكويت كمركز دولي إنساني، وتعيين أميرها الراحل كقائد إنساني، في ٩ سبتمبر [١] ٢٠١٤.

شكل رقم ٣٣
مدى اعتبار الظروف السياسية بيئة ملائمة لحرية العمل الخيري

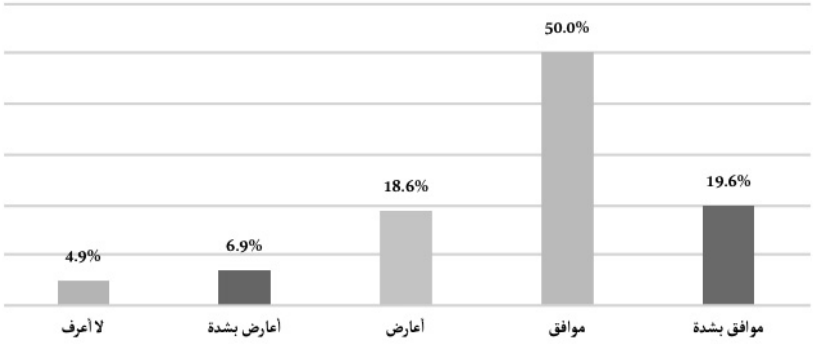

وهو ما أدى بدوره إلى أن يُعبِّر (٧٢,٣٪) من المستجيبين عن رؤيتهم الإيجابية نحو حرية المانحين في ممارسة العمل الخيري دون قيود في كافة القضايا.

شكل رقم ٣٤
مدى ممارسة المانحين العمل الخيري بكل حرية

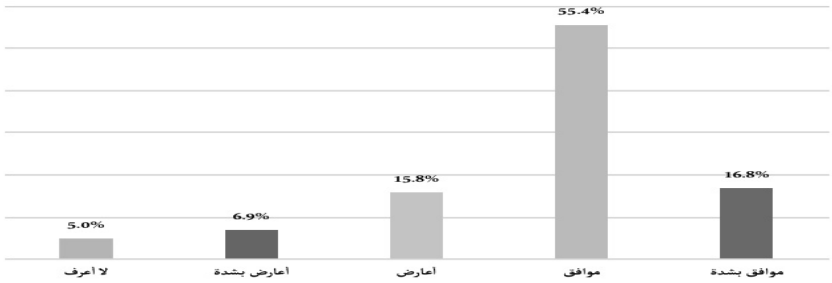

تلك الحرية يبدو أنها تبلورت لدى (٨٢,٣٪) من القيادات في الجمعيات والمبرات الخيرية

(١) Samir Abu Rumman and Others، Kuwait country report– 2020 Global Philanthropy Tracker. Indiana University Lilly Family School of Philanthropy. Op.، Cit.، p3.

والفرق التطوعية بالموافقة على أن هناك تعاوناً بين الجهات الحكومية والقطاع الخيري، وهو أمر داعم للغاية لحرية العمل الخيري داخل دولة الكويت، وتجدر الإشارة إلى العديد من الحملات المشتركة بين الجهات الخيرية والرسمية مثل فزعة الكويت لمواجه تحديات جائحة كورونا وفزعة الأقصى[١] وفزعة لافغانستان[٢] وغيرها.

شكل رقم ٣٥
مدى وجود تعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخيري

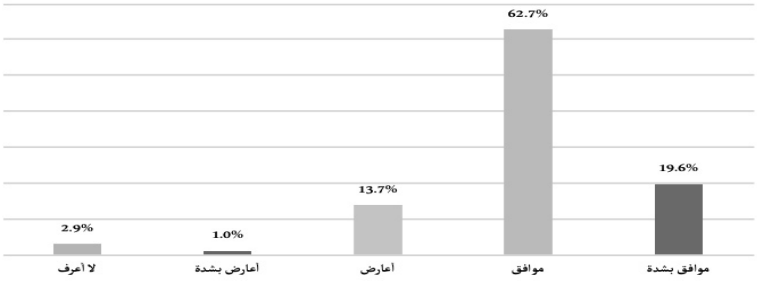

العوامل الاقتصادية وممارسة العمل الخيري

لعل العوامل الاقتصادية من بين العوامل التي تناولتها الدراسات والتقارير بكثافة، لما لها من أثر على الإقبال على التبرع أو التطوع، فنجد أن كل من مينشيك Menchik وويسبرود Weisbrod (١٩٨٧)، ودنكان Duncan (١٩٩٩) قد ذهبوا إلى فرضية مؤداها أنه على الرغم من الاختلاف بين العمل الخيري والعمل مدفوع الأجر، إلا أنهما يعتبران بديلين لبعضهما البعض، وغيرها من الدراسات، التي تؤكد على أن العطاء مُتعدد الأوجه وله أشكال كثيرة يحل كل منها محل الآخر وفقاً لإمكانات وظروف المتطوع أو المتبرع، بل وربطت دراسات أخرى بين العمل الخيري وبين سياسات الإصلاح الاقتصادي ككل، وأن صلاح

(١) سامر أبو رمان، مجدداً من الكويت.. فزعة للأقصى، الاثنين ٢٤ مايو ٢٠٢١، ص١٣، https://alanba.com.kw/1045420/

(٢) سامر أبو رمان، الجوانب المضيئة في عون الأفغان!،الاثنين ، ١٤ مارس ٢٠٢٢، ص١٠، https://alanba.com.kw/1107043/

العوامل الاقتصادية من دوره أن يؤثِّر بشكلٍ مباشر على ممارسة العمل الخيري[١].

كما ذهبت الكثير من الدراسات المهتمة ببحث العلاقة بين الدخل والوقت والعمل التطوعي إلى أن التبرع بالمال يكون من الفائض عن الاحتياجات الأساسية، وحتى إذا كان فائضًا فكميته (أي كمية المال التي سيتم التبرع بها) تتوقف على كم الادخار الذي خصصه المتبرع لنفسه[٢].

وهو ما أكدته نتائج الدراسة الحالية من أن العوامل الاقتصادية تساعد بشكل رئيسي على ممارسة العمل الخيري بحرية داخل الكويت، حيث اعتبر (٨٦,٣٪) من العينة أن الظروف الاقتصادية بيئة ملائمة لممارسة العمل الخيري داخل دولة الكويت.

شكل رقم ٣٦
مدى اعتبار الظروف الاقتصادية بيئة ملائمة لحرية العمل الخيري

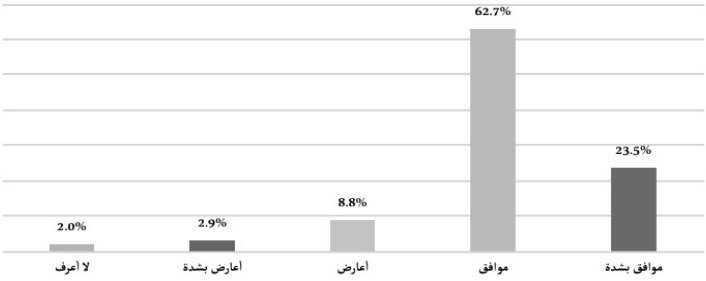

تلك النتيجة تؤكد ما توصل له عدد من الدراسات بأن العمل التطوعي يتضمن كل أنماط التبرع، وأن ثمة تكاملاً بين العطاء والتبرع، وهو ما أكدته النظرية الاقتصادية Standard Economic Theory بأن التبرع والعمل التطوعي هما بديلان لبعضهما البعض، فمن

(١) أجدى للاستشارات الإدارية، تأثير الإصلاحات الاقتصادية على إيرادات الجهات الأهلية والخيرية في المملكة العربية السعودية: الواقع– التحديات– الحلول، مبادرة غصن، ٢٠١٩، ص: ١.

(٢) Dorian O. Burton & Brian C.B. Barnes، Shifting philanthropy from charity to justice، Stanford Social Innovation Review، 2017، p: 2.

يمتلك الوقت سيتطوع volunteer، ومن يمتلك المال سيتبرع donate، ومن ثم فالوقت والمال من الموارد المُهمة للانخراط في العمل الخيري، ولكن الوقت يُعتبر من الموارد المحدودة أيضا لمن يملكون المال[١].

العوامل الاجتماعية وممارسة العمل الخيري

فيما يتعلق **بالبُعد الاجتماعي والثقافي**، هناك العديد من الدراسات التي قامت بتناول القيم والمُمارسات الاجتماعية والثقافية التي تصوغ العمل الخيري، ومن بينها دراسات تناولت الموارد ذات الصلة بمُمارسة العمل الخيري، وتحليل العوامل الاجتماعية باعتبارها أكثر العوامل تعقيدًا وتركيبًا، بسبب تعلقها المباشر بالأفراد ومعتقداتهم وقناعاتهم، ومن ثم فإذا تأصلت تلك المعتقدات الداعمة لممارسة العمل الخيري فيهم، نتج عن ذلك تمهيد الأرض لممارسة العمل الخيري بحرية بشكل كبير، فتوجيه الثقافة لتكون داعمة للعمل الخيري، من أبرز العوامل في ممارسة العمل الخيري[٢]، وفيما يلي عرض لبعض الأبعاد الاجتماعية المتعلقة بممارسة العمل الخيري في الكويت.

العوامل الاجتماعية والقيم الكويتية داعمة للعمل الخيري

أوضحت العديد من الدراسات مدى تأثير القيم على ممارسة العمل الخيري والتطوعي، فنجد دراسة « **تأثير الانقسامات السياسية، التدين، والقيم على المواقف من المنظمات غير الربحية**» التي أجراها كل من ماركو كوفيك ونينا هانسلي عام ٢٠١٧، بناء على مسح تمثيلي في سويسرا، والتي توصلت إلى أن القيم ضمن أقوى محددات انخراط الأفراد للعمل الخيري[٣]، كما أثبتت ذلك العديد أيضا من النظريات، وبالانتقال إلى نتائج الدراسة الحالية، نجد أن الغالبية العظمى من المستجيبين (٩٦,١٪) يرون أن البيئة الاجتماعية داخل دولة الكويت داعمة لممارسة العمل الخيري، ومن ثم فهي تشجع عليه.

---

(١) Ibid، p: 3.

(٢) Boyle، R.، & Shannon، L.، Better together? Philanthropy and government lessons from the Atlantic Philanthropies and Irish Government partnership–based co–investments. New York، NY، The Atlantic Philanthropies، 2018، p:53.

(٣) Kovic، Marko and H. ansli Nina، The impact of political cleavages، and values on attitudes towards nonprofit organizations.2017.،religiosity

ومن بين أهم القيم الداعمة للعمل الخيري العقيدة الإسلامية التي تعتبر المحرك الرئيسي للعمل الخيري، وتاريخ دولة الكويت حيث ارتكز الهيكل الاجتماعي فيها على مجتمعات تتميز بالمنازل القريبة والأزقة المتاخمة، مما أسس فيها قيمة التضامن الاجتماعي بين الأفراد، والتي تعرف في المجتمع الكويتي باسم «الفزعة»[١] ، كذلك تنتشر بين الكويتيين مقولة «ادفع حلواها تدفع بلواها» باعتبار أن عمل المعروف يدفع عن الإنسان المصائب.[٢] **وعلى الرغم من أن هناك قصوراً أو غياباً في ثقافة التطوع، داخل المجتمعات العربية بشكل عام، إلا أن التطوع يعد سمة بارزة من سمات المجتمع الكويتي، وتعتبر هذه القيمة من أبرز القيم التي تعزز العمل الخيري[٣].**

شكل رقم ٣٧
مدى دعم العوامل الاجتماعية الكويتية للعمل الخيري

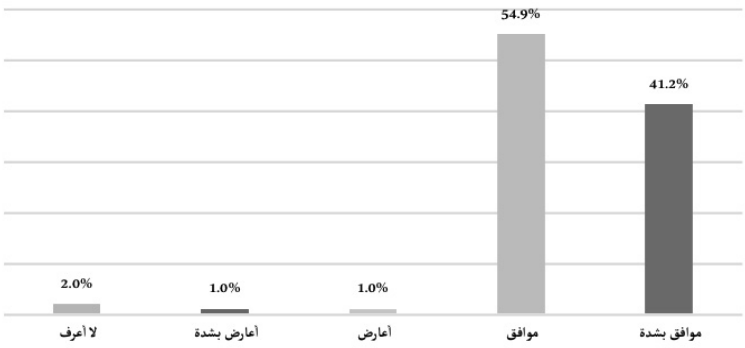

وقد أكدت النتائج على أن قيم المجتمع الأساسية داعمة لممارسة العمل الخيري بنسبة (٩٨٪).

(١) Kuwait country report– 2020 Global Philanthropy Tracker. Indiana University Lilly Family School of Philanthropy. Op.، Cit.، p7–8.

(٢) سامر أبو رمان، ادفع حلواها تدفع بلواها، صحيفة الأنباء الكويتية، عدد ١٥٨٩٠، ٢٥ يونيو ٢٠٢٠. ص ١٣
https://alanba.com.kw/976930/

(٣) **يعقوب يوسف الكندري، دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية – الاجتماعيون في الكويت نموذجاً، مرجع سابق، ص 16.**

شكل رقم ٣٨
مدى دعم قيم المجتمع الأساسية للأنشطة الخيرية

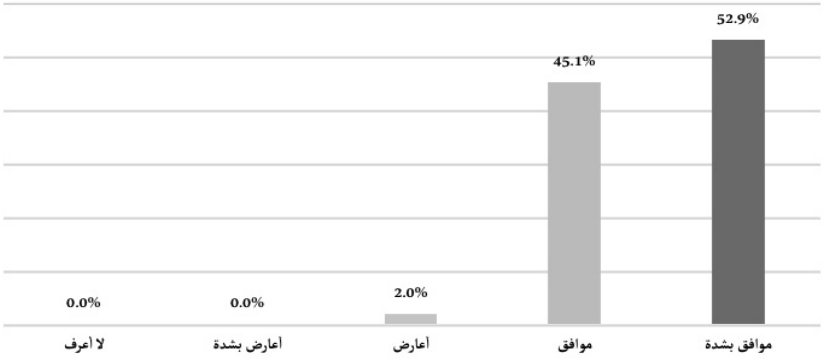

وطالما جاءت القيم المجتمعية داعمة للعمل الخيري في الكويت، فمن المنطقي أن تُظهر الغالبية موافقتها على أن المجتمع الكويتي ينظر إلى العمل الخيري باعتباره قيمة كبيرة تساهم وتساعد بشكل رئيسي في حل المشكلات المجتمعية المختلفة، حيث رأى ذلك (٨٩,٢٪) من العينة.

شكل رقم ٣٩
نظرة الناس إلى العمل الخيري باعتباره محوري في معالجة المشاكل الاجتماعية

وهو ما يتوافق مع التوجهات العالمية الراهنة في الانتقال من الأشكال التقليدية للأعمال الخيرية، إلى إعطاء الأولوية المتزايد للتأثير والرغبة في تغيير الظروف الأساسية التي تسبب

المشكلة[1].

- **المساواة مبدأ في الكويت لممارسة الجميع للعمل الخيري دون تمييز**

لقياس المساواة في ممارسة العمل الخيري، تظهر مجموعة من الفئات والتصنيفات، وعلى رأسها المرأة، وبسؤال المستجيبين عن رؤيتهم في ممارسة المرأة للعمل الخيري بحرية رأت نسبة (٩٢,٢٪) أن المرأة تمارس أنشطة العمل الخيري بحرية داخل المجتمع الكويتي.

شكل رقم ٤٠
مدى الموافقة على ممارسة المرأة أنشطة العمل الخيري بحرية

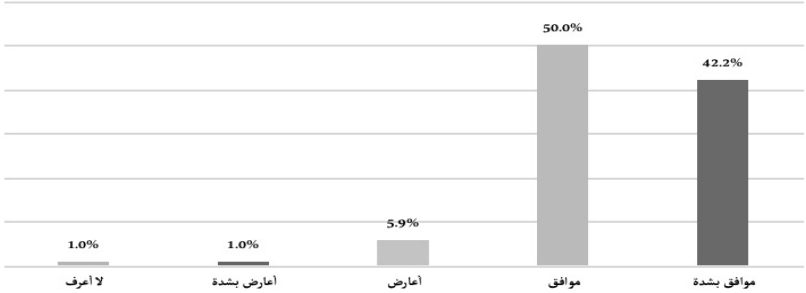

وبالنسبة للشرائح والفئات العُمرية المختلفة، فقد اتفقت نسبة (٨١,٤٪) من العينة على المساواة في ممارسة الأنشطة الخيرية بين الفئات العمرية المختلفة، دون تمييز بين كبير أو صغير.

شكل رقم ٤١
المساواة في ممارسة الأنشطة الخيرية بين الفئات العمرية المختلفة

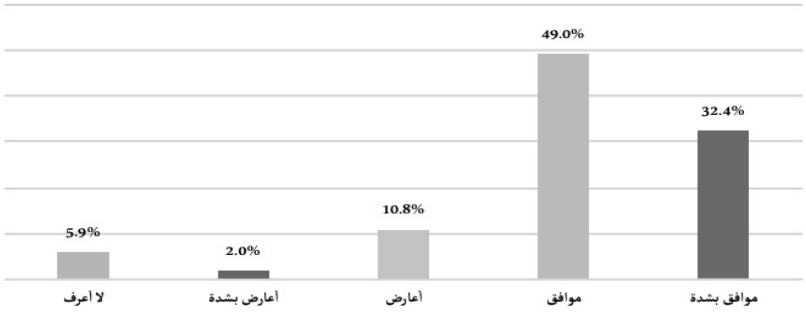

(١) J R McKenzie Trust & Centre for Social Impact، The Philanthropic Landscape: A Review of Trends and Contemporary Practices، 2020، p: 3.

أما ممارسة العمل الخيري على مستوى الجنسيات المختلفة، فقد أظهرت النتائج أن (٥٦,٩٪) فقط يوافقون على وجود مساواة في ممارسة الأنشطة الخيرية بين الجنسيات المختلفة، ورأى (٣٠,٤٪) عكس ذلك، وهي نسبة ليست قليلة، وتستحق التوقف وإعادة النظر والدراسة إذا كانت القيود قانونية أم تتوافق مع طبيعة تواجد جنسيات عديدة تواجدت للعمل والربح كهدف أساسي.

شكل رقم ٤٢
مدى المساواة في ممارسة الأنشطة الخيرية بين الجنسيات المختلفة

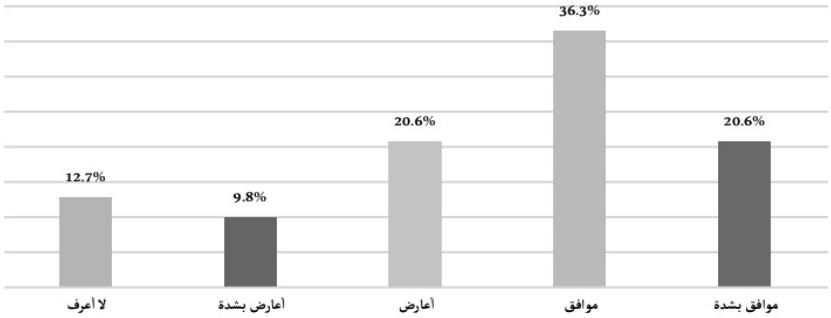

وعلى مستوى الشرائح الدينية المختلفة، فقد أظهرت الاستجابات أن ثلثي المستجيبين (٦٧٪) يرون وجود حرية ومساواة في ممارسة الأنشطة الخيرية بين الشرائح الدينية المختلفة، مقابل (٢٢٪) من المعارضين.

شكل رقم ٤٣
المساواة في ممارسة الأنشطة الخيرية بين الشرائح الدينية المختلفة

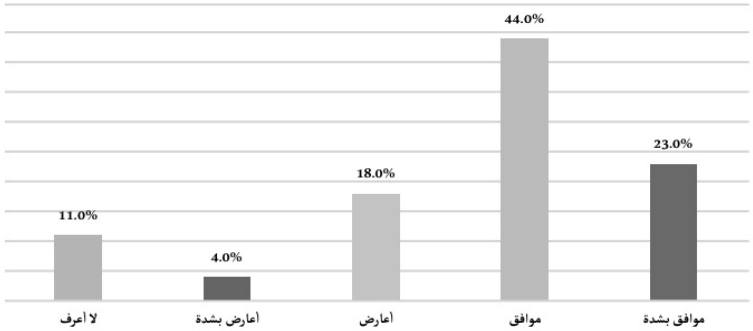

وبوجه عام أظهرت النتائج أن هناك (٧٤,٥ ٪) يرون أن هناك مساواة في ممارسة الأنشطة الخيرية بين كافة الشرائح الاجتماعية داخل دولة الكويت دون تمييز أو اختلاف.

شكل رقم ٤٤
المساواة في ممارسة الأنشطة الخيرية بين كافة الشرائح الاجتماعية

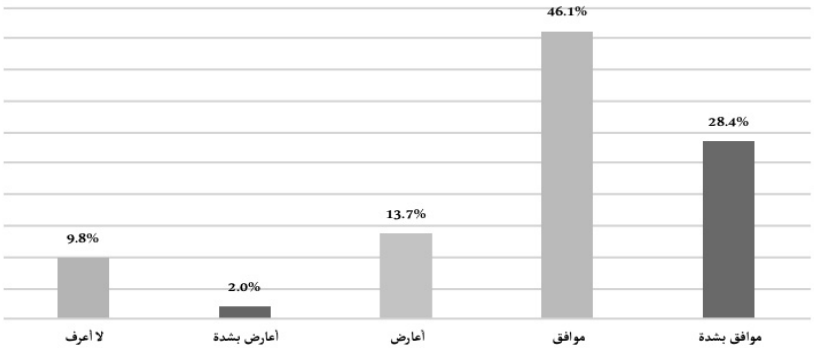

وتبقى بعد كل هذا مجموعة أخرى من العوامل التي تساهم في دعم ممارسة العمل الخيري بخلاف ما سبق، مثل الوضع الاجتماعي ورأس المال الاجتماعي، والتي تعد عناصر مهمة في ممارسة العمل التطوعي، كما أكد على ذلك بوتنام Putnam (٢٠٠١)، وبراون Brown وفيريس Ferris (٢٠٠٧)[١]، بل وحتى القطاع الخاص والشركات تعتبر جزءاً من تلك الشرائح المجتمعية، والتي يتولد لديها ما يسمى بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، والتي تعني ليس فقط التزام الشركات بتحقيق الأرباح، ولكن الالتزام أيضًا بتحقيق التنمية المستدامة على مستوى المجتمع ككل[٢]، وهو ما يعزز العمل الخيري بشكلٍ كبير، ويجعله بمثابة ثقافة تمارسها كافة القطاعات والشرائح المجتمعية، فالعمل الخيري هو عامل داعم للتنمية[٣].

(١) Ibid., p: 8.

(٢) **مروة الدالي**، العطاء الاجتماعي في مصر، القاهرة : مركز خدمات التنمية، ٢٠٠٦، ص: ٧.

(٣) Marwa El–daly and Moustafa Khalil, Philanthropy in the Arab World. AFD 2017, p: 9.

الخلاصة

يتضح مما سبق أن كافة العوامل المتأصلة في المجتمع الكويتي وذات الصِلة بالأفراد، تُعد ضمن العوامل الداعمة لممارسة العمل الخيري بحرية تامة، فالعوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية هي في مجملها داعمة وإيجابية وفي صالح ممارسة العمل الخيري، ومن ثم يتبقى الجزء التنظيمي الخاص بالمؤسسات والمنظمات، والذي يحتاج إلى مزيد من التهيئة والتطوير والمواكبة.

المبحث السادس

العمل الخيري في دولة الكويت: من الواقع إلى المستقبل

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج ترسم الصورة الكلية لبيئة العمل الخيري داخل دولة الكويت، وتوضِّح مكامن الحرية والقيود في ممارسته، يمكن القول بأنه من خلال ما سبق عرضه وما توصلت إليه الدراسة من نتائج أن هناك **حالة عامة من الرضا عن ممارسة العمل الخيري في دولة الكويت** (٨٩٪)، وذلك على الرغم من بعض القيود التي بدت مفروضة على ممارسة العمل الخيري في دولة الكويت، وخاصة فيما يتعلق بالتحويلات المالية من وإلى الدولة عبر الحدود.

شكل رقم ٤٥
حالة الرضا العام عن حالة حرية العمل الخيري في الكويت

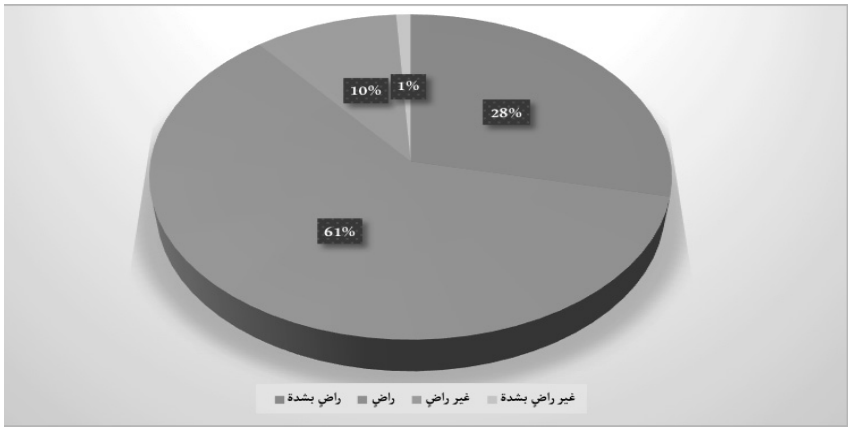

كما ذهبت النتائج إلى أن هناك العديد من الأسباب التي تسببت في **دعم حرية العمل الخيري داخل الكويت**، منها ما يتعلق بالقيادة السياسية، ومنها ما يتعلق بالبيئة الاجتماعية، وثالثة تتعلق بالإجراءات التشريعية والقانونية، ومن أبرز تلك الأسباب حسب ما وردت من وجهة نظر بعض قيادات العمل الخيري:

- **أسباب اجتماعية – ثقافية**:
- اعتبار الكويت مركزاً للعمل الإنساني واختيار أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح رحمه الله قائداً للعمل الإنساني.

- تأصل قيم العمل الخيري والتطوعي في المجتمع الكويتي.
- التبرعات الخارجية ومساعدة اللاجئين في المناطق المنكوبة كسوريا واليمن.
- الشراكة المجتمعية ما بين الحكومة والقطاع الخاص والقطاع الشعبي.

- **أسباب قانونية:**
  - السياسة التشريعية لمجلس الأمة التي ساهمت في تطور إدارة العمل الخيري.
  - تسهيل وزارة الشؤون لفتح المبرات ودعمها.
  - ارتفاع مستوى الشفافية في بعض الجمعيات الخيرية الكويتية.
- **أسباب اقتصادية:**
  - الوفرة المالية في المجتمع.
- **أسباب سياسية:**
  - اهتمام القيادة السياسية وعلى رأسها الأمير بالعمل الخيري.
- **أسباب إجرائية:**

o زيادة الرغبة في التعاون مع المنظمات الدولية لتنفيذ مشاريع خيرية في مناطق لا تستطيع الجمعيات الخيرية الكويتية الوصول إليها، إضافة إلى الأنشطة المشتركة مع بعض المنظمات الدولية.(١)

وهذا بالطبع لا ينفي وجود عدد من الأسباب والعوامل **التي أثرت سلبًا على ممارسة العمل الخيري**، والتي تبلورت أبرزها في:

- **أسباب سياسية**، مثل:
  - الحوادث الإرهابية مثل أحداث ١١ سبتمبر التي تسببت في تضييق الخناق على العمل الخيري في الدول التي تعمل فيها الجمعيات الكويتية.(٢)
  - بعض المسؤولين لا يتفهمون البُعد الإنساني للعمل الخيري ولا يدعمونه.

(١) Ibid، p5.

(٢) See: Khafagy، Riham Ahmed. Gulf Philanthropy: Structural، Domestic، and Global Challenges. Faculty of Economics and Political Science، Cairo University، 2008، p7–8.

- الضغوطات الدولية والتوجه الدولي لمراقبة الأنشطة الإنسانية.
- التغيرات السياسية الخارجية.

- **أسباب قانونية:**
  - إجراءات تقييد البنوك للتحويلات.
  - إغلاق بعض الجمعيات الخيرية.
  - تأخر مرسوم قانون العمل الخيري.
  - عقلية ونمط الإدارة المعنية في الإجراءات ذات الصلة بتيسير العمل الخيري في وزارة الشؤون.
- **أسباب إجرائية:**
  - العشوائية في العمل الفردي وتشويه صورة العمل الخيري لدى الأشخاص.
  - عدم الالتزام بضوابط وزارتي الشؤون والخارجية من بعض الجمعيات.
  - تأخير بعض الهيئات في متابعة الأعمال الخيرية/ اللجان في الدول الفقيرة.
  - الاستقطاب المذهبي وتقديم المصالح الشخصية على العمل الخيري.
  - صعوبة اعتماد الجمعيات في وزارة الخارجية.
  - تسهيل دخول جمعيات خيرية من خارج الكويت
- **أسباب تمويلية**
  - ضعف التمويل لبعض الجمعيات الخيرية مما أدى إلى إغلاقها.
- **أسباب تتعلق بالكوادر البشرية**
  - وجود بعض المتسلقين على العمل الخيري.
  - ضعف الكوادر الخيرية المؤهلة للعمل الخيري.
- **أسباب إعلامية**
  - الحملات الخيرية غير المرخصة وخاصة في موضوع سوريا.
  - الحملات الإعلامية الداخلية المشككة في العمل الخيري.

ولكن، وعلى الرغم مما سبق، إلا أنه من معطيات الواقع التي تناولت معظم أبعاد العمل الخيري في دولة الكويت من إجراءات تأسيس وإجراءات حل، وممارسات وثقافات وقيم

وغيرها، توقع (٤٩٪) من المستجيبين أن اتجاه مستقبل حرية العمل الخيري في الكويت يسير نحو الإيجابية، في حين توقع ما يزيد عن الثلث (٣٧٪) أن الحال سيبقى كما هو، وهو ما يستلزم إعادة النظر في بعض القضايا ذات الصلة بالعمل الخيري الكويتي. وهذا يتفق مع الصورة التي ذكرتها إحدى الدراسات من أن كثيراً من قادة العمل الخيري في الكويت يقرون بأن الحكومة توفر لهم مستوى من الحرية أفضل مما هو في بلدان أخرى، لكنهم في ذات الوقت يطالبون بتعديل القوانين المنظمة للعمل الخيري.[١]

شكل رقم ٤٦
اتجاهات مستقبل حرية العمل الخيري في الكويت خلال ثلاث السنوات القادمة

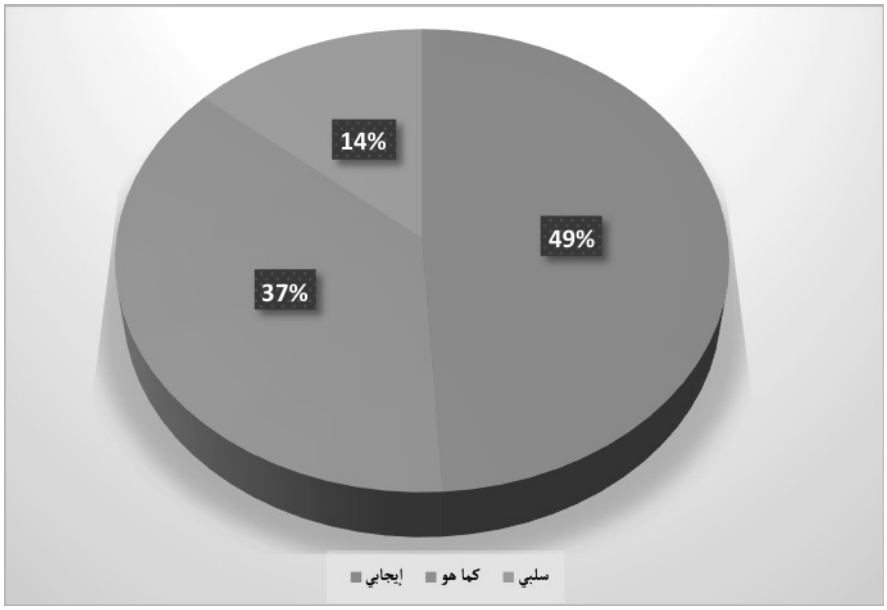

(١) Ibid، p4.

خاتمة وتوصيات

إن من أبرز نتائج الدراسة ما يلي:

١. تعاني البيئة التنظيمية للعمل الخيري من بعض المشكلات المتعلقة بالتأسيس والإجراءات، وغيرها؛ حيث يرى (٤٣,٥٪) من المستجيبين أن إجراءات التأسيس صعبة، ولم يوافق (٥٥,٥٪) على وصف الإدارة المختصة بإنشاء الجمعيات والمبرات الخيرية بأنها تلتزم بالفترة الزمنية المحددة في القانون للموافقة على الإنشاء والتأسيس، وعلى مستوى الممارسة، كانت هناك أيضاً مجموعة من الصعوبات والتحفظات على الجهات المعنية بإدارة البيئة التنظيمية للعمل الخيري، حيث وافق (٦٧,٦٪) من العينة على وجود قيود في ممارسة الجمعيات الخيرية والمبرات لأنشطتها ومشاريعها سواء داخل دولة الكويت أو خارجها، وعلى مستوى المشاريع تقاربت النسب بين من يعارضون أو يوافقون على أن إجراءات وزارة الشؤون لاعتماد المشاريع سهلة وميسرة، فبلغت نسبة المعارضين لذلك (٤٦,٥٪) مقابل (٤٥,٥٪) ممن يوافقون على سهولة الإجراءات.

٢. اتضح وجود العديد من المعوقات فيما يخص ممارسة العمل الخيري عبر الحدود، ، والتي تتسبب في مشكلات تحتاج إلى تدخل تشريعي وسياسي، حيث تبين أن (٥٦,٤٪) يوافقون على أن للجمعيات والمبرات الخيرية حرية الاتصال والتعاون مع نظرائها خارج الكويت، مقابل (٨٤,٣٪) يوافقون على أن هذا يحدث ولكن مع منظمات داخل الكويت. ويرى (٥٧٪) من العينة أن إجراءات إرسال أو استقبال التبرعات الخيرية إلى الجمعيات والمبرات الخيرية خارج الكويت ليست سهلة، في حين توجد سهولة في حملات جمع التبرعات لخارج دولة الكويت كما يرى ذلك (٥٩,٦٪)، كما عبَّر (٤٧٪) من العينة عن موافقتهم على أن إجراءات وزارة الخارجية لاعتماد المكاتب الخيرية الخارجية سهلة.

٣. العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الكويتي هي في مجملها داعمة وإيجابية وفي صالح ممارسة العمل الخيري، حيث عبر (٧٢,٣٪) من المستجيبين عن رؤيتهم الإيجابية نحو حرية المانحين في ممارسة العمل الخيري دون قيود في كافة القضايا، كما وافق (٨٢,٣٪) على أن هناك تعاوناً بين الجهات الحكومية والقطاع

الخيري، واعتبر (٨٦,٣٪) من العينة أن الظروف الاقتصادية توفر بيئة ملائمة لممارسة العمل الخيري داخل دولة الكويت، كما رأت الغالبية العظمى من المستجيبين (٩٦,١٪) أن البيئة الاجتماعية داخل دولة الكويت داعمة لممارسة العمل الخيري، (٩٨٪) يوافقون على أن قيم المجتمع الأساسية داعمة لممارسة العمل الخيري، كما وافق ما نسبتهم (٨٩,٢٪) على أن المجتمع الكويتي ينظر إلى العمل الخيري باعتباره قيمة كبيرة تساهم وتساعد بشكل رئيسي في حل المشكلات المجتمعية المختلفة. وفيما يخص المساواة في ممارسة العمل الخيري، رأى (٩٢,٢٪) أن المرأة تمارس أنشطة العمل الخيري بحرية داخل المجتمع الكويتي، (٨١,٤٪) يتفقون على المساواة في ممارسة الأنشطة الخيرية بين الفئات العمرية المختلفة، لكن (٥٦,٩٪) فقط يوافقون على وجود مساواة في ممارسة الأنشطة الخيرية بين الجنسيات المختلفة.

٤. هناك حالة عامة من الرضا عن ممارسة العمل الخيري في دولة الكويت لدى (٨٩٪) من العينة، وفيما يخص اتجاه مستقبل حرية العمل الخيري في الكويت، توقع (٤٩٪) من المستجيبين أنه سيسير نحو الإيجابية، في حين توقع ما يزيد عن الثلث (٣٧٪) أن الحال سيبقى كما هو.

وبصورة عامة، أظهرت نتائج الدراسة أن هناك العديد من النقاط الإيجابية التي تحسب لدولة الكويت فيما يتعلق بحرية العمل الخيري، والتي شملت:

- العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقيم الأساسية في المجتمع الكويتي داعمة ومشجعة لممارسة العمل الخيري.
- تغلب الإيجابية على المستجيبين حول حريتهم في ممارسة العمل الخيري دون قيود في كافة القضايا، وهناك حالة عامة من الرضا عن ممارسة العمل الخيري في دولة الكويت.
- تتفق الغالبية من القيادات في الجمعيات والمبرات الخيرية والفرق التطوعية على أن هناك تعاوناً بين الجهات الحكومية والقطاع الخيري، وهو أمر داعم للغاية لحرية العمل الخيري داخل دولة الكويت.
- وجود المساواة في ممارسة العمل الخيري بين الرجل والمرأة وبين الشرائح العمرية المختلفة.

- تغلب النظرة الإيجابية حول اتجاه العمل الخيري في الكويت مستقبلاً.

وعلى الرغم من ذلك، رأى المستجيبون أن هناك حاجة إلى إصلاح تنظيمي وتشريعي لإعادة الترتيب والتنظيم وصياغة القوانين اللازمة؛ بهدف علاج العديد من المشاكل فيما يلي:

- متطلبات تأسيس الجمعيات والمبرات الخيرية ومدى الشفافية والمهنية والمساواة في قبول طلبات التأسيس وتطبيق اللوائح الخاصة بها والالتزام بالفترة الزمنية المحددة في القانون لذلك، ومدى منطقية أسباب رفض تسجيل بعض الجمعيات والمبرات الخيرية.
- تقييد عمل الأفراد بشكل جماعي دون مظلة الجمعيات والمبرات الخيرية، ووجود قيود على ممارسات الجمعيات والمبرات الخيرية في أنشطتها ومشاريعها، و توافق متطلبات تقديم التقارير الدورية للجهة المختصة مع حرية العمل الخيري، وتوافق إجراءات حل الجمعيات والمبرات الخيرية مع اللوائح، وإخضاع التظلم من قرار حل الجمعيات والمبرات الخيرية لإشراف قضائي.
- حرية الاتصال والتعاون مع منظمات المجتمع المدني خارج الكويت، وإمكانية الحصول على التبرعات من الخارج أو إرسال تبرعات للخارج، و سهولة ممارسة الجمعيات والمبرات الخيرية لحملات جمع التبرعات للمشاريع الخيرية لتنفيذها خارج الكويت، وسهولة إجراءات وزارة الخارجية لاعتماد المكاتب الخارجية، وتحقيق المساواة بين الجنسيات المختلفة في حرية ممارسة العمل الخيري.

في ضوء ما تقدم من نتائج الدراسة، يمكن التوصل إلى مجموعة من التوصيات بهدف تحسين حالة العمل الخيري في الكويت، وقد جاء بعضها مما اقترحته عينة البحث، بغض النظر عن مدى الموافقة عليها من الباحثين أو تطبيقها من الجهات المعنية في الوقت الحالي، ومن أهم هذه التوصيات:

- الحرص على تنوع أعمال الجمعيات الخيرية والتخصص في مجالات محددة.
- رفع مستوى الشفافية والإكثار من المشاريع النوعية.
- عدم إغلاق الجمعيات الخيرية إلا بحكم قضائي.
- توحيد الأنظمة المالية والقانونية بين الجمعيات الخيرية.

- تشكيل لجنة مشتركة تشارك الجمعيات الخيرية فيها مع الجهات الحكومية لوضع السياسات وتنظيم العمل الخيري.
- اعتماد الجمعيات الخيرية كهيئات حكومية وبصلاحيات كاملة بعد تقليص أعدادها من خلال الدمج.
- اعتماد العمل الخيري ضمن مناهج وزارة التربية ونشر ثقافة التطوع بين كافة شرائح المجتمع بمختلف الوسائل.
- الدعم المالي الحكومي للجمعيات.
- سرعة إنجاز المعاملات من جانب وزارة الشؤون.
- إنشاء هيئة العمل الخيري والتطوعي (تقوم بكل ما يلزم العمل الخيري والتطوعي من غير تدخل وزارة الشؤون والخارجية).
- وجود لجنة دائمة في مجلس الأمة تعنى بالعمل الخيري.
- إيجاد آليات أسرع وأفضل للعلاقة ما بين وزارتي الشؤون والخارجية من جهة والجمعيات من جهة أخرى، ودعم الوزارتين بدورات وخبرات وكفاءات وموظفين لهم القدرة على الإنجاز.
- استقطاب الكفاءات والخبرات في مجال العمل الخيري.
- إصدار قانون للعمل الخيري يكفل الحرية التامة والرقابة اللاحقة.
- بذل المزيد من الجهود إعلاميًا وقانونيًا لحماية الجمعيات الخيرية من التشويه وتحسين صورة الجمعيات الخيرية الذهنية محليا وإقليميا وعالميا، وإنشاء وكالة إعلامية مركزية تعنى بالدفاع عن العمل الخيري الكويتي لإظهار إنجازاته الحقيقية والتغطية الإعلامية لأنشطة الجمعيات الخيرية.
- الحرية في إقامة الحملات والمشاريع الخيرية دون الحاجة لموافقة الوزارة.
- زيادة نشاط الشركات الوقفية كقطاع وسيط داعم للعمل الخيري.
- التواصل المستمر بين الجمعيات، وإقامة تحالفات اجتماعية بين الجمعيات والمنظمات غير الحكومية من أجل إدارة القضايا الإنسانية الملحة داخل الكويت.
- زيادة التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات بين الجمعيات الخيرية والأمانة العامة للأوقاف وبيت الزكاة مما سيؤدي إلى زيادة مجال الدعم لتلبية الاحتياجات الإنسانية

المطلوبة في الكويت، خاصة وأن الأوقاف في دول مجلس التعاون الخليجي (خاصة الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) أكثر تطوراً وثقافتها أكثر انتشاراً مما هي عليه في أجزاء أخرى من العالم العربي، وهو الأمر الذي يجب استثماره[١].

- تسريع الاتصال بين الجمعيات الخيرية والمؤسسات الحكومية من أجل تسريع تقديم الدعم في الوقت المناسب في حالة الطوارئ والكوارث، حيث قد تتسبب الإجراءات الحكومية في بعض الأحيان في نقص الدعم في الوقت المناسب.
- تطبيق المعايير المؤسسية وانتقال الجمعيات الخيرية من العمل كوسيط تنفيذي بين المانحين والفئات المحتاجة إلى دور بناء مؤسسات في البيئات المتلقّية للمساعدة، لتتحول إلى بيت خبرة.
- اقتراح مدونة سلوك تتفق عليها الجمعيات الكويتية لتأهيل الموظفين الإداريين في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والجمعيات الخيرية.
- تفعيل أكثر لدور اتحاد المبرات والجمعيات الخيرية.
- إنشاء مركز متخصص في تدريب العاملين في كل جمعية خيرية.
- العمل على تشكيل كيان للثقافة التطوعية، فرغم رسوخ قيمة العمل التطوعي في المجتمع الكويتي، إلا أن هناك غياباً للخطط الواضحة التي يمكن من خلالها تعزيز ثقافة التطوع، واستقطاب المتطوعين القادرين على العمل والإنجاز في مجالات مختلفة.

التوصيات

- على مستوى البيئة التنظيمية للعمل الخيري فيما يتعلق بالتأسيس، أن تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على تسهيل الإجراءات والمتطلبات المتعلقة بتأسيس الجمعيات والمبرات الخيرية، مع تحقيق الشفافية والمهنية والحياد في تطبيق اللوائح على قبول طلبات التأسيس دون تمييز أو تحيز لأطراف على حساب أخرى، والالتزام

(١) Caroline Hartnell, Philanthropy in the Arab region. Philanthropy for Social Justice and Peace. March 2018, p: 11.

بالفترة الزمنية المحددة في القانون للموافقة على إنشاء الجمعيات والمبرات الخيرية وبالتساوي بين الجهات المختلفة، وجعل الحد الأدنى المالي المطلوب لتأسيس الجمعيات والمبرات الخيرية معقولاً وغير مبالغ فيه، مع العناية بأن تكون أسباب رفض تسجيل الجمعيات والمبرات الخيرية منطقية ومبررة، واتصاف الإدارة المختصة بالحيادية في النظر في قرارات تظلم رفض تسجيل الجمعيات والمبرات الخيرية.

- على مستوى البيئة التنظيمية للعمل الخيري فيما يتعلق بالممارسة، العمل على تسهيل ممارسة العمل التطوعي دون وجود مظلة المؤسسات الخيرية، والحد من القيود القانونية التي تحول دون انضمام البعض إلى الجمعيات والمبرات الخيرية، وكذلك القيود التي تحد من حرية الجمعيات والمبرات الخيرية في ممارسة أنشطتها ومشاريعها سواء داخل دولة الكويت أو خارجها، وتسهيل إجراءات وزارة الشؤون لاعتماد المشاريع الخيرية، وتسهيل متطلبات تقديم التقارير الدورية للجهة المختصة، والحرص على توافق إجراءات حل الجمعيات والمبرات الخيرية مع اللوائح، وإخضاع قرارات حل الجمعيات والمبرات الخيرية للإشراف القضائي.

- على مستوى العمل الخيري عبر الحدود، العمل على توفير مستوى مقبول من الحرية للجمعيات والمبرات الخيرية في الاتصال والتعاون مع نظرائها خارج الكويت، وتسهيل إجراءات إرسال واستقبال التبرعات من الخارج، وتسريع إجراءات تحويل المبالغ المجمّعة من الجهات الخيرية إلى الخارج، والعمل على تسهيل إجراءات اعتماد الجمعيات والمبرات الخيرية لغايات تنفيذ مشاريع خيرية خارج الكويت، وكذلك ممارسة الجمعيات والمبرات الخيرية لحملات جمع التبرعات للمشاريع الخيرية لتنفيذها خارج الكويت، وتسهيل إجراءات وزارة الخارجية لاعتماد المكاتب الخارجية للجمعيات والمبرات الخيرية.

- توطيد التعاون بين الجهات الخيرية والأجهزة والمؤسسات الحكومية المعنية بالعمل الخيري، واستحداث آليات أسرع وأفضل للعلاقة ما بين وزارتي الشؤون والخارجية من جهة والجمعيات والمبرات الخيرية من جهة أخرى، ودعم الوزارتين بدورات وخبرات وكفاءات وموظفين لهم القدرة على ذلك، إلى جانب زيادة التنسيق والتعاون

وتبادل الخبرات بين الجمعيات الخيرية والأمانة العامة للأوقاف وبيت الزكاة مما سيؤدي إلى زيادة مجال الدعم لتلبية الاحتياجات الإنسانية المطلوبة في الكويت.

- إصدار قانون للعمل الخيري يكفل الحرية للأفراد والجمعيات في ممارسة العمل الخيري بالقدر المعقول من الرقابة، ويكفل تحقيق المساواة في ممارسة الأنشطة الخيرية بين الجنسيات والشرائح الاجتماعية والدينية المختلفة.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

١. أحمد زايد وآخرون، رأس المال الاجتماعي لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطى، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.

٢. أجدى للاستشارات الإدارية، تأثير الإصلاحات الاقتصادية على إيرادات الجهات الأهلية والخيرية في المملكة العربية السعودية: الواقع- التحديات- الحلول، مبادرة غصن، ٢٠١٩.

٣. المجلس الأعلى للثقافة، موسوعة علم الإنسان، إشراف محمد الجوهري، المركز القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٨.

٤. المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني، تقرير عن قانون العمل الخيري، الكويت، ٢٠١٧.

٥. المركز القومي للسكان، المسح التتبعي للنشء والشباب، في مصر: نحو بناء أدلة للسياسات والبرامج، القاهرة، يونية ٢٠١٥.

٦. خالد عبد الفتاح عبد الله، قيم العمل الأهلي في مصر، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بكلية الآداب جامعة القاهرة، ٢٠٠٦.

٧. سعيد المصري، قيم العمل الخيري، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، أغسطس ٢٠١٠.

٨. عبد الكريم بكار، ثقافة العمل الخيري، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠١١.

٩. عثمان بن صالح العامر، "ثقافة التطوع لدى الشباب السعودي: دراسة ميدانية"، مجلة الشريعة، حائل، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٤.

١٠. محمد صالح جواد مهدي، العمل الخيري: دراسة تأصيلية تاريخية، مجلة الدراسات الإنسانية، مجلد ٨، العدد ٣٠، ٢٠١٣، ٢ص - ص: ٢١١ - ٢٢٩.

١١. مرفت رشماوي، حرية تكوين الجمعيات في البلدان العربية: دليل إرشادي، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ٢٠٢٠.

١٢. مروة الدالي، العطاء الاجتماعي في مصر، القاهرة : مركز خدمات التنمية، ٢٠٠٦.
١٣. وجدي محمد بركات، "تفعيل الجمعيات الخيرية التطوعية في ضوء سياسات الإصلاح الاجتماعي بالمجتمع العربي المُعاصر"، المؤتمر العلمي الثامن عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٦ – ١٧ مارس ٢٠٠٥.
١٤. يعقوب يوسف الكندري، دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية – الاجتماعيون في الكويت نموذجاً، ورقة علمية مقدمة إلى الملتقى الخليجي العاشر لجمعيات وروابط الاجتماعيين بدول مجلس التعاون حول (التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي.. التحديات والأدوار)، كلية العلوم الاجتماعية–جامعة الكويت، ٢٠١٦.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Abu Rumman, Samir, Indiana University Lilly Family School of Philanthropy, Kuwait - Country Report, 2018 Global Philanthropy Environment Index
2. Babita Bhatt and Tessa Hebb, "Measuring Social Value: A Social Metrics Primer", Carleton Center for Community Innovation, 2013.
3. Boyle, R., & Shannon, L., Better together? Philanthropy and government lessons from the Atlantic Philanthropies and Irish Government partnership-based co-investments, New York, NY, The Atlantic Philanthropies, 2018.
4. Charity Aid Foundation (CAF), World Giving Index, world's leading study of generosity, Washington, 2016.
5. Cathy J. Cohen and Joseph Kahne, participatory politics: New Media and Youth Political Action, Mills College, University of Chicago, 2012.

6. Conor Carroll, A Philanthropic Guide to Strengthening Democracy, The Center for High Impact Philanthropy, 2019.
7. Dorian O. Burton & Brian C.B. Barnes, Shifting philanthropy from charity to justice, Stanford Social Innovation Review, 2017.
8. El-daly, Marwa & Khalil, Moustafa. Philanthropy in the Arab World. AFD 2017.
9. Eleanor Brown and James M. Ferris, Social Capital and Philanthropy: An Analysis of the Impact of Social Capital on Individual Giving and Volunteering, International Society for Third Sector Research, Toronto, Canada, 2007.
10. Hartnell, Caroline. Philanthropy in the Arab region. Philanthropy for Social Justice and Peace. March 2018.
11. Ian Thomas Pritchard, Economic Freedom and Philanthropy, A Master Thesis of Science Submitted to the Graduate Faculty of the North Dakota State University of Agriculture and Applied Science, October 2017.
12. Indiana University Lilly Family School of Philanthropy, 2018 Global Philanthropy Environment Index
13. International Center for Not-for-Profit Law, KUWAIT Philanthropy Law Report.
14. JR McKenzie Trust & Centre for Social Impact, The Philanthropic Landscape: A Review of Trends and Contemporary Practices, 2020.
15. Jeni Warburton and Rachel Winterton, The Role of Volunteering

in an Era of Cultural Transition: Can It Provide a Role Identity for Older People from Asian Cultures? La Trobe University, Diversity Publishing, Australia, 2010.

16. Kathleen Doyle and Alasdair Rutherford, "Volunteering Participation in Scotland: An Analysis of Linked Social Survey and Administrative Data", The Voluntary Sector and Volunteering Research Conference, Final paper submission, Institute for Volunteering Research, 2014.
17. Khafagy, Riham Ahmed. Gulf Philanthropy: Structural, Domestic, and Global Challenges. Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 2008.
18. Kimberly Yao, "Who Gives? The Determinants of Charitable Giving, Volunteering, and Their Relationship", Wharton Research Scholars, University of Pennsylvania, Scholarly Commons, 126, 2015.
19. Marko Kovic, and Nina H¨ansli, The impact of political cleavages, religiosity, and values on attitudes towards nonprofit organizations.2017.
20. Noomi Weinryb, The Policy Paradox of Philanthropy - Accountability Mechanisms, Legitimacy and Policy Influence, Conference paper, 2009.
21. Norah MaClintock, "Understanding Canadian Volunteers", Canadian Centre for Philanthropy, Toronto, Ontario, Canada, 2004.
22. OECD, Philanthropic Foundations and Development Co-operation, the DAC Journal, Volume 4, No. 3, 2003.

23. Arab Giving Survey, PHILANTHROPY IN THE GCC: Exploring the giving habits of Arabs across the region. Published by Philanthropy Age 2015.
24. Razvan-Lucian Andronic, "Volunteering: Theoritical Approaches and Personal Characteristics", International Conference of Scientific Paper, General M.R. Stefanik Air Force Academy Slovak Republic, 2014.
25. Robert L. Payton, Michael P. Moody, Understanding Philanthropy: Its Meaning and Mission, 2008, Indiana University Press.
26. Silvia Garcia, Measuring the Environment for Philanthropy across Countries: How Changing Political and Economic Landscapes Affect Charitable Giving, Indiana University–Purdue University Indianapolis, Office of Community Engagement, Indianapolis, IN, U.S.2018.
27. 27. Silvia García Urrea, Measuring Philanthropic Freedom across Countries Conference: European Research Network on Philanthropy 8th International ConferenceAt: Copenhagen, July 2017.
28. 28. Urgent Action Foundation, Philanthropy at Risk: US administrative and legislative Proposals for Change.2005.
29. 29. UNDP, Philanthropy as an Emerging Contributor to Development Cooperation, 2014.
30. 30. Worldwide initiatives for Grantmaker support, Enabling Environment for Philanthropy and Civil Society. WINGS Forum workshop, February 21st, 2017, Mexico City.

31. Zahira El Marzouki, Paula D. Johnson, Taufiq Rahim. Philanthropy in Evolution: The Foundation Sector in the State of Kuwait. Belfer center – Harvard Kennedy school. June 2019.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

1. Maria Iliycheva, Philanthropy and Social Capital: Theoretical Aspects and Empirical Examples from Bulgaria, Wokół Debat Tischnerowskich - Tischner Debates Online, Available at:

http://erazm.uw.edu.pl/wp-content/uploads/2009/12/Philanthropy-and-social-capital.pdf

2. **الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، التطوع والمتطوعون في العالم العربي، 2005، مُتاح على:**

http://www.shabakaegypt.org/arabic/index.html.

3. **مركز خدمات التنمية، مشروع العطاء الاجتماعي للتنمية، مُتاح على:**

www.philanthropyfordevelopment.org

رابعاً: التقارير

1. Samir Abu Rumman and others, Kuwait country report- 2020 Global Philanthropy Tracker. Indiana University Lilly Family School of Philanthropy:

https://scholarworks.iupui.edu/bitstream/handle/1805/24849/kuwait-report21.pdf

٢. **مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، العمل الخيري للأسر المصرية، تقرير معلوماتي، مجلس الوزراء المصري، السنة الرابعة، العدد ٤٤، أغسطس ٢٠١٠.**

٣. **٣. منظار للدراسات والتقارير والشؤون السياسية، العمل الخيري في الكويت: مستقبل محفوف بالمخاطر، ٢٠٢١.**

4. https://www.mentharkw.com/uploads/attachments/Untitled-3_compressed.pdf

خامساً: الصحف

١. **سامر أبو رمان، باحثون في صف الإنسانية، صحيفة الأنباء الكويتية، عدد ١٦١٤٩، ٢١ أبريل ٢٠٢١. ص ١٣**

https://alanba.com.kw/1037993/

٢. **سامر أبو رمان، ادفع حلواها تدفع بلواها، صحيفة الأنباء الكويتية، عدد ١٥٨٩٠، ٢٥ يونيو ٢٠٢٠. ص ١٣**

https://alanba.com.kw/976930/

٣. **سامر أبو رمان، مجدداً من الكويت.. فزعة للأقصى، الاثنين ٢٤ مايو ٢٠٢١، ص١٣.**

https://alanba.com.kw/1045420/

٤. **سامر أبو رمان، الجوانب المضيئة في عون الأفغان!،الاثنين ، ١٤ مارس ٢٠٢٢، ص١٠.**

https://alanba.com.kw/1107043/

qAŶmħ AlmrAjς

ÂwlA: AlmrAjς Alçrbyħ

1. ÂHmd zAyd wĀxrwn- rÂs AlmAl AlAjtmAçy ldŶ Alŝ rAŶH Almhnyħ mn AlTbqħ AlwsTŶ- mrkz AlbHwθ wAldrAsAt AlAjtmAçyħ- klyħ AlĀdAb- jAmçħ AlqAhrħ- AlTbçħ AlÂwlŶ- 2006.

2. ÂjdŶ llAstŝArAt AlĂdAryħ- tÂθyr AlĂSlAHAt AlAqtSAdyħ çlŶ ĂyrAdAt AljhAt AlÂhlyħ wAlxyryħ fy Almmlkħ Alçrbyħ Alsçwdyħ: AlwAqς- AltHdyAt- AlHlwl- mbAdrħ γSn- 2019.

3. Almjls AlÂçlŶ llθqAfħ- mwswçħ çlm AlĂnsAn- ĂŝrAf mHmd Aljwhry- Almrkz Alqwmy lltrjmħ- Almjls AlÂçlŶ llθqAfħ- AlqAhrħ- 1998.

4. Almrkz Aldwly lqwAnyn mnĎmAt Almjtmς Almdny- tqryr çn qAnwn Alçml Alxyry- Alkwyt- 2017.

5. Almrkz Alqwmy llskAn- AlmsH Alttbçy llnŝ' wAlŝbAb- fy mSr: nHw bnA' Âdlħ llsyAsAt wAlbrAmj- AlqAhrħ- ywnyħ 2015.

6. xAld çbdAlftAH çbdAllh- qym Alçml AlÂhly fy mSr- AlqAhrħ: mrkz AlbHwθ wAldrAsAt AlAjtmAçyħ bklyħ AlĀdAb jAmçħ AlqAhrħ- 2006.

7. sçyd AlmSry- qym Alçml Alxyry- mrkz Almçlwmat wdçm AtxAð AlqrAr- mjls AlwzrA' AlmSry- ÂγsTs 2010.

8. çbdAlkrym bkAr- θqAfħ Alçml Alxyry- dAr AlslAm llTbAçħ wAlnŝr- AlTbçħ AlÂwlŶ- AlqAhrħ- 2011.

9. ςθmAn bn SAlH AlçAmr- "θqAfħ AltTwς ldŶ Alŝbab Alsçwdy: drAsħ mىdAnىħ"- mjlħ Alŝryçħ- HAŶl- Almmlkħ Alçrbyħ Alsçwdyħ- 2004.

10. mHmd SAlH jwAd mhdy- Alçml Alxyry: drAsħ tÂSylyħ tAryxyħ- mjlħ AldrAsAt AlĂnsAnyħ- mjld 8- Alçdd 30- 2013- 2S – S: 211 – 229.

11. mrft rŝmAwy- Hryħ tkwyn AljmçyAt fy AlbldAn Alçrbyħ: dlyl ĂrŝAdy- ŝbkħ AlmnĎmAt Alçrbyħ γyr AlHkwmyħ lltnmyħ- 2020.

12. mrwħ AldAly- AlçTA' AlAjtmAçy fy mSr- AlqAhrħ : mrkz xdmAt Altnmyħ- 2006.

13. wjdy mHmd brkAt- "tfçyl AljmçyAt Alxyryħ AltTwçyħ fy Dw' syAsAt AlĂSlAH AlAjtmAçy bAlmjtmς Alçrby AlmçASr"- Almŵtmr Alçlmy AlθAmn çŝr- klyħ Alxdmħ AlAjtmAçyħ- jAmçħ HlwAn- 16 – 17 mArs 2005.

14. yçqwb ywsf Alkndry- dwr mŵssAt Almjtmς Almdny fy tHqyq ÂhdAf Altnmyħ AlAjtmAçyħ - AlAjtmAçywn fy Alkwyt nmwðjA- wrqħ çlmyħ mqdmħ ĂlŶ AlmltqŶ Alxlyjy AlçAŝr ljmçyAt wrwAbT AlAjtmAçyyn bdwl mjls AltçAwn Hwl (Altnmyħ AlmstdAmħ fy dwl mjls AltçAwn Alxlyjy.. AltHdyAt wAlÂdwAr)- klyħ Alçlwm AlAjtmAçyħ-jAmçħ Alkwyt- 2016.

θAnyA: AlmrAjς AlÂjnbyħ

1. Babita Bhatt and Tessa Hebb, "Measuring Social Value: A Social Metrics Primer", Carleton Center for Community Innovation, 2013.

2. Boyle, R., & Shannon, L., Better together? Philanthropy and government lessons from the Atlantic Philanthropies and Irish Government partnership-based co-investments, New York, NY, The Atlantic Philanthropies, 2018.

3. Charity Aid Foundation (CAF), World Giving Index, world's leading study of generosity, Washington, 2016.

4. Cathy J. Cohen and Joseph Kahne, participatory politics: New Media and Youth Political Action, Mills College, University of Chicago, 2012.

5. Conor Carroll, A Philanthropic Guide to Strengthening Democracy, The Center for High Impact Philanthropy, 2019.

6. Dorian O. Burton & Brian C.B. Barnes, Shifting philanthropy from charity to justice, Stanford Social Innovation Review, 2017.

7. El-daly, Marwa & Khalil, Moustafa. Philanthropy in the Arab World. AFD 2017.

8. Eleanor Brown and James M. Ferris, Social Capital and Philanthropy: An Analysis of the Impact of Social Capital on Individual Giving and Volunteering, International Society for Third Sector Research, Toronto, Canada, 2007.

9. Hartnell, Caroline. Philanthropy in the Arab region. Philanthropy for Social Justice and Peace. March 2018.

10. Ian Thomas Pritchard, Economic Freedom and Philanthropy, A Master Thesis of Science Submitted to the Graduate Faculty of the North Dakota State University of Agriculture and Applied

Science, October 2017.

11. Indiana University Lilly Family School of Philanthropy, 2018 Global Philanthropy Environment Index

12. International Center for Not-for-Profit Law, KUWAIT Philanthropy Law Report.

13. J R McKenzie Trust & Centre for Social Impact, The Philanthropic Landscape: A Review of Trends and Contemporary Practices, 2020.

14. Jeni Warburton and Rachel Winterton, The Role of Volunteering in an Era of Cultural Transition: Can It Provide a Role Identity for Older People from Asian Cultures? La Trobe University, Diversity Publishing, Australia, 2010.

15. Kathleen Doyle and Alasdair Rutherford, "Volunteering Participation in Scotland: An Analysis of Linked Social Survey and Administrative Data", The Voluntary Sector and Volunteering Research Conference, Final paper submission, Institute for Volunteering Research, 2014.

16. Khafagy, Riham Ahmed. Gulf Philanthropy: Structural, Domestic, and Global Challenges. Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 2008.

17. Kimberly Yao, "Who Gives? The Determinants of Charitable Giving, Volunteering, and Their Relationship", Wharton Research Scholars, University of Pennsylvania, Scholarly Commons, 126, 2015.

18. Marko Kovic, and Nina H¨ansli, The impact of political

cleavages, religiosity, and values on attitudes towards nonprofit organizations.2017.

19. Noomi Weinryb, The Policy Paradox of Philanthropy - Accountability Mechanisms, Legitimacy and Policy Influence, Conference paper, 2009.

20. Norah MaClintock, "Understanding Canadian Volunteers", Canadian Centre for Philanthropy, Toronto, Ontario, Canada, 2004.

21. OECD, Philanthropic Foundations and Development Co-operation, the DAC Journal, Volume 4, No. 3, 2003.

22. Arab Giving Survey, PHILANTHROPY IN THE GCC: Exploring the giving habits of Arabs across the region. Published by Philanthropy Age 2015.

23. Razvan-Lucian Andronic, "Volunteering: Theoritical Approaches and Personal Characteristics", International Conference of Scientific Paper, General M.R. Stefanik Air Force Academy Slovak Republic, 2014.

24. Robert L. Payton, Michael P. Moody, Understanding Philanthropy: Its Meaning and Mission, 2008, Indiana University Press.

25. Silvia Garcia, Measuring the Environment for Philanthropy across Countries: How Changing Political and Economic Landscapes Affect Charitable Giving, Indiana University–Purdue University Indianapolis, Office of Community Engagement, Indianapolis, IN, U.S.2018.

26. Silvia García Urrea, Measuring Philanthropic Freedom

across Countries Conference: European Research Network on Philanthropy 8th International ConferenceAt: Copenhagen, July 2017.

27. Urgent Action Foundation, Philanthropy at Risk: US administrative and legislative Proposals for Change.2005.

28. UNDP, Philanthropy as an Emerging Contributor to Development Cooperation, 2014.

29. Worldwide initiatives for Grantmaker support, Enabling Environment for Philanthropy and Civil Society. WINGS Forum workshop, February 21st, 2017, Mexico City.

30. Zahira El Marzouki, Paula D. Johnson, Taufiq Rahim. Philanthropy in Evolution: The Foundation Sector in the State of Kuwait. Belfer center – Harvard Kennedy school. June 2019.

θAlθA: AlmwAqς AlĂlktrwnyħ

1. Maria Iliycheva, Philanthropy and Social Capital: Theoretical Aspects and Empirical Examples from Bulgaria, Wokół Debat Tischnerowskich - Tischner Debates Online, Available at:

- http://erazm.uw.edu.pl/wp-content/uploads/2009/12/Philanthropy-and-social-capital.pdf

2. Alŝbkħ Alçrbyħ llmnĎmAt AlÂhlyħ- AltTwç wAlmtTwçwn fy AlçAlm Alçrby- 2005- mtAH çlŶ:

- http://www.shabakaegypt.org/arabic/index.html.

3. mrkz xdmAt Altnmyħ- mŝrwç AlçTA' AlAjtmAçy lltnmyħ- mtAH çlŶ:

- www.philanthropyfordevelopment.org

rAbçA: AltqAryr

1. Samir Abu Rumman and others, Kuwait country report- 2020 Global Philanthropy Tracker. Indiana University Lilly Family School of Philanthropy:

- https://scholarworks.iupui.edu/bitstream/handle/1805/24849/kuwait-report21.pdf

2. mrkz Almçlwmat wdçm AtxAð AlqrAr- Alçml Alxyry llÂsr AlmSryħ- tqryr mçlwmaty- mjls AlwzrA' AlmSry- Alsnħ AlrAbçħ- Alçdd 44- ÂγsTs 2010.

3. mnĎAr lldrAsAt wAltqAryr wAlŝŵwn AlsyAsyħ- Alçml Alxyry fy Alkwyt: mstqbl mHfwf bAlmxATr- 2021.

4. https://www.mentharkw.com/uploads/attachments/Untitled-3_compressed.pdf

xAmsA: AlSHf

1. sAmr Âbw rmAn- bAHθwn fy Sf AlĂnsAnyħ- SHyfħ AlÂnbA' Alkwytyħ- çdd 16149- 21 Âbryl 2021. S 13

https://alanba.com.kw/1037993/

2. sAmr Âbw rmAn- Adfç HlwAhA tdfç blwAhA - SHyfħ AlÂnbA' Alkwytyħ- çdd 15890- 25 ywnyw 2020. S 13

https://alanba.com.kw/976930/